



دائرة الإحصاء والأبحاث



التقرير الاقتصادي السنوي 2020

Annual Economic Report 2020

Statistics & Research Department

www.cbi.iq

جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

**التقرير الإقتصادي السنوي
للبنك المركزي العراقي 2020**

**Central Bank of Iraq
Annual Economic Report 2020**

Statistics & Research Department

www.cbi.iq

أسماء أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي العراقي كما في 2020/12/31

رئيس مجلس الإدارة

السيد مصطفى غالب مخيف

المحافظ / وكالة

الأعضاء

الدكتور منذر عبد القادر الشихلي

نائب المحافظ / وكالة

السيد إحسان شميران الياسري

المستشار وكالة

الدكتور أحمد ابريهي علي

خبير اقتصادي

الدكتور مظهر محمد صالح

مستشار السيد رئيس الوزراء

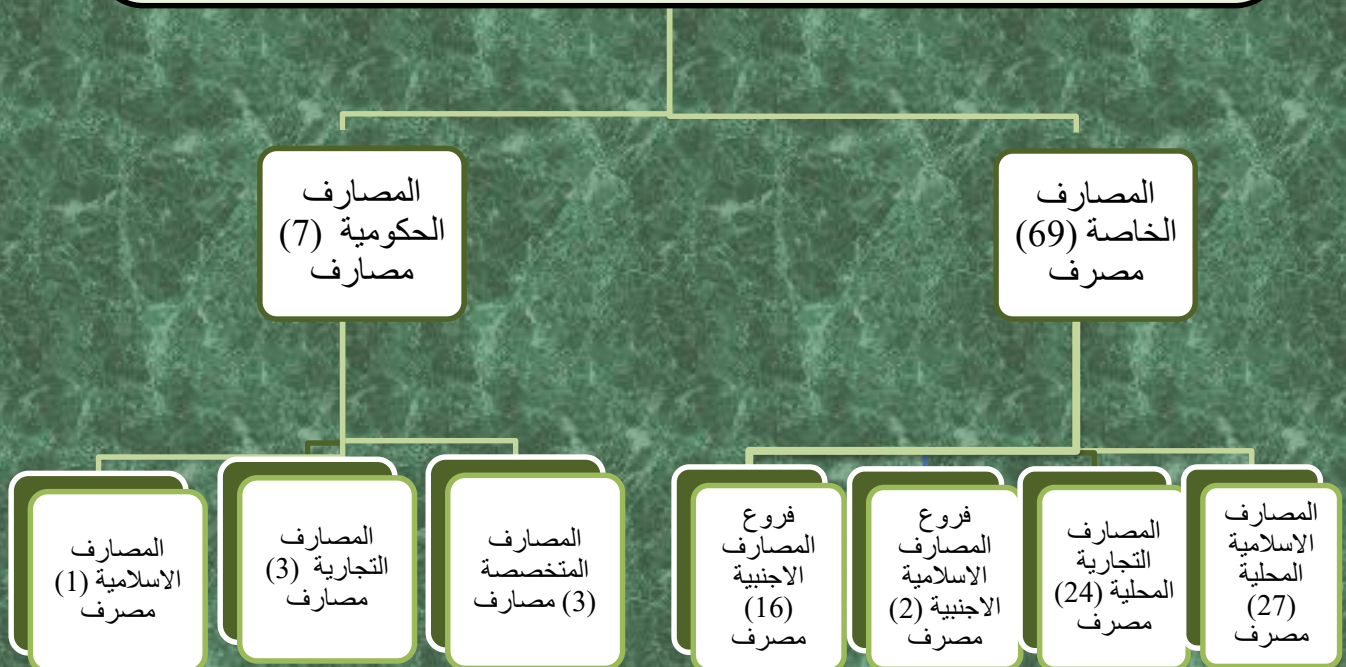
الدكتور موفق عبد الحسين الشهيبي

محاسب قانوني ومراقب حسابات

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري

خبير اقتصادي

هيكل الجهاز المصرفي العراقي (Banking System Structure of Iraq)
لعام 2020 ويضم (76) مصرف



موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2020
Summary of Iraqi Economic Indicators for 2019

البيان	2019	*2020	Statement
العملة (الدينار العراقي)			
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (ترليون دينار) *	277.9	198.8	Gross Domestic Product in Current Prices (GDP) (trillion ID)
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (ترليون دينار) *	223.1	188.1	Gross Domestic Product in Constant Prices (GDP) (trillion ID)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار) *	7.1	4.95	GDP Per Capita in Current Prices (Million ID)
اجمالي المساحة المزروعة بالحنطة والشعير (الف دونم)	10052	13102	Total area cultivated with wheat and barley (thousand dunums)
معدل انتاج الطاقة (ميكا واط)	14008.3	14139	Rated output power (MW)
معدل التضخم الاساس %	-0.1	1.0	Core Inflation Rate
معدل التضخم العام %	-0.2	0.6	General Inflation Rate
معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك العام (نقطة)	104.5	105.1	Average for Consumer Price Index (CPI):(point)
معدل الرقم القياسي لاسعار المستهلك بعد الاستبعاد(نقطة)	105.2	106.2	Average for Consumer Price Index after exclusion (point)
المعدل اليومي لتصدير النفط (مليون برميل)	4.0	3.5	Daily Average Oil Export (million barrels)
متوسط سعر برميل النفط (دولار / برميل)	60.38	40.69	Average price per Barrel of Oil (\$ / barrel)
عرض النقد بالمفهوم الضيق (ترليون دينار)	86.8	103.4	Money Supply (M1) (trillion ID)
عرض النقد بالمفهوم الواسع (ترليون دينار)	103.4	119.9	Money Supply (M2) (trillion ID)
متوسط سعر فائدة البنك المركزي %	4	4	Average of (CBI)Interest Rates
معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازي (دينار)	1196	1234	Iraqi Dinar Exchange Rate against the US dollar in Market Price(ID)
رصيد الإئتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية (ترليون دينار)	42.1	49.8	Cash Credit balance by Commercial Banks (trillion ID)
اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (ترليون دينار)	82.1	84.9	Total deposits (trillion ID)
مجموع رؤوس اموال المصارف العاملة (ترليون دينار)	15.5	16.9	Total Capital of Operating Banks (trillion ID)
الإيرادات العامة/ الفعلية (ترليون دينار)	107.6	63.2	Actual/ General Revenue (trillion ID)
النفقات العامة/ الفعلية (ترليون دينار)	111.7	76.1	Actual /Public Expenses (trillion ID)
حصة العراق في IMF (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)	1663.8	1663.8	Iraq's quota in the IMF (million SDR)

*تقديرات أولية

المحتويات
Contents

رقم الصفحة	الموضوع
10-1	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية
1	أولاً/ التطورات العالمية
6	ثانياً / التطورات العربية
20-11	الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية
12	أولاً/ الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020
14	ثانياً/ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموعات الأنشطة السلعية، التوزيعية والخدمية
17	ثالثاً/ الأنشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
42-21	الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية
22	أولاً/ التطورات النقدية
29	ثانياً/ تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة
29	1- نافذة بيع العملة الأجنبية
31	2- التسهيلات القائمة
31	3- الاحتياطي الإلزامي
32	4- حوالات البنك المركزي العراقي
33	ثالثاً: التطورات المصرفية
34	1- هيكل الجهاز المصرفي
34	2- الوضع المالي للجهاز المصرفي
35	3- الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق
39	4- الودائع المصرفية
40	5- الائتمان المصرفي
51-43	الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة
44	أولاً/ الموازنة العامة
45	أ- الإيرادات العامة
46	ب- الانفاق العام
49	ثانياً/ الدين العام الداخلي
60-52	الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي
53	أولاً/ التجارة الخارجية
57	ثانياً/ ميزان المدفوعات
68-61	الفصل السادس: تطورات نظام المدفوعات العراقي
82-69	الملاحق

المقدمة

يسر دائرة الإحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي اصدار التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2020 ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي تحرص هذه الدائرة على إعدادها ونشرها سنوياً، ليتضمن التقرير أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة والمتعلقة بجوانب الاداء الاقتصادي العراقي لهذا العام مقارنة مع بيانات عام 2019، ويعرض التقرير التطورات الاقتصادية ضمن ستة فصول، يتناول كل منها موضوعاً رئيسياً بالقدر المناسب من التفصيل، وكما يأتي: -

- 1- التطورات الاقتصادية العالمية والعربية
- 2- تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية
- 3- التطورات النقدية والمصرفية
- 4- تطورات قطاع المالية العامة
- 5- تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات
- 6- تطورات نظام المدفوعات العراقي

يعكس الفصل الاول التطورات العالمية والعربية التي توضح اهم التغيرات في المؤشرات الاقتصادية لعام 2020، فيما يتناول الفصل الثاني تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية، إذ يشير الى الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد العراقي بشأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية والثابتة.

يستعرض التقرير في الفصل الثالث التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط البنك المركزي العراقي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية ، وذلك من خلال عرض لأهم التطورات التي شهدتها المؤشرات النقدية الرئيسية (عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه) يضاف الى ذلك ادواته المتمثلة بـ(الاحتياطي الالزامي،عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية) والتي تدرج ضمن عمليات السوق المفتوحة إذ حققت هدفين رئيسيين هما إستقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار اضافة الى بناء احتياطات اجنبية لضمان حالة الاستقرار الاقتصادي.

يتابع التقرير الاقتصادي في الفصل الرابع تطور اوضاع المالية العامة في ضوء مانتشير اليه بيانات الموازنة العامة للدولة فضلاً عن الدين العام الداخلي، أما الفصل الخامس من التقرير فيتناول تطورات العلاقات التجارية والمالية للاقتصاد العراقي مع الاقتصادات الاخرى، كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات العراقي واخيراً يرصد الفصل السادس من هذا التقرير تطور إداء نظام المدفوعات العراقي.

Introduction

Research and Statistics Dept. at the Central Bank of Iraq is pleased to issue the Annual Economic Report for 2020 within a series of economic reports that this department is keen to issue and publish annually; the report includes the latest available data and statistics related to the aspects of performance of the Iraqi economy for this year compared to 2019 data. The report presents the economic developments in six chapters, each one of them discusses a main subject sufficiently detailed as follows:

- 1- Global and Arab Economic Development.
- 2- Developments in the local Economic Sectors.
- 3- Monetary and Banking Developments.
- 4- Public financial Sector Development.
- 5- External Sector Development and Balance of Payments.
- 6- Developments of the Iraqi Payments System.

The first Chapter reflects the global and Arab developments that explain the most important changes in the economic indicators for 2020, while the second chapter deals with the developments of domestic economic sectors as it refers to the major trends of the Iraqi economy performance on growth rates in GDP at current and fixed prices.

In the third chapter, the report reviews the main monetary and banking developments along and the CBI's activities in the areas of monetary policy and banking supervision by presenting the most important developments in the main monetary indicators (money supply and factors that could influence) in addition to its tools represented by (mandatory reserve requirement, open market operations, discount rate, and foreign currency buying and selling window) which falls within the open market operations where it achieved two main goals: the stability of the Iraqi dinar exchange rate against US dollar in addition to building foreign reserves to ensure economic stability.

In the fourth chapter, the economic report follows the developments of public financial conditions in light of what the state's public budget indicates, as well as the internal public debt. The fifth chapter it discusses the development of trade and financial relations of the Iraqi economy with other economies as reflected by external trade and balance of payments statistics, finally chapter six of this report monitors the evolution of the Iraqi payment system performance.



الفصل الاول

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

Global and Arab Economic Developments

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

أولاً: التطورات العالمية

تعكس التطورات الاقتصادية العالمية انكماشاً في النمو خلال عام 2020، في ظل الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها العالم نتيجة انتشار وباء كوفيد-19، وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن معدل نمو النشاط الاقتصادي في عام 2020 يُقدَّر بحوالي (3.3 - %)، وهو أدنى معدل نمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، إذ يشهد الاقتصاد العالمي تحديات عديدة تتمثل في احتمال تفشي موجات جديدة من فيروس كورونا والضغط المالي في ظل ارتفاع مستويات الديون في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية، وسوف يكون لازماً على واضعي السياسات تحقيق التوازن بين الحاجة إلى دعم الانتعاش والمحافظة على استقرار الأسعار واستدامة المالية العامة وأن يواصلوا الجهود الرامية إلى تعزيز الإصلاحات المعززة للنمو.

وبحسب تقديرات البنك الدولي، فإن انهيار النشاط الاقتصادي العالمي في 2020 كان أقل شدة بقليل مما كان متوقفاً في السابق، ويعزى ذلك إلى الانكماش الأقل حدة في الاقتصادات المتقدمة والتعافي الأكثر قوة في الصين، في المقابل فإن تعطل النشاط في أغلبية اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية كانت أشد حدة مما كان متوقفاً.

ومن المتوقع أن يظل الناتج في جميع المناطق دون توقعات ما قبل الجائحة، بسبب استمرار الجائحة وتبعاتها ومن بينها ارتفاع أعباء الديون والأضرار التي لحقت بالكثير من العوامل المحركة للناتج المحتمل وأن يكون الانتعاش في الاقتصادات الصغيرة التي تعتمد على السياحة ضعيفاً في ظل استمرار القيود المفروضة على السفر قائمة ولا تزال جميع المناطق عرضة لتفشي فيروس كورونا من جديد وتفاقم الضغوط المالية بسبب ارتفاع مستويات الديون، وتداعيات الجائحة الأكبر من المتوقع، والاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة.

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإن النشاط الاقتصادي العالمي قد يتزايد إلى (6.0%) عام 2021 وهو أقوى معدل للنمو في فترات ما بعد الركود منذ 80 عاماً بعد تخفيف إجراءات الإغلاق العام وتكيف الاقتصادات مع طرق العمل الجديدة. وهذا الانتعاش متفاوت ويعكس إلى حد كبير حالات انتعاش حادة في بعض الاقتصادات الرئيسية، وفي العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية لا تزال العقبات التي تعترض حملات التطعيم تلقي بظلالها على النشاط الاقتصادي. شهدت الأسعار العالمية للسلع الأولية تعافياً جزئياً خلال عام 2020، ويعزى ذلك إلى الانقطاعات الاضطرابية في إنتاج النفط والتوافقات بين الدول المصدرة له والتي انعكست على تحقيق التوازن والقضاء على مستويات تخمة المعروض من النفط، ومن المتوقع ارتفاع الطلب

على النفط بنحو (5.8) مليون برميل في اليوم خلال عام 2021 بما يدعم التعافي المرتقب للأنشطة الاقتصادية وهو ما سيعمل إلى جانب استمرار العمل باتفاق أوبك + لخفض كميات الإنتاج النفطي على زيادة أسعاره في الأسواق الدولية ، فيما سجلت أسعار المعادن تحسناً خلال النصف الثاني من عام 2020 بفعل تعافي مستويات الطلب في الصين في ظل اتجاهات النمو الاقتصادي المسجلة خلال تلك الفترة وذلك في أعقاب انخفاضات حادة للأسعار تم تسجيلها خلال النصف الأول الذي شهد انتشار الوباء. ومن المتوقع أن تواصل أسعار المعادن اتجاهها نحو الارتفاع بنسبة (6%) خلال عام 2021 بفعل النمو المتوقع للنشاط الاقتصادي العالمي.

- **وبخصوص معدلات التضخم** فقد شهدت وعلى أساس سنوي في الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً نتيجة الإغلاقات التي تسببت في انهيار النشاط الاقتصادي وأدى ذلك إلى تراجع حاد في الطلب على النفط وفي أسعار الطاقة والطلب الاستهلاكي حول العالم وقد أدى هذان العاملان مجتمعان إلى تراجع التضخم العالمي إلى (3.2%) عام 2020 مقابل (3.5%) عام 2019 ويعزى ذلك إلى التراجع الحاد في الطلب على النفط وفي أسعار الطاقة فضلاً عن تأثير الطلب الاستهلاكي العالمي نتيجة انتشار الجائحة، من جانب آخر، سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً بنسبة (4%) في عام 2020 نتيجة ضغوطات نقص المعروض وزيادة الطلب على بعض السلع الغذائية خلال فترات الإغلاق الكلي والجزئي ومن المتوقع استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال عام 2021 ولكن بمستويات أقل مقارنة بمثيلاتها المسجلة في عام 2020.

- **اما بخصوص المالية العامة** فقد أعلنت البلدان إجراءات مالية بقيمة (16) تريليون دولار تمثلت بتوجيه الانفاق المالي على عمليات التطعيم وخطط التعافي اثناء الجائحة، وكان الجزء الأكبر من هذه الإجراءات في البلدان المتقدمة التي ارتفع فيها العجز المالي بنسبة (8.8%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2019 و 2020 ليبلغ (11.7%) في حين من المتوقع ان يبقى في حدود (10.4%) في عام 2021. اما في الاقتصادات الناشئة فقد ارتفع العجز المالي بنسبة (5.1%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2019 و 2020، ليصل إلى (9.8%) الا انه ارتفع بنسبة (1.6%) من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية منخفضة الدخل ليصل إلى (5.5%). ويعزى سبب الارتفاع في العجز إلى الزيادة في الانفاق وتراجع الإيرادات في معظم دول العالم.

اما عن توجهات السياسة النقدية: من المتوقع استمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية في البنوك المركزية العالمية الرئيسية ممثلة في كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي مع ما يتبعه ذلك من تراجع أسعار الفائدة لمستويات صفيرية أو سالبة فضلاً عن مواصلة تنفيذ برامج التيسير الكمي لتحفيز البنوك على منح الائتمان بهدف التخفيف من التبعات الاقتصادية لوباء كوفيد -19 ، اما فيما يخص أسعار الصرف فقد شهدت قيمة الدولار تراجعاً مقابل اليورو والين الياباني بنسبة (3.29%) و (2.97%) على التوالي خلال عام 2020 مقابل مستوياتها

المُسجلة خلال عام 2019 ، فيما ارتفعت قيمة الدولار مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة (3.4 %) خلال نفس الفترة ، وارتفعت قيمة عملات البلدان في معظم الاسواق الصاعدة والمصدرة للسلع الاساسية الأمر الذي يعكس تعافي أسعار السلع الأولية والتحسّن العام في الأسواق المالية تجاه اقتصادات الأسواق الناشئة ، امعاملات البلدان المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية فقد ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو .

فيما يتعلق بحركة التجارة العالمية فقد تأثرت بشكل كبير بالتطورات الناتجة عن جائحة كورونا خلال عام 2020، إذ تراجعَت التجارة الدولية بنسبة (7.6%) وفق تقديرات الأمم المتحدة، فيما تشير تقديرات البنك الدولي الى انكماش التجارة الدولية بمستويات أكبر بلغت (9.5%) عام 2020 الناجمة عن الاضطرابات التي طالت سلاسل الامداد العالمية التي كانت متأثرة قبل ذلك بالتوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى، ومن المتوقع تعافي حجم التجارة الدولية بنسبة (8.1%) وفق تقديرات صندوق النقد الدولي و(6.9%) وفق تقديرات الأمم المتحدة. وان معظم المكاسب المتوقعة لنمو التجارة العالمية ستأتي من التحسن المتوقع لتدفقات التجارة السلعية في الوقت الذي يتوقع فيه استمرار تأثر تجارة الخدمات باستمرار حالات الاغلاق والقيود المفروضة على الأنشطة الخدمية في ظل استمرار الإصابة بوباء كوفيد-19. ومن المتوقع ان تعمق صدمة جائحة كورونا من التغيرات الهيكلية التي يشهدها النظام التجاري العالمي ومن أهمها الاستمرار في تطور سلاسل الامداد الدولية، واستمرار تنامي الأهمية النسبية لتجارة الخدمات.

الاقتصادات المتقدمة

تميّز النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة بأداء ضعيف، اذ انكمش النشاط الاقتصادي بنسبة (4.7 - %) عام 2020 وذلك نتيجة لعدد من العوامل التي تراكمت منذ الأزمة المزدوجة والتي أدت إلى تراجع التدفقات الرأسمالية عبر الحدود وتراجع الإنتاج الصناعي وضعف الطلب العالمي وانخفاض مستويات الاستثمار والإنتاجية وانخفاض أسعار النفط وتراجع أسواق العمل بها بشكل ملحوظ، وقد استمر تباطؤ النمو مع استمرار الدول المتقدمة باتباع سياسة نقدية تيسيرية مما ينبئ بعدم فاعلية السياسة النقدية في دفع النمو، وبات لها أثر محدود على النشاط الاقتصادي، وعليه يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة وجود مزيج من السياسات الاقتصادية تعطي الأولوية للإنفاق على الرعاية الصحية، أي على إنتاج اللقاحات وتوزيعها والعلاجات والبنية التحتية للرعاية الصحية إلى جانب تقديم الدعم من المالية العامة الموجه بدقة للمستحقين من الأسر والشركات المتضررة من أجل دفع النشاط الاقتصادي إلى الأمام. بالمقابل سجلت الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً بمعدل التضخم ليصل الى (0.7%) عام 2020 ومن المتوقع ان تشهد ارتفاعاً بنسبة (1.6%) عام 2021.

وعلى مستوى دول المجموعة، فإن معدل نمو اقتصاد الولايات المتحدة بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي انكمش بحوالي (3.5- %) ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة (6.4%) في 2021 في هذه الأثناء حافظ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر الفائدة على الدولار الأمريكي عند مستويات تراوحت ما بين (0 % إلى 0.25%) خلال عام 2020 بهدف الإبقاء على سياسة نقدية توسعية للتخفيف من التداعيات الحادة لوباء كوفيد -19 على النشاط الاقتصادي ومعدلات التوظيف. كما نفذ برنامجاً ضخماً للتيسير الكمي بقيمة (120) مليار دولار شهرياً بما يشمل الأوراق المالية الحكومية والمُعززة برهونات عقارية بهدف الإبقاء على أسعار الفائدة المنخفضة وتوفير مستويات السيولة اللازمة لدعم التعافي الاقتصادي. فيما سجل معدل التضخم ارتفاعاً بنسبة (1.2%) عام 2020 ومن المتوقع أن يسجل (2.3%) عام 2021.

أما في دول اليورو، فعلى الرغم من استمرار التحديات وضعف الطلب الخارجي وانكماش النشاط الاقتصادي بنسبة (6.6- %) عام 2020، إلا أن التعافي يسير بوتيرة جيدة مستفيداً من السياسات النقدية التيسيرية ومن انخفاض أسعار النفط بشكل عام إذ من المتوقع أن تشهد منطقة اليورو نمواً بنسبة (4.4%) عام 2021، فضلاً عن الأداء الجيد لدول اليورو من خلال التحسن في معدلات الطلب المحلي وتحسين أسواق العمل ونتيجة أيضاً لبعض السياسات المالية التحفيزية التي تم تبنيها تزامناً مع ازمة الجائحة، من جهته واصل البنك المركزي الأوروبي خلال عام 2020 اللجوء إلى تدابير السياسة النقدية التحفيزية للتخفيف من حدة انكماش دول منطقة اليورو ليُبقى على سعر الفائدة الرسمية عند مستوى (0%) مع قيامه بتعزيز برنامج شراء طوارئ الجائحة بمقدار (500) مليار يورو ليصل إلى (1.85) ترليون يورو، كما تعهد بتأجيل موعد انتهاء إجراءات التيسير الكمي من منتصف عام 2021 إلى نهاية شهر آذار 2022 على الأقل، كما شهدت المنطقة ارتفاعاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (0.3%) ومن المتوقع أن يرتفع التضخم خلال عام 2021 ليبلغ (1.4%) نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأولية.

وفي المملكة المتحدة، تشير التقديرات إلى بلوغ معدل النمو (9.9- %) عام 2020، كما أبقى بنك إنجلترا على سعر الفائدة الرسمية منخفضاً عند مستوى 10 نقاط أساس بنهاية عام 2020 كما قام برفع قيمة مشترياته في إطار برنامج التيسير الكمي بمقدار (150) مليار جنيه إسترليني ليصل إلى (895) مليار جنيه إسترليني. فيما سجل معدل التضخم ارتفاعاً بنسبة (0.9%) ومن المتوقع أن يشهد مزيداً من الارتفاع ليبلغ (1.5%) عام 2021.

فيما انكمش الاقتصاد الياباني في عام 2020 بنسبة (4.8- %) مقابل (0.7%) عام 2019 في أول انكماش سنوي يسجله منذ (11) عاماً بسبب تفشي فيروس كورونا وزيادة ضريبة الاستهلاك لكن الانكماش كان أقل من المتوقع ليختتم العام بشكل قوي بفضل انتعاش الصادرات والدعم الحكومي الضخم. كذلك حافظ بنك اليابان على السياسة النقدية التيسيرية خلال عام 2020 وعلى سعر فائدة سلبى على الين الياباني بحدود (0.1%)، وواصل عمليات شراء السندات الحكومية بدون سقف

أعلى بهدف الإبقاء على أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل لمدة عشر سنوات عند مستوى صفري، أما على مستوى التضخم فقد حافظ المستوى العام للأسعار على نفس مستواه في عام 2020 قياساً بالعام السابق إلا أنه من المتوقع أن يشهد ارتفاعاً طفيفاً عام 2021 ليبلغ (0.1%) بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأساسية.

اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية

شهد النمو الاقتصادي لهذه الاقتصادات انكماشاً عام 2020 ليبلغ (2.2-%) مع استمرار معاناة العديد من البلدان في مواجهة حالات تفشي الفيروس، وتميّز الأداء الاقتصادي للمجموعة بالتباين بين اقتصادات سريعة النمو كالصين والهند واقتصادات ذات نمو قليل ، وفي الوقت الذي يتوقع أن تستفيد مجموعة الدول المصدرة الرئيسة للسلع الأساس في المجموعة من تعافي مستويات أسعار تلك السلع في الأسواق الدولية، ستتأثر مجموعة الدول المستوردة لتلك السلع سلباً جزاء ارتفاع أسعار النفط وعدد من السلع الأولية ولا سيما المعادن ، ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية بنسبة (6.7%) في عام 2021، إذ تستخدم البنوك المركزية في بعض اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية برامج شراء الأصول استجابة لضغوط الأسواق المالية الناجمة عن الجائحة، وذلك ربما للمرة الأولى في العديد من الحالات وحين تم توجيه تلك البرامج إلى معالجة إخفاقات الأسواق بدا أنها تسهم في تحقيق استقرار الأسواق المالية خلال المراحل الأولى من الأزمة.

وفي الاقتصادات منخفضة الدخل، من المتوقع أن يرتفع النشاط الاقتصادي بنسبة (4.3%) في 2021 مقابل معدل نمو بلغ (1%) عام 2020، وعلى الرغم من تجدد النمو، فسيكون أدنى كثيراً من وتيرة ما قبل الجائحة نتيجة العوائق اللوجستية أمام توزيع اللقاحات، التي قد تؤخر عملية التحصين لمدة تصل إلى عام مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، فضلاً عن ذلك فإن هناك ضرورة لدعم سياسات التنويع الاقتصادي في عدد من دول المجموعة ومواصلة جهود التكامل الاقتصادي. بالمقابل شهدت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ارتفاعاً ملحوظاً بمستويات الأسعار خلال عام 2020 لتسجل (5.1%) نتيجة العوائق التي واجهت سلاسل الامدادات بسبب انتشار الجائحة إلا أنه من المتوقع أن يسجل (4.9%) عام 2021.

وعلى صعيد دول المجموعة ، فإن للصين تأثيراً كبيراً على التجارة والنمو في مختلف بلدان العالم ، إذ شهد الاقتصاد الصيني تباطؤاً طفيفاً في معدل نموه الاقتصادي خلال عام 2020 ليصل إلى (2.3%) وبقي النمو مدعوماً بحزم التحفيز المالي وسياسات تنشيط الائتمان في إطار التوجه نحو استعادة التوازن الاقتصادي باتجاه دور أكبر للطلب المحلي لا سيما الاستهلاك المحلي، ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2021 من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الصيني معدل النمو

(8.4%) في ظل الجهود اللازمة لإعادة التوازن لمواصلة مسار النمو المستدام في الصين. من جهة أخرى علق بنك الشعب الصيني خلال النصف الثاني من العام 2020 العمل بالسياسة النقدية التيسيرية التي تم تبنيها في أعقاب انتشار وباء كوفيد 19 بداية العام 2020 في ظل التعافي الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية الذي سجله الاقتصاد الصيني خلال تلك الفترة إضافة إلى رغبة البنك في تجنب الإفراط في منح الديون والحيلولة دون تكون فقاعات أسعار الأصول استناداً للتطورات الاقتصادية والمالية المشار إليها.

وتُعدّ الهند، من بين أهم الاقتصادات الناشئة ديناميكية، إذ سجّل الاقتصاد الهندي انخفاضاً في معدّل النمو بنسبة (8.0- %) عام 2020، وتأثر الاقتصاد الهندي بجائحة كورونا وحالات الإغلاق الجزئي والكلي، وهو ما أثر بشكل كبير في مستويات السيولة والنشاط الاقتصادي. ومن المتوقع تسجيل الهند معدّل نمو مرتفع يُقدّر بنحو (12.5%) عام 2021 على وفق توقعات صندوق النقد الدولي عقب إرخاء قيود الإغلاق فيها.

ثانياً: التطورات العربية

شهدت الاقتصادات العربية مجموعة من التحديات الاقتصادية نتيجة تأثرها بالأوضاع الاقتصادية العالمية في ظل استمرار تباطؤ معدلات النمو العالمي وانحسار التجارة الدولية وعدم مواءمة ظروف الاستثمار بسبب تراجع مستويات القيمة المضافة في عدد من القطاعات الاقتصادية التي تسهم بنحو (70%) من الناتج المحلي الإجمالي متأثرة بظروف الإغلاق الكلي أو الجزئي خلال جائحة كوفيد-19، إضافة إلى تضرر قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي يسهم بنحو (45%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن انخفاض كميات الإنتاج النفطي المقررة في إطار اتفاق أوبك + وتراجع أسعاره في الأسواق الدولية خلال عام 2020.

وتظهر التقديرات انكماشاً في معدّل نمو مجموعة الدول العربية من (1.4%) عام 2019 إلى (4.4- %) عام 2020، ويعزى هذا الانخفاض في أغلبه إلى تراجع نمو النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ في البلدان المصدرة للنفط من (1.0%) عام 2019 إلى (5.3- %) عام 2020، وتراجع أقل حدة لوتيرة النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط التي سجّلت نمواً بلغ (2.2- %) عام 2020 مقابل (2.6%) عام 2019. ومن المتوقع حدوث تعافي تدريجي للاقتصادات العربية في عام 2021 لتسجل نمو بحدود (2.8%) بفضل عدد من العوامل من بينها استمرار الحزم التحفيزية الداعمة للطلب الكلي في بعض الدول العربية خاصة تلك التي يتوفر لديها حيز مالي ملائم، إضافة إلى التوقعات بتعافي نسبي لمستويات الطلب العالمي والتجارة الدولية والأسعار الدولية للنفط.

وبالنسبة للتطورات النقدية في مجموعة الدول العربية، تأثرت الأوضاع النقدية والمالية في الدول العربية بالتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية في عام 2020 لاسيما فيما يتعلق بالتغيرات في أسواق السلع العالمية لاسيما النفط، وبالانكماش المسجل في مستويات الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انتشار وباء كوفيد-19 والضغوطات التي شهدتها الموازنات العامة في الدول العربية وهو ما أثر في مجمله على وضعية السيولة والائتمان الممنوح ومؤشرات السلامة المصرفية في الدول العربية.

لعبت السياسة النقدية دوراً كبيراً في التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن وباء كوفيد-19 في الدول العربية من خلال تبني العديد من تدابير السياسة النقدية التوسعية التي عززت من مستويات ثقة المستثمرين ودعمت أوضاع السيولة المحلية ووفرت الائتمان اللازم للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي شهدته تلك الأسواق .

تبنت الدول العربية عدد من الإصلاحات على صعيد السياسة النقدية استهدفت المحافظة على تحقيق الاستقرار السعري وتخفيف الآثار المترتبة من انتشار الجائحة على الأسواق المحلية، من خلال العمل على تطوير أدوات السياسة النقدية وتطوير أسواق النقد، ومراجعة الأطر التشريعية الهادفة لضمان الاستقرار المالي، والاعتماد على الابتكار والسرعة والجودة في تقديم الخدمات المالية. فضلاً عن تبني سياسات نقدية توسعية لدعم التعافي الاقتصادي من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة النقدية عند مستويات منخفضة بما يساعد على دعم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ومواصلة مساعيها للتدخل من خلال باقي أدوات السياسة النقدية الأخرى لضمان توفر مستويات كافية من السيولة بالعملتين المحلية والأجنبية في ظل أطر تراعي ضمان الاستقرار المالي والسلامة المصرفية.

شهد التضخم في مجموعة دول المنطقة العربية ارتفاعاً وصل إلى (14.4%) عام 2020 مقارنة بـ(4.9%) عام 2019، نتيجة زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات لتعزيز قدرتها في الحصول على موارد مالية لدعم التعافي الاقتصادي . كذلك تعرضت قيمة عملات بعض الدول العربية لضغوطات مع تراجع مستويات الاحتياطي من النقد الأجنبي في ظل الانخفاض الذي شهدته مستويات المعروض من النقد الأجنبي وهو ما أثر على معدل التضخم 2020. ومن المتوقع تراجع معدل التضخم إلى حوالي (10.6%) عام 2021 تماشياً مع قيام معظم الدول العربية بالتخفيف من الإجراءات الاحترازية لجائحة كوفيد-19، مع توافر اللقاحات على نطاق واسع وتحسن مستويات المعروض من السلع والخدمات.

فيما يتعلق بالمالية العامة شهد عام 2020 نقطة تحول في مسارات المالية العامة في العديد من الدول العربية وأثر سلباً على مستويات العجزات وعلى نسب المديونيات العامة وهو ما سينعكس على توجهات أوضاع المالية العامة في العديد من الدول العربية خلال أفق التوقع، حيث استمرت الحاجة إلى تبني سياسات مالية توسعية لدعم التعافي الاقتصادي المتمثلة بزيادة الانفاق العام الموجه لدعم القطاعات الصحية وضخ مزيداً من التمويل لتخفيف الأثر الاقتصادي ودعم القطاعات

والفئات المتضررة وسجلت الموازنة المجمعة للدول العربية ارتفاع كبير في مستويات العجز ليصل إلى (11.8 %) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 مقابل (3.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019. ومن المتوقع تراجع العجز إلى (8.7 %) عام 2021 في ظل التوقعات بتحسين مستويات الإيرادات الكلية بشقيها النفطي والضرربي في ظل الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط وتعافي الأنشطة الاقتصادية وتواصل الإصلاحات الهادفة إلى زيادة وتنويع الإيرادات العامة وترشيد الانفاق العام وتركيزها على دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الانفاق الصحي. كما ستلعب رقمنة المالية العامة دوراً مهماً في زيادة مستويات القاعدة الضريبية والتحصيل الضريبي وترشيد الانفاق العام وزيادة مستويات كفاءة الخدمات العامة.

وبالنسبة للقطاع الخارجي لمجموعة الدول العربية فمن المتوقع خلال عام 2021 أن يسجل ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة فائضاً بقيمة (4.8) مليار دولار ليمثل (0.2 %) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بقيمة (63.1) مليار دولار عام 2020. يُعزى ذلك للتحسن المتوقع في أسعار النفط العالمية والسلع الأساسية والمعادن، إضافة إلى تحسن المتحصلات من السياحة في ضوء التخفيف المتوقع للقيود على إجراءات السفر عالمياً وخاصة في ظل الانتشار الواسع للقاحات كوفيد-19 على المستوى العالمي.

وعلى مستوى دول المجموعة فقد تأثر اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا، لاسيما خلال الربع الثاني الذي شهد انكماشاً اقتصادياً بنسبة (7-) % على أساس سنوي مما أدى إلى تراجع في معدل النمو خلال عام 2020 ليسجل (4.1-) % مقارنة بمعدل نمو (0.3 %) للعام السابق وجاء هذا الانكماش في ظل التراجع المسجل في مستويات ناتج القطاع النفطي سواء نتيجة تباطؤ الطلب العالمي أو بسبب التزام المملكة باتفاق أوبك + وما تبعه من تخفيضات في كميات الإنتاج اليومي من النفط التي تراجعت لتسجل (9.21) مليون برميل يوميا في عام 2020 مقابل (9.80) مليون برميل يوميا في عام 2019 بنسبة تراجع بلغت (6.02-) % ، كما ارتفع معدل التضخم لعام 2020 بنسبة (3.4 %) مقابل (2.1-) % عام 2019 ، وعلى صعيد المالية العامة فقد سجلت الموازنة العامة للدولة عجزاً بلغ (298) مليار ريال وبنسبة (12 %) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020.

وفي الكويت تأثر الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020 بالإجراءات الاحترازية الصحية والوقائية التي تم تبنيها أسوة بباقي دول العالم مما أدى إلى تباطؤ حركة النشاط الاقتصادي بوجه عام، إذ تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد الكويتي في عام 2020 بنسبة (7.4-) % مقابل (0.9 %) في عام 2019 نتيجة إلى تراجع مستويات الطلب على النفط ومن ثم تراجع الإيرادات النفطية، وزيادة الضغوط على الموازنة العامة للدولة، كذلك أثرت تلك التطورات على الناتج في

القطاع النفطي مع تراجع مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة (8.6%) فيما سجل معدل التضخم خلال عام 2020 ارتفاعاً ليبلغ (2.1%) مقابل (1.1%) عام 2019 نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل رئيسي، إضافة إلى تزايد الضغوط من بعض العوامل الأخرى التي قد تكون مرتبطة بسلاسل التوريد والتحسين النسبي للأنفاق الاستهلاكي بعد تخفيف القيود المفروضة في النصف الثاني من العام. ومن المتوقع أن تسجل الكويت عجزاً بقيمة (12.1) مليار دينار كويتي عام 2021 مقارنةً بالعجز المسجل بنحو (14) مليار دينار عام 2020. وهذا ما تطلب عدد من الإصلاحات المالية من بينها ضبط أوضاع المالية العامة وترشيد الانفاق العام، فضلاً عن إصلاحات إدارة الدين العام.

انكمش نمو الاقتصاد الجزائري في عام 2020 بنسبة (-4.6%) مقابل (0.8%) عام 2019 نتيجة للتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 الذي انعكس على الأنشطة في القطاعات غير النفطية نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية والانخفاض في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق أوبك+ لخفض كميات الإنتاج وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة (12%) في عام 2020، حيث تراجع الإنتاج من (1023) ألف برميل يومياً في عام 2019 إلى (899) ألف برميل يومياً بعام 2020.

وفيما يخص تطورات الأسعار المحلية فقد ارتفع معدل التضخم بنسبة (2.4%) عام 2020 مقارنة بـ (2.0%) عام 2019، ومن المتوقع أن يسجل التضخم (2.9%) خلال عام 2021 نتيجة التحديات التي تواجه تنظيم الأسواق الداخلية، والتأثيرات الناتجة عن تذبذب الظروف المناخية وأثرها على الإنتاج الزراعي، إضافة إلى أثر التغيرات في الأسعار العالمية للنفط، ومدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملات الرئيسيتين في المعاملات التجارية للجزائر. كما قام البنك المركزي الجزائري وبهدف احتواء التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 بتبني سياسة نقدية تيسيرية في محاولة لدعم الاقتصاد المحلي، تم على أثرها خفض سعر فائدة السياسة مرتين منذ بدء الجائحة بواقع (25) نقطة أساس في كل مرة لينخفض سعر فائدة السياسة النقدية إلى (3%)، فضلاً عن تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ثلاث مرات لتتراجع من (10%) في آذار 2020 إلى (2%) في شباط 2021.

سجل الاقتصاد المصري ثاني أعلى معدل نمو اقتصادي على مستوى العالم بنسبة (3.6%) مقابل معدل نمو بلغ (5.6%) عام 2019، نتيجة عدد من العوامل من أهمها قوة الطلب المحلي في ظل القاعدة السكانية الواسعة، والتدابير الاستباقية والسريعة التي تبنتها الحكومة على صعيد الأوضاع الصحية والدعم الذي قدمته السياستين المالية والنقدية التوسعية للحد من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لانتشار وباء كوفيد-19 وما تضمنته من تدابير امتدت لتشمل العاملين في القطاع غير

الرسمي الذي يسهم بنحو (40%) من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك الارتفاع الملموس لمستويات الاستثمارات العامة التي مولت العديد من مشروعات البنية الأساسية وعملت على تنشيط النمو الاقتصادي، حيث بلغت الاستثمارات العامة المتضمنة في خطة العام المالي 2020-2021 مايقرب من (280) مليار جنيه مصري . توجهت هذه الاستثمارات نحو تعزيز البنية التحتية في قطاعات البناء، وتقنية المعلومات والاتصالات والإسكان والنقل، وهو ما لعب دوراً كبيراً في ظل أجواء عدم اليقين في تعزيز الثقة وتعويض الانخفاض المتوقع في الاستثمار الخاص، من جهة أخرى انخفض معدل التضخم من (9.2%) عام 2019 الى (5%) عام 2020. ويعزى هذا الانخفاض الى الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري منها خفض أسعار الفائدة الأساسية فضلاً عن إطلاق عدة مبادرات موجهة الى القطاعات التي تضررت نتيجة انتشار الجائحة ولاسيما قطاع السياحة.



الفصل الثاني

تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية

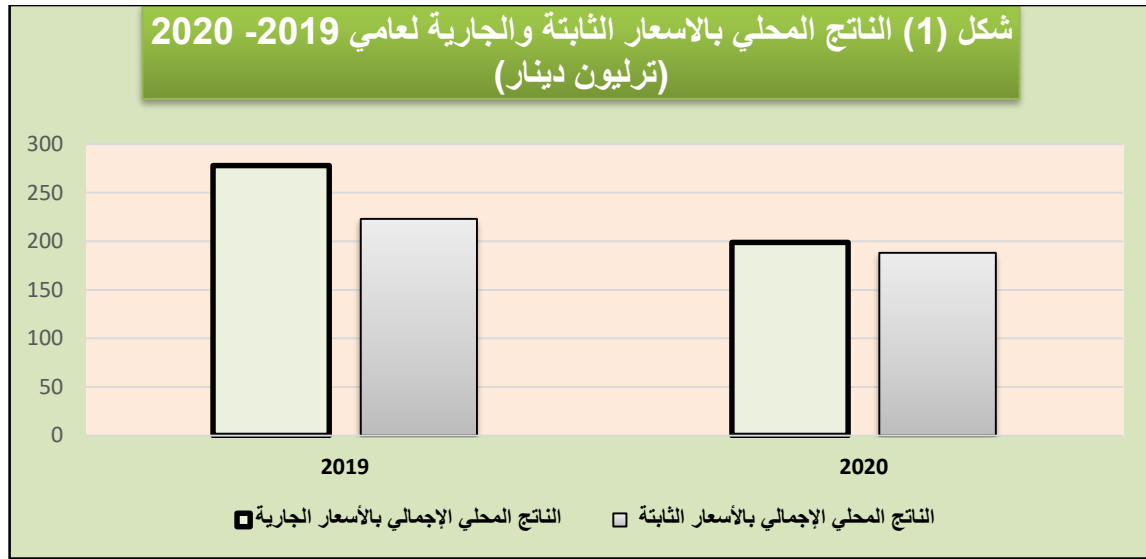
Developments of Local Economic Sectors

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020

شهد الاقتصاد العراقي عام 2020 انخفاضاً ملموساً في مستوى إداؤه، اذ كان لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام العالمية ومقررات (OPEC+) نتائج سلبية عديدة على إجمالي الناتج المحلي سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة، وكما مبين في أدناه:

تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2020 الى:

- انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة لعام 2020 بنسبة (15.7%) بعد طرح رسم الخدمة المحتسب قياساً بالعام السابق، ليسجل (188.1) ترليون دينار مقابل (223.1) ترليون دينار عام 2019، وذلك لانخفاض انتاج النفط الخام بنسبة (12.4%) مقارنة بالعام السابق، إذ بلغ (1463.4) مليون برميل مقابل (1670.3) مليون برميل عام 2019.
- كما سجلت القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي بدون النفط انخفاضاً بنسبة (20.2%) لتبلغ (71.9) ترليون دينار عام 2020 مقابل (90.1) ترليون دينار عام 2019 ويعزى ذلك الى انخفاض النمو بشكل ملحوظ في كل من قطاع البناء والتشييد، النقل والاتصالات، وتجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه، والمال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال، إضافة الى خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، كما هو مبين في ملحق الجدول (1).
- انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية لعام 2020 مقارنة بالعام السابق بنسبة (28.5%) ليسجل (198.8) ترليون دينار عام 2020 مقابل (277.9) ترليون دينار عام 2019 ويعزى ذلك الى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (46.9%) فضلاً عن انخفاض أسعار النفط العالمية بنسبة (32.6%). كما سجلت القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي بدون النفط انخفاضاً بنسبة (15.6%) ويعزى ذلك الى الانخفاض في نمو القطاعات الأخرى باستثناء قطاعي الزراعة والصناعة، كما هو مبين في ملحق جدول (2).
- انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليبلغ (4.95) مليون دينار عام 2020 مقابل (7.1) مليون دينار في العام السابق، أي بنسبة انخفاض بلغت (30.3%)، كما هو مبين في جدول (1).



جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد لعامي 2019 - 2020

معدل النمو %	2020 *	2019	التفاصيل
-15.7	188.1	223.1	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (ترليون دينار) سنة اساس (100=2007)
-28.5	198.8	277.9	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ترليون دينار)
-30.3	4.95	7.1	متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (مليون دينار)

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء

• تقديرات أولية فصلية

- بلغت الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة (61.4%) عام 2020 مقابل (59.1%) عام 2019، وهذه النسبة تعد الأعلى قياساً بباقي القطاعات الأخرى، في حين بلغت الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى (غير النفطية) (38.6%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة عام 2020 مقابل (40.9%) في العام السابق، وهذا يوضح الصفة الريعية للاقتصاد العراقي، جدول (2).

جدول (2)

المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات
الأخرى لعامي 2019-2020

القطاعات	2019	2020 *
نسبة المساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	59.1	61.4
نسبة المساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي %	40.9	38.6
المجموع	100.0	100.0

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء

*تقديرات أولية فصلية

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية حسب مجموع الأنشطة الرئيسية (السلعية،

التوزيعية والخدمية) وكالاتي:

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للأنشطة الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)

سجلت الأنشطة السلعية بالأسعار الثابتة عام 2020 انخفاضاً بلغت نسبته (15.8%) لتبلغ (133557.1) مليار دينار مقابل (158693.3) مليار دينار العام السابق، ويعزى ذلك الى الانخفاض في نمو القيمة المضافة في كل من قطاع التعدين والمقالع وقطاع البناء والتشييد بنسبة (12.6%)، (67.6%) على التوالي. وسجلت الأنشطة التوزيعية انخفاضاً بنسبة (20.6%) لتبلغ (29180.3) مليار دينار مقابل (36745.4) مليار دينار في العام السابق، ويعزى ذلك الى انخفاض القيمة المضافة في كل من قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وقطاع النقل والاتصالات والخزن وقطاع البنوك والتأمين بنسبة (20.4%)، (18.7%)، (32.1%) على التوالي. كما سجلت الأنشطة الخدمية انخفاضاً بنسبة (10.0%) عن العام السابق لتبلغ (26661.2) مليار دينار مقابل (29619.7) مليار دينار عام 2019. وبذلك تحتل الأنشطة السلعية المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (70.5%) تليها الأنشطة التوزيعية بنسبة (15.4%) ثم الأنشطة الخدمية بنسبة (14.1%)، كما في جدول (3).

جدول (3)

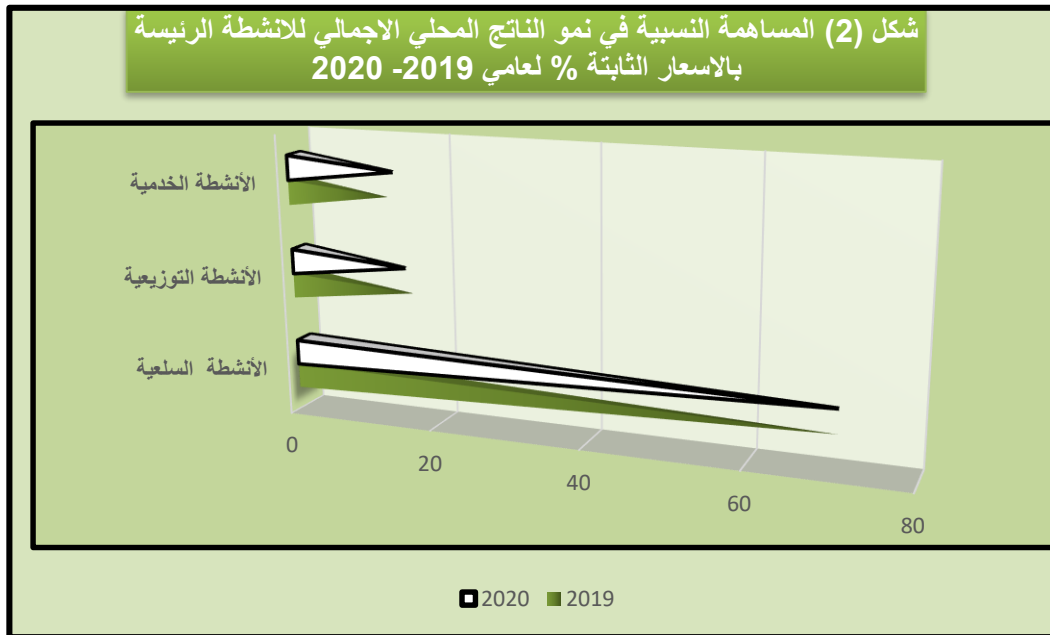
المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الاساسية الثابتة لعامي 2019-2020
سنة الاساس (2007=100)

مليار دينار

الانشطة	2019	*2020	معدل النمو %
الانشطة السلعية	158693.3	133557.1	-15.8
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	70.5	70.5	
الانشطة التوزيعية	36745.4	29180.3	-20.6
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	16.3	15.4	
الانشطة الخدمية	29619.7	26661.2	-10.0
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	13.2	14.1	
الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة	225058.4	189398.6	-15.8

وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للأحصاء

*تقديرات اولية فصلية



2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأنشطة الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)
 سجلت الأنشطة السلعية بالأسعار الجارية لعام 2020 انخفاضاً بنسبة (40.8%) وبمساهمة بلغت (46.4%) لتبلغ (93400.6) مليار دينار مقابل (157817.7) مليار دينار لعام 2019، ويعزى ذلك الى الانخفاض الحاصل في كل من قطاع التعدين والمقالع وقطاع الكهرباء والماء وقطاع البناء والتشييد بنسبة (46.9%)، (3.9%)، (63.1%) على التوالي. وسجلت الأنشطة التوزيعية بالأسعار الجارية انخفاضاً بمعدل النمو بنسبة (19.9%) وبمساهمة بلغت (21.2%) لتبلغ (42698.3) مليار دينار مقابل (53327.7) مليار دينار للعام السابق. كما سجلت الأنشطة الخدمية انخفاضاً خلال هذا العام بنسبة (7.4%) وبمساهمة بلغت (32.4%) لتبلغ (65150.2) مليار دينار مقابل (70339.2) مليار دينار عام 2019، كما في جدول (4).

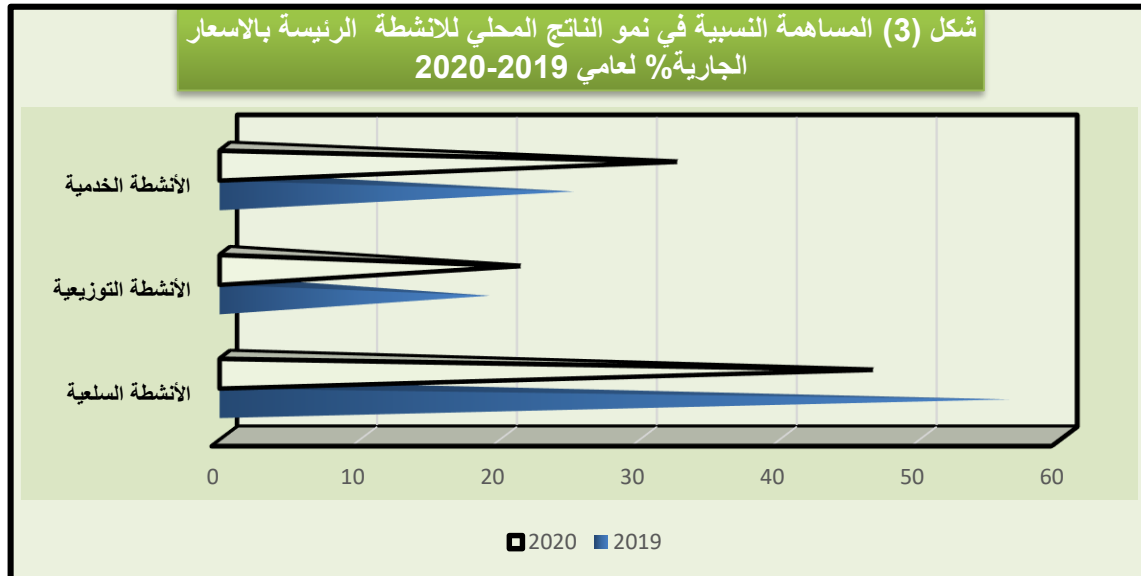
جدول (4)

المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للأنشطة الرئيسية بالأسعار الجارية لعامي 2020-2019
 مليار دينار

الأنشطة	2019	*2020	معدل النمو %
الأنشطة السلعية	157817.7	93400.6	-40.8
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	56.1	46.4	
الأنشطة التوزيعية	53327.7	42698.3	-19.9
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	18.9	21.2	
الأنشطة الخدمية	70339.2	65150.2	-7.4
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	25.0	32.4	
الناتج المحلي الاجمالي بحسب الأنشطة	281484.6	201249.1	- 28.5

وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للأحصاء

*تقديرات اولية فصلية



ثالثاً: الأنشطة الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

1- نشاط الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك: -

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2020 بالأسعار الثابتة نمواً بنسبة (4.5%) ليسجل ما مقداره (8123) مليار دينار مقابل (7773.1) مليار دينار للعام السابق، ويعزى ذلك الى زيادة الإنتاج الزراعي إذ سجل انتاج (الحنطة والشعير) ارتفاعاً بنسبة (36.4%) قياساً بالعام السابق 2019، ويعزى ذلك الى وفرة الامطار خلال الموسم، ومساهمة وزارة الزراعة بدعم الفلاحين والمزارعين سواء كان بالمستلزمات الزراعية (بذور، اسمدة، مبيدات وتقنيات حديثة)، وبجماية المنتج المحلي والتخطيط العلمي السليم، فضلاً عن اعطاء المستحقات المالية للفلاحين المسوقين لمحصولي الحنطة والشعير من قبل وزارة التجارة، من جانب اخر كان لزيادة المساحة المزروعة لهذين المحصولين بنسبة (30.3%) قياساً بالعام السابق الأثر الواضح في زيادة انتاج الحنطة والشعير هذا العام.

سجل متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة ارتفاعاً بنسبة (6%) ليسجل (727.6) كغم/دونم عام 2020 مقابل (686.1) كغم/دونم 2019، فيما سجل محصول الشعير انخفاض في متوسط غلة الدونم من (408.1) كغم / دونم عام 2019 الى (387.8) كغم / دونم عام 2020 اي بنسبة (5.0-%)، ويعزى ذلك الى ارتفاع المساحة المزروعة لمحصول الحنطة بنسبة (35.4%) مقابل المساحة المزروعة لمحصول الشعير بنسبة (21.7%) لعام 2020، كما هو مبين بالجدول (5).

جدول (5)

الانتاج الزراعي والمساحات المزروعة في العراق ونتاجية الدونم الواحد لعامي 2019-2020

المحصول*	المساحة المزروعة (الف دونم)			الانتاج (الف طن)			متوسط غلة الدونم الواحد (كغم/دونم)		
	نسبة التغير %	2020	2019	نسبة التغير %	2020	2019	نسبة التغير %	2020	2019
الحنطة	35.4	8574	6331	43.6	6238	4343	6	727.6	686.1
الشعير	21.7	4528	3721	15.7	1756	1518	-5.0	387.8	408.1
المجموع	30.3	13102	10052	36.4	7994	5861	1.9	1115.4	1094.2

المصدر: وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء

• عدا إقليم كردستان والمحافظات (نينوى، صلاح الدين، الانبار، قضاء الحويجة من محافظة كركوك وبعض في محافظة ديالى).

2- نشاط قطاع التعدين والمقالع

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2020 بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة (12.6%) ليسجل ما مقداره (116417.6) مليار دينار مقابل (133275.3) مليار دينار للعام السابق، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (12.6%) خلال هذا العام ليسجل ما مقداره (116257) مليار دينار مقابل (133000.8) مليار دينار عام 2019، نتيجة لخفض كميات الإنتاج المقرر في إطار اتفاق أوبك +، فضلاً عن إجراءات العزل في العالم مما أثر على الطلب العالمي على الطاقة مقارنة بالعام السابق. فيما سجلت الأنواع الأخرى من التعدين انخفاضاً بنسبة (41.5%) قياساً بالعام السابق. اما على صعيد نسبة مساهمة هذا القطاع فانه يحتل المرتبة الأولى بنسب المساهمة لتبلغ (61.5%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على النفط الخام الذي يشكل (61.4%) من الناتج المحلي الاجمالي.

3- نشاط الصناعة التحويلية

شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لهذا القطاع ارتفاعاً بنسبة (0.6%) قياساً بالعام السابق لتسجل (2327.1) مليار دينار عام 2020 مقابل (2313.1) مليار دينار عام 2019، ويعزى ذلك الى الدور الذي قامت به وزارة الصناعة خلال ازمة كورونا من خلال تصنيع وإنتاج نماذج ريادية لأجهزة التنفس الصناعي، وجهاز تنقية الهواء وروبوتات ناقلة للدواء والطعام وتوصيلات لأجهزة التنفس بتقنية خاصة، وبوابات التعقيم والتعفير، فضلاً عن تصنيع الكمادات النانوية والقناع الواقي والبدلة الصحية بجهود ذاتية لعدد من شركات وزارة الصناعة وهيئة البحث والتطوير الصناعي وهيئة التصنيع الحربي وجامعة بغداد والجامعة التكنولوجية والقطاع الخاص وبدعم من وزارة الصحة. كما قامت وزارة الصناعة بتوفير المستلزمات الوقائية كالأدوية والكمادات ومواد التعفير وغيرها لوزارة الصحة ودوائر الصحة في المحافظات للوقاية من الفيروس.

4- نشاط الكهرباء والماء

سجلت القيمة المضافة لنشاط قطاع الكهرباء بالأسعار الثابتة لعام 2020 ارتفاعاً بنسبة (5.6%) قياساً بالعام السابق، إذ بلغت القيمة المضافة (2484.9) مليار دينار مقابل (2352.3) مليار دينار 2019، الا انه لا زال يسجل نسبة مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.3%). ويعزى ارتفاع القيمة المضافة الى زيادة انتاج الطاقة الكهربائية بنسبة (0.9%) مقابل ارتفاع الطلب عليها بنسبة (4.3%) الامر الذي أدى الى ارتفاع العجز في الطاقة الكهربائية بنسبة (18.0%)، جدول (6).

جدول (6)

معدل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية لعامي (2019 - 2020)

MW

البيان	2019	2020	نسبة التغير %
انتاج الطاقة	14008.3	14139.0	0.9
الطلب على الطاقة	17416.8	18159.9	4.3
العجز	-3408.5	-4020.9	18

المصدر: وزارة الكهرباء

- سجل معدل الاستيراد للطاقة الكهربائية ارتفاعاً عام 2020 بنسبة (13.7%) مقارنة بعام 2019، لتسجل (10186.5) ميكا واط / ساعة مقابل (8957.4) ميكا واط / ساعة في العام السابق، كما مبين في جدول (7).
- سجلت الطاقة الإنتاجية في الخطوط الاستثمارية المحلية ارتفاعاً بنسبة (14.0%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (42904.8) ميكا واط/ ساعة عام 2020 مقابل (37621.7) ميكا واط / ساعة عام 2019.

جدول (7)

الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية لعامي (2019 - 2020)

MW

البيان	2019	2020	نسبة التغير %
الخط الإيراني	8957.5	10186.5	13.7
الخطوط الاستثمارية	37621.7	42904.8	14.0
المجموع	46579.2	53091.3	14

المصدر: وزارة الكهرباء

5- نشاط البناء والتشييد: -

سجل نشاط قطاع البناء والتشييد بالأسعار الثابتة عام 2020 انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (67.6%) مقارنة بعام 2019، إذ سجلت القيمة المضافة (4204.5) مليار دينار مقابل (12979.5) مليار دينار في العام السابق، ويعزى ذلك الى انخفاض عدد مقاولات الأبنية والانشاءات في كافة المحافظات بسبب إجراءات العزل الشامل والجزئي لمواجهة الوباء فضلاً عن تأثر هذا القطاع بشكل مباشر بعدم إقرار موازنة عام 2020.

6- نشاط النقل والاتصالات والخزن: -

شهد قطاع النقل والاتصالات انخفاضاً في معدل نموه السنوي بالأسعار الثابتة خلال هذا العام وبنسبة (18.7%) مقارنة بالعام السابق، إذ سجلت القيمة المضافة له (13145.2) مليار دينار مقابل (16164.8) مليار دينار عام 2019، ويعزى هذا الانخفاض الى إجراءات العزل التي شهدتها العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص، حيث ساهم بنسبة (6.9%) من الناتج المحلي الإجمالي مسجلاً تراجع في نسبة مساهمته عن العام السابق التي بلغت (7.2%) والتي تعد منخفضة على الرغم من أهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

7- نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق: -

سجل نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة (20.4%) هذا العام مقارنة بالعام السابق، وبنسبة مساهمة بلغت (7.4%) لتبلغ القيمة المضافة له (14015.8) مليار دينار مقابل (17605.2) مليار دينار عام 2019. ويعزى هذا الانخفاض الى إجراءات العزل التي شهدتها العالم خلال عام 2020 بسبب انتشار جائحة كورونا وانخفاض الامدادات العالمية.

8- نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات: -

شهد نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة خلال هذا العام انخفاضاً بنسبة (17.6%) مقارنة بعام 2019 وبنسبة مساهمة بلغت (5.3%) لتبلغ القيمة المضافة له (10006.1) مليار دينار مقابل (12141.1) مليار دينار في العام السابق، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى انخفاض نشاط البنوك والتأمين وملكية دور السكن بنسبة (32.1%)، (12.9%) على التوالي بسبب الازمة المزروجة التي مر بها البلد.

9- نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية: -

شهد هذا القطاع انخفاضاً خلال هذا العام بنسبة (8.7%) مقارنة بعام 2019، إذ سجلت القيمة المضافة (18674.4) مليار دينار عام 2020 مقابل (20454) مليار دينار في العام السابق. ويعزى ذلك الى انخفاض نشاط كل من الحكومة العامة بنسبة (5.1%) نتيجة تراجع الإيرادات النفطية بسبب انخفاض الطلب على النفط وانخفاض نشاط الخدمات الشخصية بنسبة (19.0%). احتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتي سجلت (9.9%) من اجمالي الناتج بالأسعار الثابتة.



الفصل الثالث

التطورات النقدية والمصرفية

Monetary and Banking Developments

التطورات النقدية والمصرفية

أولاً/ التطورات النقدية

شهد عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 خلال عام 2020 ارتفاعاً بنسبة (19.1%) مقارنة بالعام السابق والذي يعزى الى النمو في العملة خارج البنوك والودائع الجارية بنسبة (25.9%) و(10.8%) على التوالي، كما سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 هو الآخر نمواً بنسبة (15.9%) عن عام 2019، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى ارتفاع عرض النقد الضيق M1، فيما سجل معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (1.01-) % ليعكس بذلك وجود اتجاه انكماشى في الاقتصاد العراقي.

حافظ سعر بيع الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) دينار لكل دولار حتى نهاية شهر كانون الاول من عام 2020 اذ تم تغيير سعر الصرف الرسمي ليكون (1450) دينار لكل دولار بدلاً من (1190) دينار لكل دولار (نقد، تعزيز رصيد حسابات المصارف في الخارج)، وجاء هذا التغيير بحسب متطلبات الوضع الاقتصادي والمالي واهداف السياسة النقدية. استمر البنك المركزي باعتماد سعر الفائدة (سعر السياسة) (Policy-rate) البالغ (4 %)، ليصبح سعر الفائدة المقدم من قبل المصارف بحسب العرض والطلب، كما استمر البنك بإدارة احتياطياته ضمن معدلات مقبولة وفقاً للمعايير الدولية، لتسجل (78.3) ترليون دينار، وسجل معدل التضخم العام والأساس لهذا العام ما نسبته (0.6%) و(1%) على التوالي.

في ظل التوجه نحو تطوير المؤسسات المالية لتتسجم مع السياسة المالية والنقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي والعمل على معالجة أسباب الركود وتلافي حدوث الارتفاع في معدلات التضخم من خلال العديد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية الهادفة الى تنمية القطاعات ومواكبتها للمعايير الدولية في ظل فرص النمو الواعدة المتوفرة في تلك القطاعات، قام البنك المركزي العراقي بما يأتي:

- أ- تأجيل استيفاء الأقساط المترتبة على المستفيدين من مبادراته الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر، ويشمل ذلك قروض المصرف العقاري وصندوق الإسكان الممولة من البنك المركزي، مع عدم ترتب أية زيادة بالفوائد نتيجة هذا التأجيل.
- ب- تعزيز سيولة المشروعات التي تم تمويلها سابقاً من مبادرة الـ(1) ترليون دينار وبمبلغ لايتجاوز الـ(5) مليون دينار بحيث لا يترتب على ذلك تعزيز ضمانات القرض وانما بالضمانات ذاتها ومن ثم إعادة هيكلة أقساط القرض لسنة جديدة صفرية الفائدة أو لقاء عمليات إدارية بسيطة.

ج- في مجال التقنيات المالية الحديثة والتي تعتبر الحل الأمثل لمواجهة أزمة كورونا، تم الدفع باستخدام المحافظ الالكترونية عبر الهاتف النقال وتوفير التصنيفات من قبل المصارف ومزودي خدمات الدفع التي تمكن الزبائن من سهولة الوصول للخدمات المالية والمصرفية والشراء عن طريق الانترنت.

د- زيادة رأسمال البنك المركزي العراقي من (1) ترليون دينار الى (3) ترليون دينار باستخدام جزء من رصيد الاحتياطي بواقع (2) ترليون دينار.

هـ- تم إيقاف العمل بإصدار شهادات الإيداع الإسلامية وبكافة الاجال (30،91،182،364) يوماً.

و- تم إيقاف العمل بودائع الاستثمار لأجل (7،30) يوم بالدينار العراقي اعتباراً من 14/6/2020. كما تم إيقاف العمل بإصدار حوالات البنك المركزي العراقي لأجل (182،365) يوم اعتباراً من 10/6/2020 وحتى اشعار اخر.

انطلاقاً من رسالة البنك المركزي العراقي في تبني سياسة نقدية كفوءة تتطرق من حقيقة أن الاستقرار النقدي شرطاً أساسياً لتحقيق نمو مستدام، وعنصراً محورياً في الاقتصاد الكلي، وعاملاً رئيساً في توفير بيئة ملائمة للاستثمار وحماية القوة الشرائية للعملة الوطنية، قام البنك المركزي بما يأتي:

أ- اعداد برنامج استشاري لتطوير إدارة الاصول والاحتياطات (RAMP) والاستثمار بالسندات المصدرة بعملة الدولار التابع للبنك الدولي.

ب- بهدف دعم وتحقيق الاستقرار المالي تم فتح حساب للبنك المركزي لدى الحافظ الأمين لحفظ الأوراق المالية المستثمر بها من قبل هذا البنك، لتخفيض تكاليف حفظ الأوراق المالية والحصول على عوائد إضافية نتيجة الاستثمار في برنامج إقراض الأوراق المالية مع إمكانية التواصل المباشر مع حاملي السندات وإتمام عملية التداول (بيع، شراء) دون الحاجة الى وسيط، وإجراء أكبر عملية مناقلة يقوم بها البنك المركزي العراقي للسندات والصكوك الإسلامية الى حساب البنك لدى الحافظ الأمين.

ج- بهدف تنويع الادوات الاستثمارية بجانب استهداف ادوات ذات عائد مرتفع قام البنك المركزي العراقي بمجموعة من الاستثمارات، ولا سيما الخارجية منها، وعلى النحو الآتي:

د- شراء صكوك اسلامية بعملة الدولار الامريكي بمبلغ (2.9) مليار دولار امريكي مقابل (2.5) مليار دولار عام 2019 وبزيادة نسبتها (16%).

هـ- زيادة الاستثمار بالودائع والسندات من خلال استحداث ودائع وسندات جديدة لتعزيز العائدات السنوية لهذا البنك، مصدرة من قبل البنوك المركزية والمصارف التجارية والمؤسسات المالية.

1- تطورات عرض النقد**أ- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)**

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بلغت نسبته (19.1 %) نهاية عام 2020 مقارنة بعام 2019، ليصل الى (103.4) ترليون دينار مقابل (86.8) ترليون دينار عام 2019، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (25.9 %) لتسجل (60) ترليون دينار مقابل (47.6) ترليون دينار لعام 2019 ولتشكل ما نسبته (58%) من عرض النقد (M1) ويعزى ذلك الى ارتفاع الانفاق العام اثناء انتشار الازمة الصحية على المستلزمات الطبية وتأهيل المستشفيات فضلاً عن إعطاء منح الى العوائل اثناء تطبيق الحظر الشامل، فيما سجلت الودائع الجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (10.8 %) لتبلغ (43.4) ترليون دينار مقابل (39.1) ترليون دينار لعام 2019، ولتشكل ما نسبته (42 %) من عرض النقد (M1) وعلى النحو المبين في ملحق جدول (3).

ب- عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) (السيولة المحلية)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2020 ارتفاعاً بلغت نسبته (15.9 %) عن عام 2019 ليسجل (119.9) ترليون دينار مقابل (103.4) ترليون دينار لعام 2019 وليشكل ما نسبته (60.3%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية. جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) كمحصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (19.1 %)، فيما انخفضت الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (-0.7 %) لتسجل (16.6) ترليون دينار لعام 2020 مقابل (16.7) ترليون دينار عام 2019، على النحو المبين في ملحق جدول (3).

ج. العوامل المؤثرة في عرض النقد

كان للعوامل التوسعية التي تمثلت بـ(صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي وصافي الديون الحكومية وديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والودائع الأخرى) دوراً واضحاً في زيادة عرض النقد خلال عام 2020، إذ ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية من (102069) مليار دينار نهاية عام 2019 الى (104814) مليار دينار نهاية عام 2020، اي بنسبة زيادة بلغت (2.7 %) ليشكل نسبة (8 %) من مجموع العوامل التوسعية البالغة (34593) مليار دينار ، أما صافي الديون الحكومية الذي يمثل الفرق بين (الائتمان الممنوح إلى الحكومة بصورة حوالات وقروض وودائعها) فقد مثل هو الآخر دوراً توسعياً إذ بلغ التوسع (27230) مليار دينار وبنسبة مساهمة بلغت (78.7 %) ، وذلك نتيجة انخفاض الودائع الحكومية بمقدار (2318) مليار دينار مقابل ارتفاع الديون الحكومية بمقدار (24912) مليار دينار ، كما كان لفقرتي ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والودائع الأخرى دوراً توسعياً في زيادة عرض النقد إذ ارتفعت الأولى

بمقدار (4501) مليار دينار لتسجل (30937) مليار دينار مقابل (26436) مليار دينار لعام 2019 وبنسبة ارتفاع بلغت (17 %) فيما انخفضت الثانية بمقدار (117) مليار دينار وبنسبة بلغت (0.7- %) عن عام 2019، وقد شكلت تلك الفقرتين ما نسبته (13.0%) و (0.3 %) على التوالي من مجموع العوامل التوسعية، في حين شكلت فقرة الموازنة عاملاً انكماشياً على عرض النقد إذ بلغت (18011) مليار دينار، كما هو موضح في جدول (8).

جدول (8)
عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه لعامي 2019-2020

مليار دينار

البيان	Dec 2019	Dec 2020	مقدار التغير عن العام الماضي	نسبة النمو %
صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (البنك + المصارف)	102,069	104,814	2,745	2.7
ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى	26,436	30,937	4,501	17.0
الديون الحكومية	43,200	68,112	24,912	57.7
مجموع الموجودات	171,705	203,863	32,159	18.7
عرض النقد (M1)	86,771	103,353	16,582	19.1
العملة خارج البنوك	47,639	59,987	12,348	25.9
الودائع الجارية	39,132	43,366	4,234	10.8
الودائع الأخرى	16,670	16,553	(117)	(0.7)
الودائع الحكومية	44,027	41,709	(2,318)	(5.3)
فقرة الموازنة	(24,237)	(42,248)	(18,011)	74.3
مجموع المطلوبات غير النقدية	84,934	100,510	15,576	18.3
مجموع المطلوبات	171,705	203,863	32,159	18.7

البيانات أولية قابلة للتعديل

2- الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2020 انخفاضاً بنسبة (2.0%) عن العام السابق، ليبلغ (78.3) ترليون دينار مقارنة بـ (80) ترليون دينار نهاية عام 2019، وعلى النحو المبين في جدول (9).

يعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأساس الى انخفاض الاستثمارات الاجنبية في الخارج وبنسبة (11.3%) لتبلغ (64.9) ترليون دينار لعام 2020 مقابل (73.2) ترليون دينار للعام السابق، فيما ارتفع رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج بنسبة (52.3%) والذي بلغ ما يقرب من (8.5) ترليون دينار نهاية عام 2020 مقابل (5.6) ترليون دينار نهاية عام 2019، كما سجل رصيد النقد الاجنبي في خزائن البنك المركزي مبلغاً مقداره (4.9) ترليون دينار لعام 2020 مقابل (1.2) ترليون دينار لعام 2019.

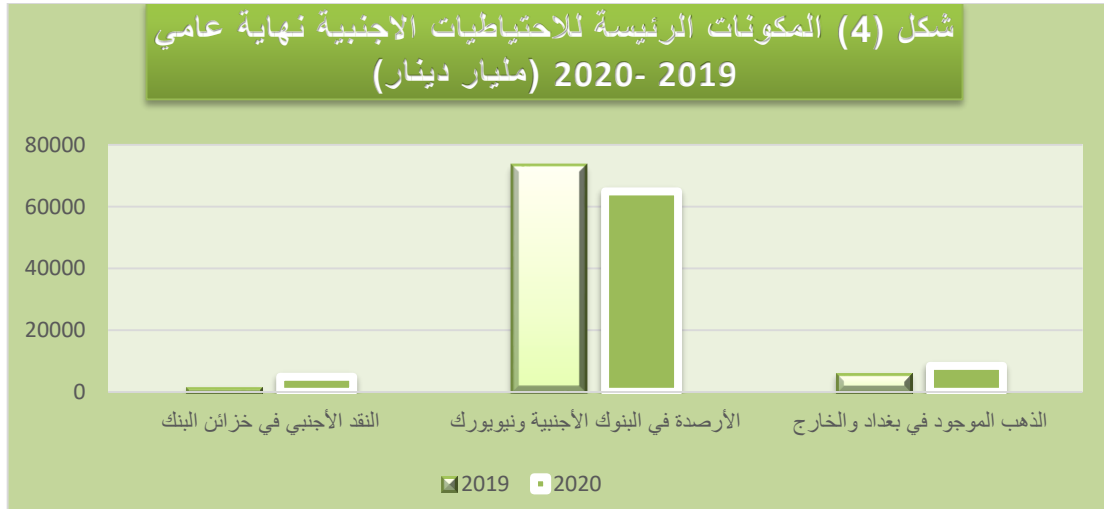
جدول (9)

المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2019 - 2020

مليار دينار

البند	2019	2020
النقد الأجنبي في خزائن البنك	1,162	4,887
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	73,184	64,919
الذهب الموجود في بغداد والخارج	5,572	8,487
الاحتياطيات الأجنبية	79,918	78,293

شكل (4) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2019 - 2020 (مليار دينار)



الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي

أظهرت ميزانية البنك المركزي العراقي لعام 2020 ان مجموع موجوداته (مطلوباته) قد سجلت ارتفاعاً بنسبة (25.6%) قياساً بعام 2019، إذ بلغت موجودات البنك المركزي (مطلوباته) نهاية العام ما مقداره (127.6) ترليون دينار مقابل (101.6) ترليون دينار نهاية عام 2019، وكما في جدول (10).

جانب الموجودات

تشير بيانات الجدول (10) الى انخفاض الموجودات (الأجنبية) بمقدار (1.5) ترليون دينار أي بنسبة (1.9-%) لتصل في نهاية عام 2020 الى (78.9) ترليون دينار مقابل (80.4) ترليون دينار للعام السابق وهي تمثل الجزء الأكبر من مجموع موجودات البنك المركزي بنسبة (61.8%). سجلت الديون الحكومية (السندات والحوالات الحكومية والقروض والسلف للدوائر الحكومية) ارتفاعاً بلغت نسبته (163%) عن العام السابق لتبلغ (42.7) ترليون دينار مقابل (16.2) ترليون دينار للعام السابق، ويعزى ذلك الى ارتفاع فقرة السندات والحوالات الحكومية بنسبة (184.2%) وانخفاض القروض والسلف للدوائر الحكومية بنسبة (11.1-%). وذلك بسبب اللجوء الى الاقتراض الداخلي لتقليص فجوة عجز الموازنة العامة للدولة بموجب قانوني الاقتراض لعام 2020، كما نمت الموجودات الأخرى في عام 2020 بنسبة (20.9%) لتبلغ (6) ترليون دينار مقابل (5) ترليون دينار للعام السابق.

جانب المطلوبات

سجل الاحتياطي النقدي ارتفاعاً بمقدار (10.6) ترليون دينار عراقي أو بنسبة (13.6%)، قياساً بالعام السابق، ويعزى ذلك الى الارتفاع الحاصل في العملة خارج البنوك بنسبة (25.9%). أما بخصوص الودائع بالدولار الأمريكي فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (15.5%) قياساً بالعام السابق، في حين سجلت الودائع الحكومية انخفاضاً بنسبة (11.7-%). أما بخصوص فقرة رأس المال والاحتياطيات فقد سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (152.5%) قياساً بعام 2019.

جدول (10)

الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي لعامي 2019-2020

مليون دينار

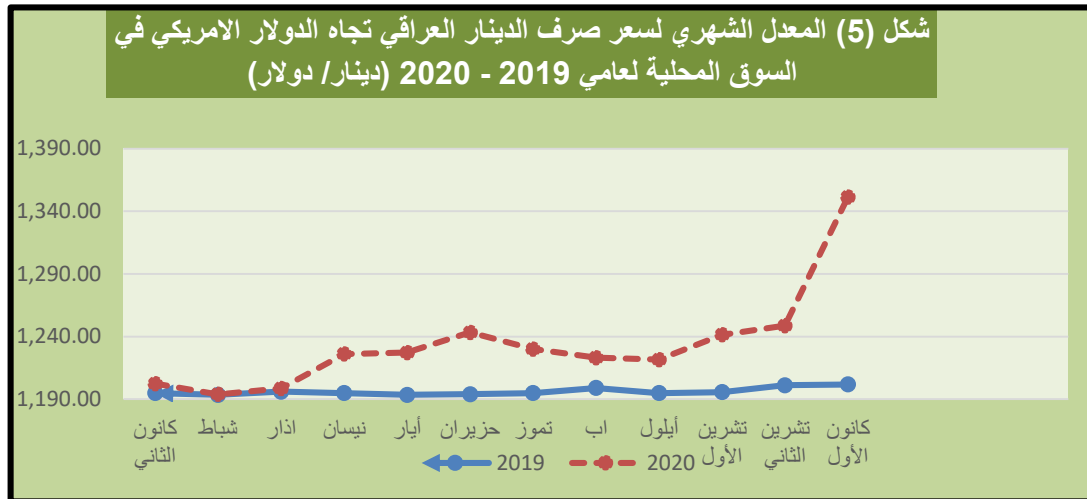
2020	2019	الفقرات
		الموجودات
78,888,824	80,383,896	الموجودات الأجنبية
42,659,802	16,217,909	الديون الحكومية
41,100,386	14,462,895	السندات والحوالات الحكومية
1,559,416	1,755,015	القروض والسلف للدوائر الحكومية
0	0	القروض والسلف للمصارف التجارية
6,001,593	4,963,789	الموجودات الأخرى
127,550,219	101,565,594	مجموع الموجودات أو المطلوبات
		المطلوبات
88,861,792	78,253,336	الاحتياطي النقدي
0	453,130	التسهيلات المصرفية
5,910,960	5,119,364	الودائع بالدولار الأمريكي
7,325,246	8,299,379	الودائع الحكومية
6,183	22,191	المطلوبات الأجنبية
27,540,663	10,907,810	رأس المال والاحتياطيات
(2,094,625)	(1,489,616)	المطلوبات الأخرى

البيانات أولية قابلة للتعديل

ثانياً/ تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

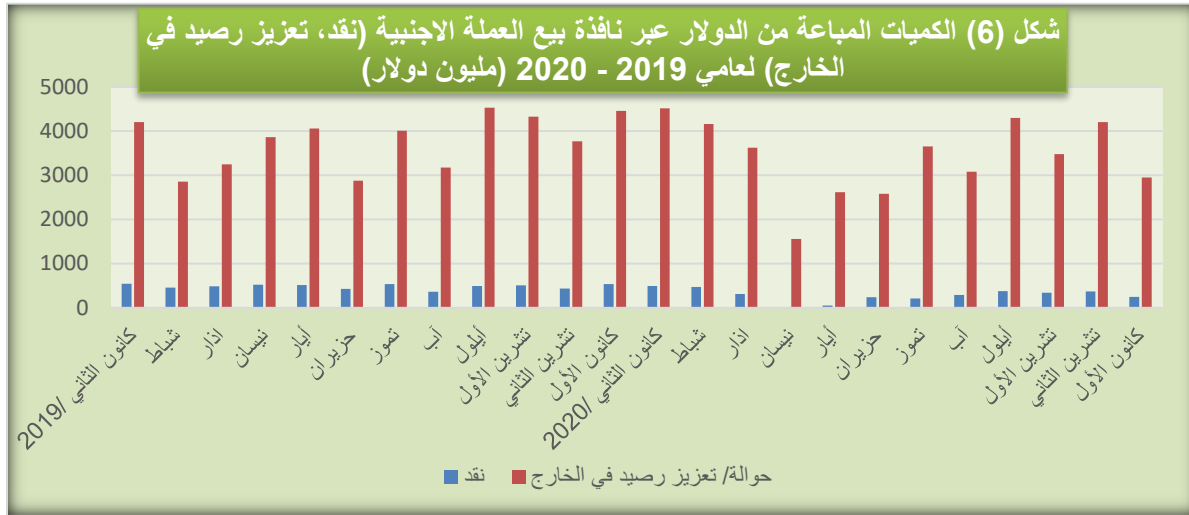
1- نافذة بيع العملة الأجنبية

حافظ سعر بيع الدولار وعبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) دينار لكل دولار حتى 2020/12/17 حيث تم اعتماد سعر الصرف (1450) دينار للدولار بموجب كتاب دائرة العمليات المالية وإدارة الدين المرقم بالعدد 2440/1/6 في 2020/12/20 نتيجة الازمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانتشار جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام من جانب اخر بات سعر الصرف السابق لا يتناسب مع التطورات الإقليمية وعملية الإصلاح الاقتصادي (إصلاحات الورقة البيضاء)، بالمقابل بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية لعام 2020 (1234) دينار لكل دولار امريكي مقابل (1196) دينار لكل دولار لعام 2019، وكما في ملحق جدول (4).

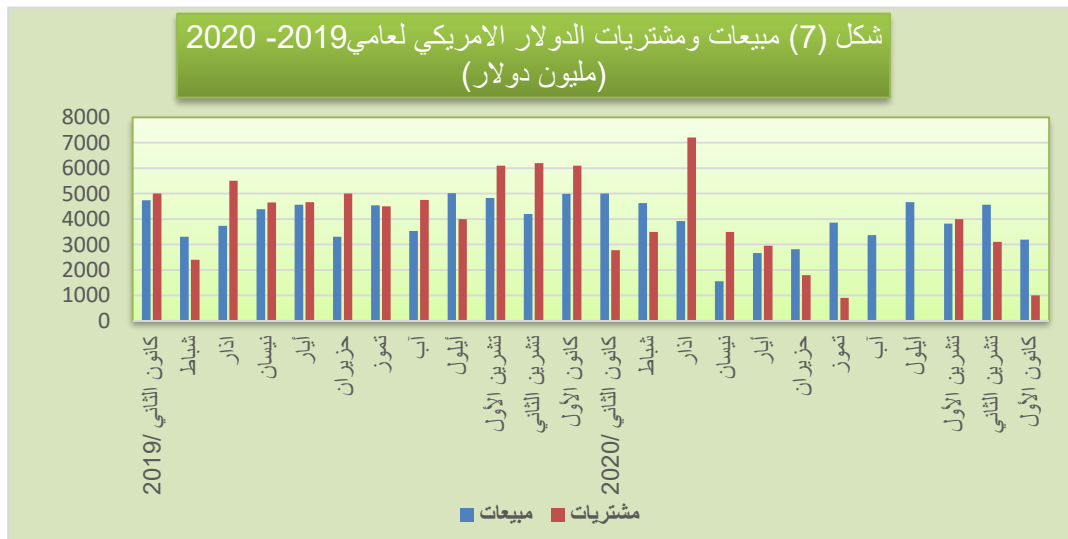


سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي (نقد، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) لعام 2020 انخفاضاً بنسبة (13.8- %) عن عام 2019، لتسجل (44.1) مليار دولار ويعزى ذلك الى انخفاض استيرادات العراق بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها المتمثلة بانتشار الوباء وانخفاض إيرادات النفط نتيجة الاغلاق العام الذي شهده العالم بصورة عامة بسبب الجائحة والعراق بصورة خاصة الذي أدى الى توقف النافذة خلال شهر نيسان والبيع فقط لتعزيز الأرصدة في الخارج لتلبية الطلب على الادوية والمستلزمات الطبية والغذاء، كما انخفضت مبيعات النقد بنسبة (41.6- %) عام 2020 نتيجة انخفاض الطلب من الافراد لأغراض السفر او العلاج في الخارج بسبب توقف النقل بين الدول خلال هذا العام ، فضلاً عن عدم وجود مشتريات للدولار من وزارة المالية من قبل البنك المركزي لشهري آب وأيلول من عام 2020 ملحق جدول (5).

توزعت مبيعات البنك من العملة الأجنبية الى (40.7) مليار دولار لتعزيز رصيد المصارف في الخارج، و(3.4) مليار دولار نقداً، إذ شكل مبيعات الحوالات لتعزيز الأرصدة في الخارج ما نسبته (92.4%) ومبيعات النقد (7.6%) من إجمالي الكميات المباعة، في حين سجلت مبيعات الدولار الأمريكي لعام 2019 (51.1) مليار دولار منها (45.4) مليار دولار بيعت كتعزيز رصيد في الخارج و (5.7) مليار دولار بيعت نقداً، شكل كل منهم ما نسبته (88.7%) و(11.3%) على التوالي من إجمالي المبيعات.



أما بالنسبة الى مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية، فقد سجلت انخفاضاً بنسبة (47.8%) لتبلغ (30.7) مليار دولار خلال عام 2020 مقارنة بـ(58.9) مليار دولار عام 2019. ويعزى ذلك الى تراجع إيرادات الحكومة من النفط الخام نتيجة انخفاض الطلب على الطاقة بسبب الاغلاق العام الذي شهده العالم ولاسيما خلال النصف الأول من عام 2020، ملحق جدول (6).



2- التسهيلات القائمة

استمر البنك المركزي العراقي خلال هذا العام باعتماد سعر السياسة النقدية Policy-rate البالغ (4 %) سنوياً، فيما تم ايقاف العمل بالنوافذ الاستثمارية لأجل (7) أيام، (30) يوم بموجب قرار مجلس الادارة المرقم بالعدد 929/5/6 والمؤرخ في 2020/6/14. كما تم ايقاف العمل بجميع المنتجات المالية الدولارية (ودائع، حوالات، شهادات ايداع اسلامية) بموجب الاعمام المرقم بالعدد 1930/6/6 والمؤرخ في 2019/8/1 لضعف استجابة المصارف في تنويع محافظها الاستثمارية بالشكل الذي يحقق الاهداف المرجوة منها للمدة المذكورة، مع استمرار عمليات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد.

اما فيما يخص تسهيلات الاقراض القائمة فقد واصل البنك المركزي عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان الى المصارف، وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:

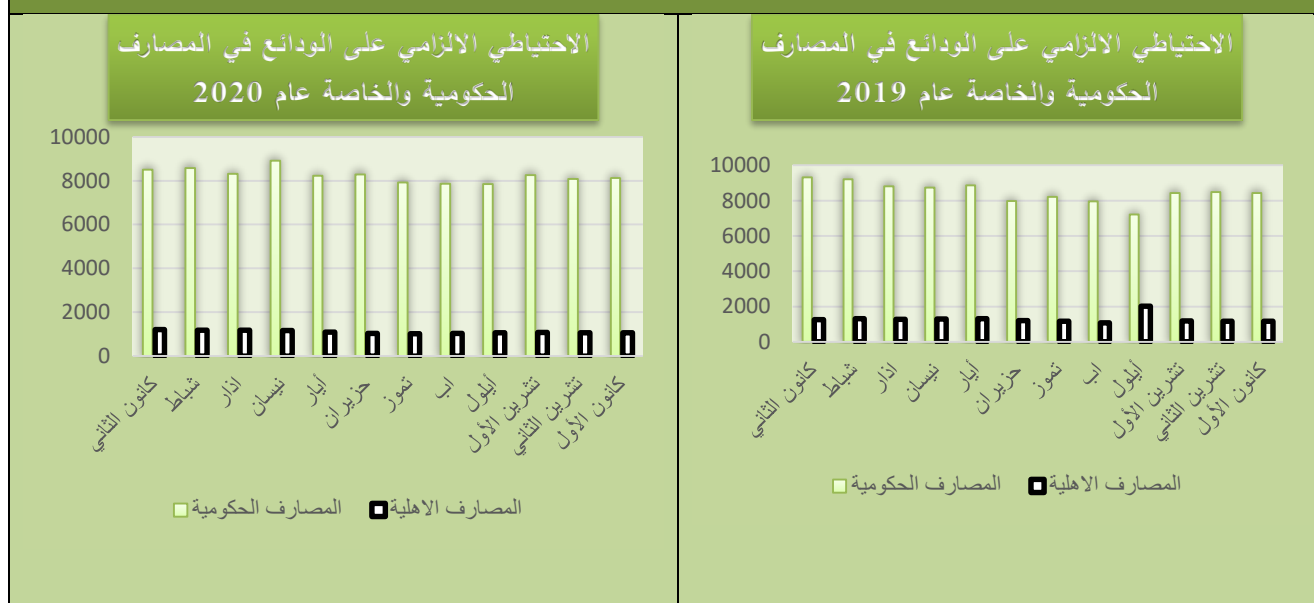
- الائتمان الأولي (6 %) سنوياً
 - الائتمان الثانوي (7 %) سنوياً
 - قرض الملجأ الأخير (7.5 %) سنوياً
- ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات خلال العام 2020.

3- الاحتياطي الإلزامي

انسجاماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة لإسناد عملية التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سياسة الجهاز المصرفي من ناحية توفير السيولة، تم تخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية من (15 %) الى (13%) للدينار العراقي فقط لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الازمة المزدوجة التي شهدتها البلد فيما حافظت كل من ودائع التوفير (الادخار) والثابتة على نسبتها البالغة (10 %) للدينار والدولار لكافة المصارف في حين ان النسبة لدى المصارف الإسلامية هي (5%) على الودائع الآجلة .

سجل الاحتياطي الإلزامي نهاية عام 2020 انخفاضاً بنسبة (4.2- %) ليلبلغ (9.2) ترليون دينار عام 2020 مقابل (9.6) ترليون دينار نهاية عام 2019، ويعزى ذلك الى انخفاض الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (8.3- %) ليسجل (1.1) ترليون دينار مقارنة مع (1.2) ترليون دينار في عام 2019، وانخفاض الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف الحكومية بنسبة (3.6- %) ليسجل (8.1) ترليون دينار مقارنة مع (8.4) ترليون دينار، على النحو المبين في ملحق جدول (7).

شكل (8) الاحتياطي الإلزامي لودائع المصارف الحكومية والخاصة لعامي 2019 - 2020 (ترليون دينار)



4- حوالات البنك المركزي

تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي العراقي والهادفة الى تحقيق الاستقرار النقدي في إطار عمليات السوق المفتوحة عن طريق تفعيل أدواته النقدية غير المباشرة في إدارته للسيولة العامة، قام البنك بإصدار حوالات لآجال (182، 365) يوم عن طريق نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD، وتم إيقاف العمل بإصدار هذه الحوالات اعتباراً من 2020/6/10 وحتى اشعار اخر وفيما يأتي أهم المزادات التي أقيمت خلال النصف الأول من عام 2020:

- ثلاثة مزادات لأجل (182) يوم بمبلغ (100) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (163.9) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2.5 %)، في حين بلغ المبلغ المسدد (340.0) مليار دينار لعام 2020.
- مزاد واحد لأجل (365) يوم بمبلغ (100) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (34.6) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (3.0 %)، في حين بلغ المبلغ المسدد (171.5) مليار دينار، ملحق جدول (8).

ثالثاً: التطورات المصرفية

أخذ البنك المركزي خلال عام 2020 مزيداً من الإجراءات التي تنظم عمل المصارف وتعزز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، ومن أهم الإجراءات التي أتبعها البنك خلال هذا العام ما يأتي:

أ. تقديم تسهيلات مصرفية من خلال إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وبالأخص المستحقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض المستقبلية القائمة للقطاعات الأكثر عرضة لتداعيات الفيروس وتخفيض تكلفة الاقتراض.

ب. تحويل شركات التحويل المالي إلى مصارف إسلامية على أن يبدأ رأسمالها (100) مليار دينار وزيادة رأسمالها خلال مدة ثلاث سنوات إلى (250) مليار دينار مع إعطاء الأولوية للشركات المندمجة.

ج. مفاتحة مؤسسات التمويل الأصغر من أجل تحفيز المشروعات المتناهية الصغر والتي لا يتجاوز مبلغ تمويلها (5) مليون دينار إذ يمكن تمويلها من مبادرة (1) ترليون دينار، كونها من المشروعات التي تحتل جزءاً كبيراً لا يمكن اغفاله من القطاع غير الرسمي.

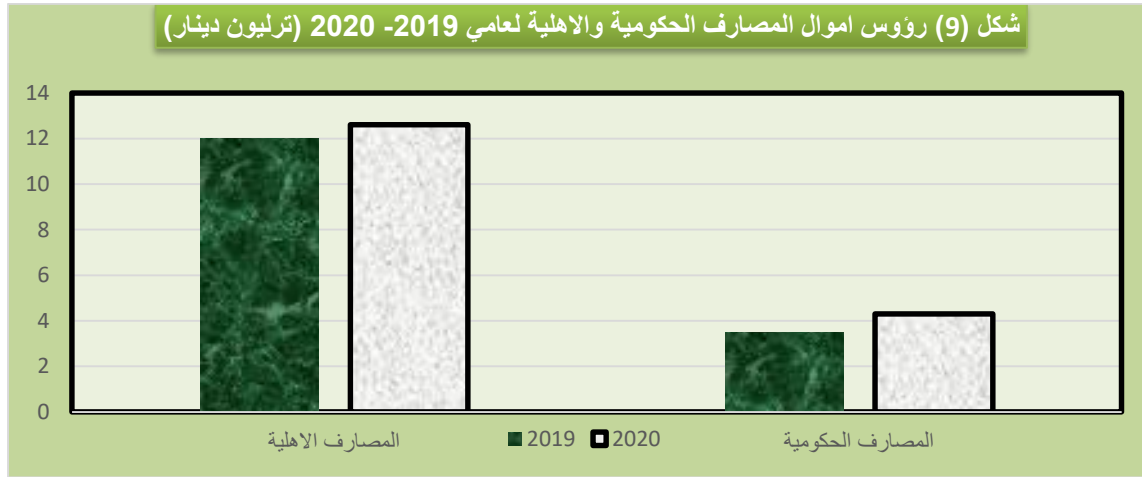
د. بغية تطوير القطاع المصرفي العراقي وزيادة نشاطه الاقتصادي تم مباشرة عدد من المصارف الاهلية العراقية والأجنبية التي لها فروع في العراق بإضافة تشبيتها لإعتمادات تصدير النفط الخام وفق مبادرة تثبيت اعتمادات تصدير النفط الخام لتقليص مخاطر تصدير النفط الخام ، كما تم الطلب من المصارف الأجنبية المصدرة لاعتمادات تصدير النفط الخام بتثبيت الاعتمادات من قبل مصرف آخر غير البنك المصدر لتقليل المخاطر الائتمانية الناتجة عن تقلب الأوضاع الاقتصادية العالمية ولضمان استحصال مبالغ الشحنات النفطية قبل تواريخ استحقاقها.

1. هيكل الجهاز المصرفي لعام 2020

- بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2020 (76) مصرفاً، تتوزع كالآتي: -
- (7) مصارف حكومية، تتضمن (3) مصارف تجارية و (3) مصارف متخصصة ومصرف إسلامي واحد.
 - (69) مصرفاً خاصاً، تتضمن (27) مصرفاً إسلامياً محلياً و (24) مصرفاً تجارياً محلياً و (16) مصرفاً أجنبياً و (2) مصارف إسلامية أجنبية.

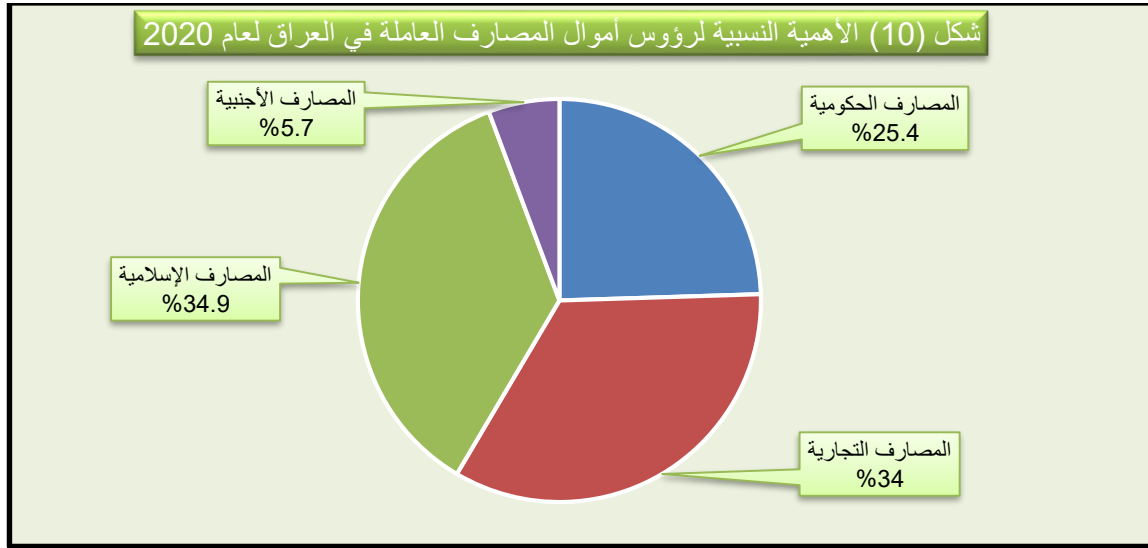
2- الوضع المالي للجهاز المصرفي

سجل اجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال عام 2020 ارتفاعاً بنسبة (9.0 %) ليسجل مبلغاً قدره (16.9) ترليون دينار مقابل (15.5) ترليون دينار عام 2019.



تركزت النسبة الأكبر في رؤوس أموال المصارف الخاصة التي بلغت (12.6) ترليون دينار وبنسبة (74.6%) من اجمالي رؤوس الأموال العاملة في العراق، فقد بلغت نسبة مساهمة المصارف التجارية الاجنبية (5.7 %) من اجمالي رؤوس أموال المصارف، كما بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الإسلامية (الأجنبية والمحلية) باستثناء مصرف النهدين الحكومي الإسلامي (34.9 %)، في حين بلغت مساهمة رؤوس أموال المصارف التجارية المحلية (34 %) من اجمالي رؤوس أموال المصارف.

وسجلت رؤوس أموال المصارف الحكومية التجارية والمتخصصة عام 2020 ارتفاعاً بنسبة (22.9 %) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (4.3) ترليون دينار مقابل (3.5) ترليون دينار عام 2019 مشكلة نسبة مساهمة بلغت (25.4 %) من اجمالي رؤوس أموال المصارف.



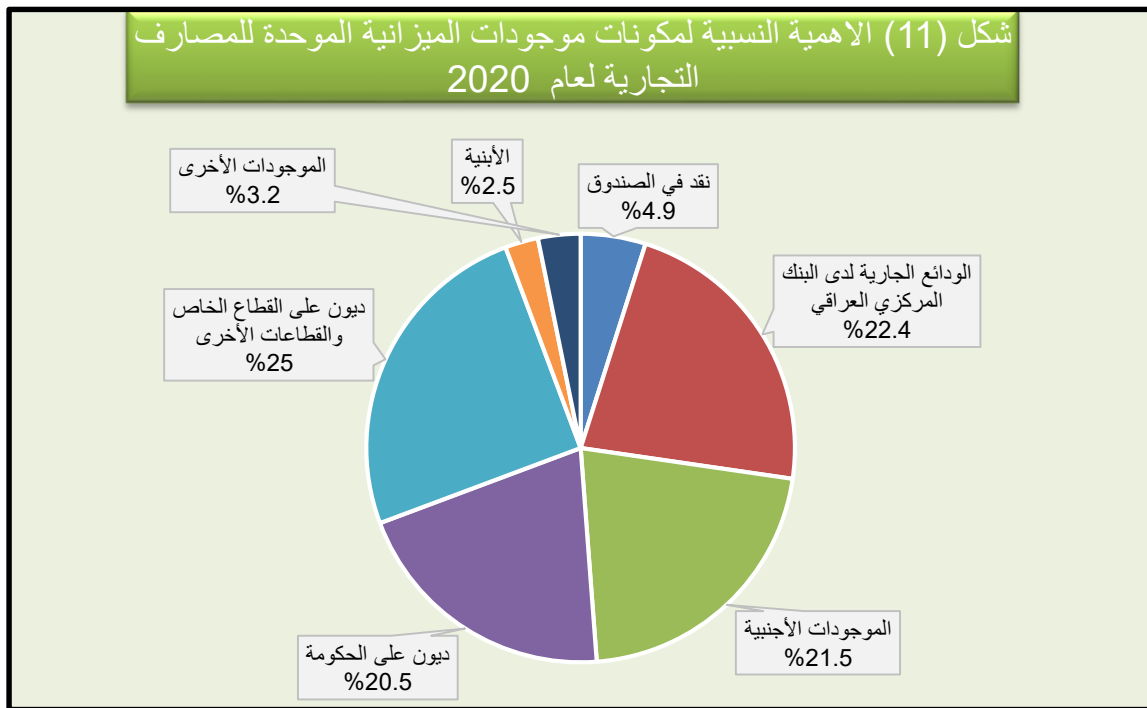
3- الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق

أظهرت الميزانية الموحدة للمصارف التجارية في العراق نهاية عام 2020 تحسن طفيف في الأداء المصرفي من خلال الموجودات (المطلوبات) بنسبة بلغت (3.2 %) قياساً بالعام السابق لتصل الى (124) ترليون دينار مقابل (120.1) ترليون دينار نهاية عام 2019، وكما في جدول (11). يعزى هذا الارتفاع نتيجة الزيادة الحاصلة في النقد في الصندوق والديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى والموجودات الأجنبية والأبنية في جانب الموجودات مقابل الارتفاع الحاصل في الودائع الجارية ورأس المال والاحتياطيات والتخصيصات والمطلوبات الأخرى في جانب المطلوبات. وفيما يأتي تحليل لأهم التطورات الحاصلة في موازنة المصارف التجارية لعام 2020.

جانب الموجودات

- سجل جانب الموجودات الأجنبية التي تتضمن (الاستثمارات الأجنبية للمصارف التجارية وأرصدها المدينة لدى المصارف التجارية خارج العراق + نقد أجنبي) ارتفاعاً بلغت نسبته (18.5 %) قياساً بالعام السابق لتصل الى (26.7) ترليون دينار مقابل (22.5) ترليون دينار نهاية عام 2019 وبنسبة مساهمة بلغت (21.5%).
- ارتفعت فقرة النقد في الصندوق الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها لمواجهة طلبات السحب اليومي وباقي احتياجاتها المختلفة بنسبة بلغت (44%) لتصل الى (6.0) ترليون دينار مقابل (4.2) ترليون دينار لعام 2019، وبنسبة مساهمة (4.9 %) من مجموع الموجودات.
- سجلت فقرة الودائع الجارية لدى البنك المركزي انخفاضاً بلغت نسبته (14.9%) لتبلغ (27.8) ترليون دينار مقابل (32.6) ترليون دينار نهاية عام 2019 لتسجل نسبة مساهمة بلغت (22.4%) من مجموع موجودات المصارف.

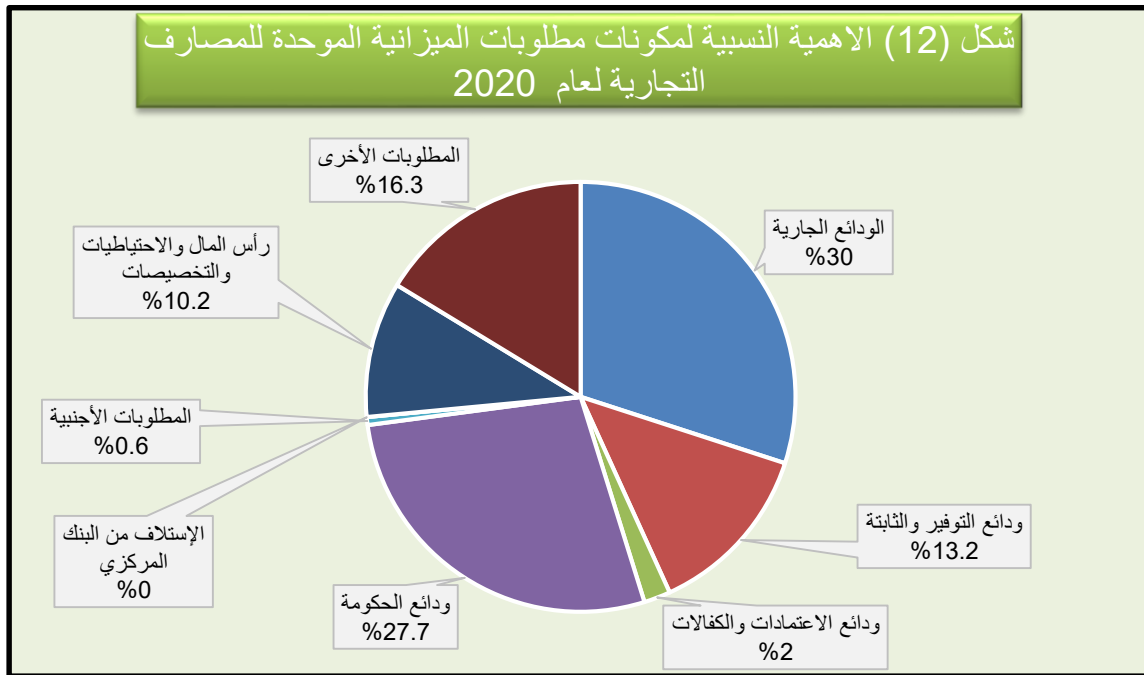
- انخفضت فقرة الديون على الحكومة بنسبة بلغت (5.7%) لتصل الى (25.5) ترليون دينار مقابل (27) ترليون دينار نهاية عام 2019 وبنسبة مساهمة بلغت (20.5%) من مجموع موجودات المصارف.
- ارتفعت فقرة ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى بنسبة بلغت (17%) لتصل الى (30.9) ترليون دينار مقابل (26.4) ترليون دينار في نهاية عام 2019 نتيجة زيادة الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص بنسبة (22.9%) وبنسبة مساهمة بلغت (25%) من مجموع الموجودات المصرفية.
- ارتفاع فقرة الأبنية والتي هي جزء من موجودات القطاع المصرفي الثابتة وبنسبة بلغت (6.6%) لتسجل (3.1) ترليون دينار مقابل (2.9) ترليون دينار في نهاية عام 2019 لتسجل نسبة مساهمة بلغت (2.5%) من مجموع موجودات المصارف، ويعزى ذلك الارتفاع الى زيادة عدد المصارف.
- أما فقرة الموجودات الأخرى فقد سجلت انخفاضاً بلغت نسبته (10%) لتصل الى (4) ترليون دينار مقابل (4.4) ترليون دينار في نهاية عام 2019، وبنسبة مساهمة بلغت (3.2%).



جانب المطلوبات (مصادر أموال المصارف)

سجلت مطلوبات المصارف التجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (3.2%) مقارنة بعام 2019، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة الودائع الجارية وبنسبة بلغت (10.5%) لتصل الى (37.2) ترليون دينار مقابل (33.7) ترليون دينار نهاية عام 2019 وتسجل أعلى نسبة مساهمة بلغت (30%) من مجموع مطلوبات المصارف، كما سجلت المطلوبات الأخرى ارتفاعاً بلغت نسبته (11.6%) لتسجل نسبة مساهمة بلغت (16.3%) من مجموع مطلوبات المصارف التجارية، كما في جدول (11).

أما بخصوص فقرة الودائع الحكومية لدى المصارف فقد سجلت انخفاضاً بلغت نسبته (3.8%-) لتسجل (34.4) ترليون دينار مقابل (35.7) ترليون دينار نهاية عام 2019 وبنسبة مساهمة بلغت (27.7%) من مجموع المطلوبات، وذلك نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية والتراجع في الكميات المصدرة من النفط الخام والتي اثرت على الإيرادات لعام 2020، كما سجلت ودائع التوفير والثابتة انخفاضاً طفيفاً بنسبة (0.6%-) لتصل الى (16.3) ترليون دينار مقابل (16.4) ترليون دينار لعام 2019 وتسجل نسبة مساهمة بلغت (13.2%)، كما انخفضت ودائع الاعتمادات والكفالات بنسبة (10.1%-) لتصل الى (2.5) ترليون دينار مقابل (2.7) ترليون دينار نهاية عام 2019 وتسجل نسبة مساهمة بلغت (2%)، كما سجلت المطلوبات الأجنبية انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (7.4%-) لتصل الى (0.7) ترليون دينار مقابل (0.8) ترليون دينار وتسجل نسبة مساهمة بلغت (0.6%) من إجمالي المطلوبات الأجنبية.



جدول (11)
الميزانية الموحدة للمصارف التجارية لعامي 2019-2020

مليون دينار

الأهمية النسبية %	نسبة التغير %	Dec .2020	Dec .2019	الفقرات
				الموجودات
4.9	44.0	6,044,136	4,196,147	نقد في الصندوق
22.4	(14.9)	27,768,926	32,625,222	الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي
21.5	18.5	26,664,980	22,499,212	الموجودات الأجنبية
20.5	(5.7)	25,452,346	26,981,712	ديون على الحكومة
25.0	17.0	30,937,352	26,436,464	ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى
2.5	6.6	3,121,884	2,929,241	الأبنية
3.2	(10)	3,982,191	4,423,272	الموجودات الأخرى
100	3.2	123,971,815	120,091,270	مجموع الموجودات أو المطلوبات
				المطلوبات
30	10.5	37,194,354	33,658,889	الودائع الجارية
13.2	(0.6)	16,309,028	16,407,899	ودائع التوفير والثابتة
2	(10.1)	2,468,176	2,746,840	ودائع الاعتمادات والكفالات
27.7	(3.8)	34,383,788	35,727,336	ودائع الحكومة
0.6	(7.4)	733,237	792,020	المطلوبات الأجنبية
0.0	0	0	0	الإستلاف من البنك المركزي
10.2	0.2	12,635,753	12,613,246	رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات
16.3	11.6	20,247,479	18,145,040	المطلوبات الأخرى

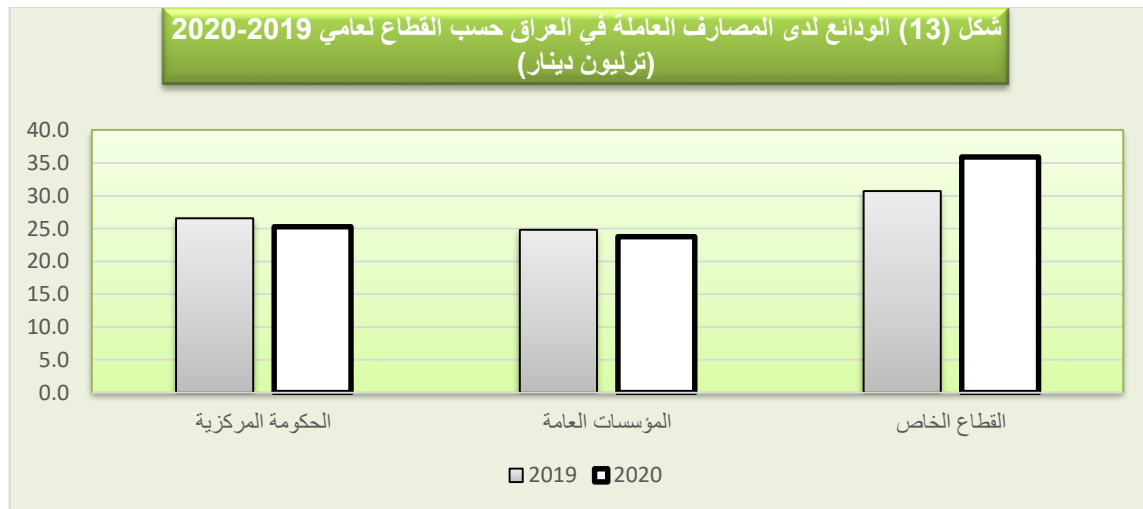
البيانات أولية قابلة للتعديل

4 – الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2020 ارتفاعاً بمقدار (2.8) ترليون دينار أي بنسبة (3.4%) عن مستواها المسجل عام 2019، إذ بلغت (84.9) ترليون دينار مقابل (82.1) ترليون دينار عام 2019.

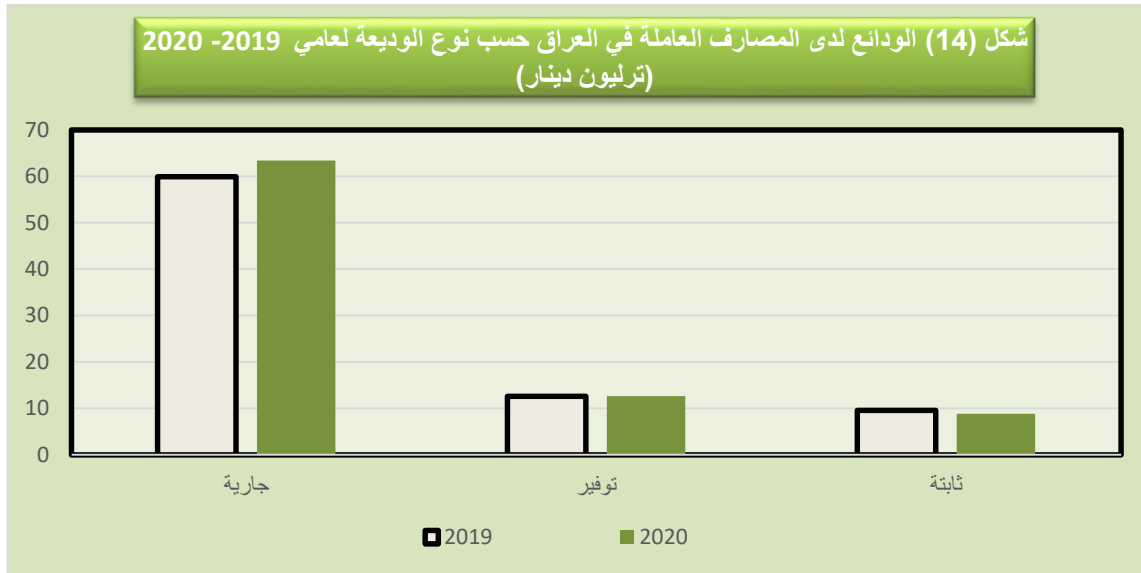
تحليل هيكل إجمالي الودائع حسب القطاع

سجل رصيد الودائع للقطاع الخاص ارتفاعاً بلغت نسبته (16.9%) في عام 2020 ليحتل المرتبة الأولى في النمو بين القطاعات الأخرى من حيث نسب النمو قياساً بعام 2019 إذ سجل (35.9) ترليون دينار مقابل (30.7) ترليون دينار لعام 2019، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الودائع الجارية والتوفير بنسبة (32.3%) و (0.3%) على التوالي وانخفاض نمو الودائع الثابتة بنسبة (9.9%-). فيما سجل رصيد الودائع لدى قطاع المؤسسات العامة تراجعاً في نموه بلغت نسبته (4.4%-) ليبلغ (23.7) ترليون دينار عام 2020 مقابل (24.8) ترليون دينار لعام 2019، ويعزى ذلك إلى انخفاض رصيد الودائع الجارية بنسبة (4.9%-)، وكما موضح في ملحق جدول (9). وسجل رصيد الودائع لدى قطاع الحكومة المركزية انخفاضاً بنسبة (4.9%-) قياساً بالعام السابق ليصل (25.3) ترليون دينار عام 2020 مقابل (26.6) ترليون دينار للعام السابق، ويعزى ذلك إلى التراجع الحاصل في رصيد الودائع الثابتة والجارية بنسبة (9.7%-) و (3.6%-) على التوالي.



تحليل هيكل إجمالي الودائع حسب النوع

احتلت الودائع الجارية خلال عام 2020 المرتبة الأولى من حيث نسب النمو مقارنة بباقي الودائع لتسجل نمواً بلغت نسبته (5.8 %) عن العام السابق لتبلغ (63.4) ترليون دينار مقابل (59.9) ترليون دينار لعام 2019، تليها ودائع التوفير بالمرتبة الثانية بنسبة (0.3 %)، فيما سجلت الودائع الثابتة تراجعاً لهذا العام بلغ (7.3-%) قياساً بعام 2019.

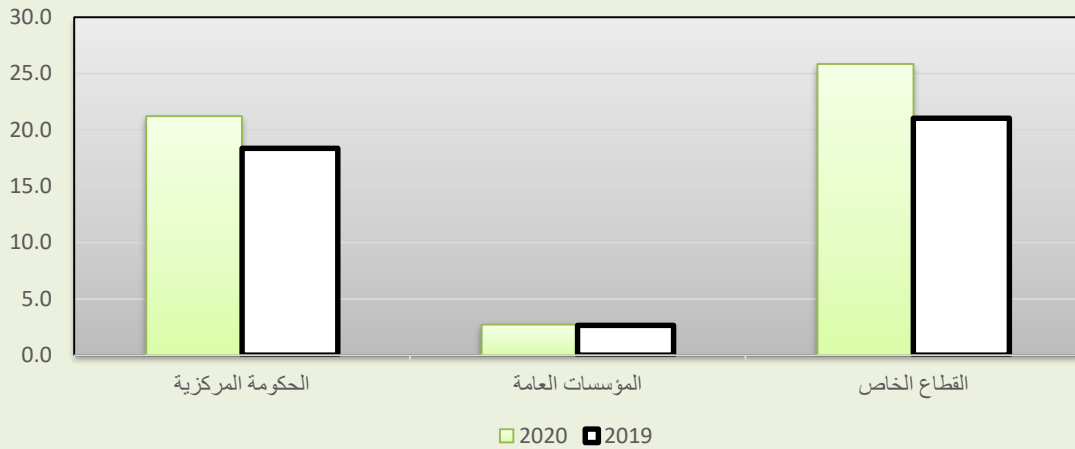
**5 – الائتمان المصرفي**

سجل الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2020 ارتفاعاً مقداره (7.8) ترليون دينار ونسبة بلغت (18.5 %) عن العام السابق ليصل الى (49.8) ترليون دينار مقابل (42.1) ترليون دينار لعام 2019، مشكلاً ما نسبته (25.1 %) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

تحليل هيكل الائتمان الممنوح بحسب الجهة المقترضة

ارتفع رصيد الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص عام 2020 بنسبة (22.9 %) محتلاً المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته البالغة (51.9 %) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، كما ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية (النقدية) الممنوحة الى الحكومة المركزية لهذا العام بنسبة (15.7 %) مقارنة بالعام 2019 والذي احتل المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته البالغة (42.6 %) من رصيد الائتمان النقدي الممنوح، وسجل رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى المؤسسات العامة ارتفاعاً بنسبة (2.3 %) عن العام السابق ليساهم بنسبة (5.5 %) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح.

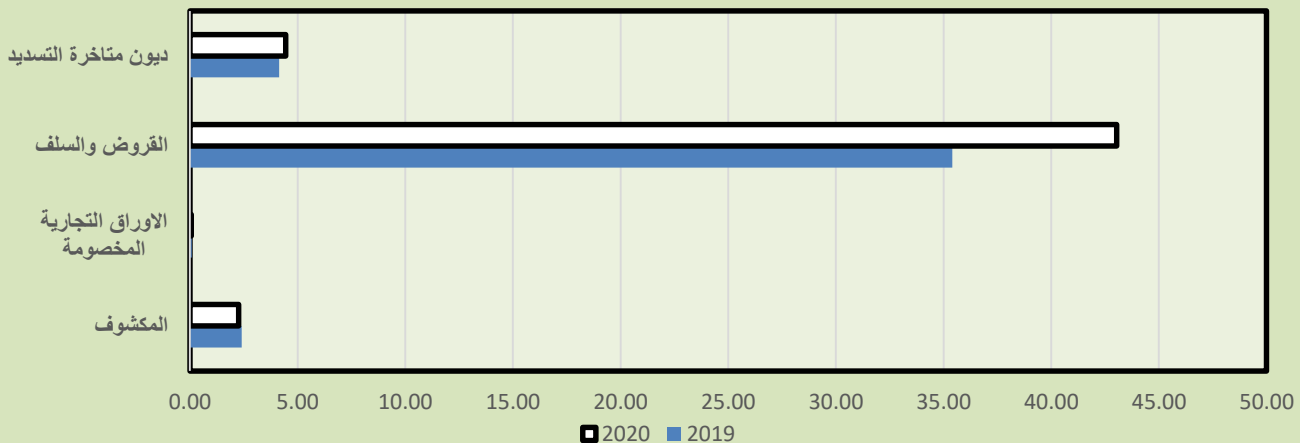
شكل (15) الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق حسب القطاع لعامي 2020-2019 (ترليون دينار)



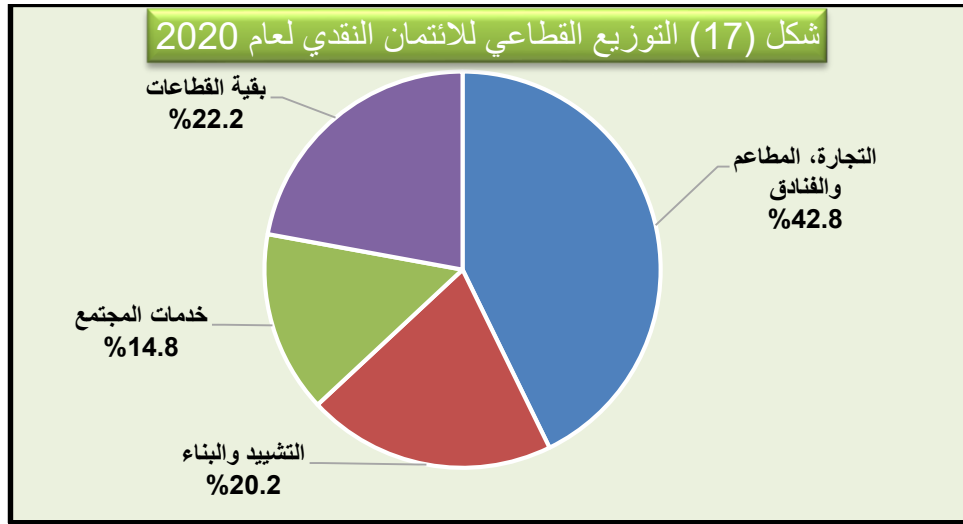
تحليل هيكل إجمالي التسهيلات القائمة حسب تصنيفها النوعي

استحوذت فقرة القروض والسلف على غالبية الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في العراق لعام 2020، لتسجل ما نسبته (86.4%) من إجمالي رصيد الائتمان ولتسجل نسبة نمو بلغت (21.5%)، تليها فقرة الديون متأخرة التسديد لتسجل نسبة نمو بلغت (7.3%) عن عام 2019 وبنسبة مساهمة بلغت (8.9%) من إجمالي رصيد الائتمان، فيما انخفضت فقرتي رصيد الحسابات المكشوفة والأوراق التجارية المخصومة بنسب (-6%) و (-20.9%) على التوالي وبمساهمة بلغت (4.6%) و (0.1%) على التوالي من إجمالي رصيد الائتمان الممنوح، ملحق جدول (10).

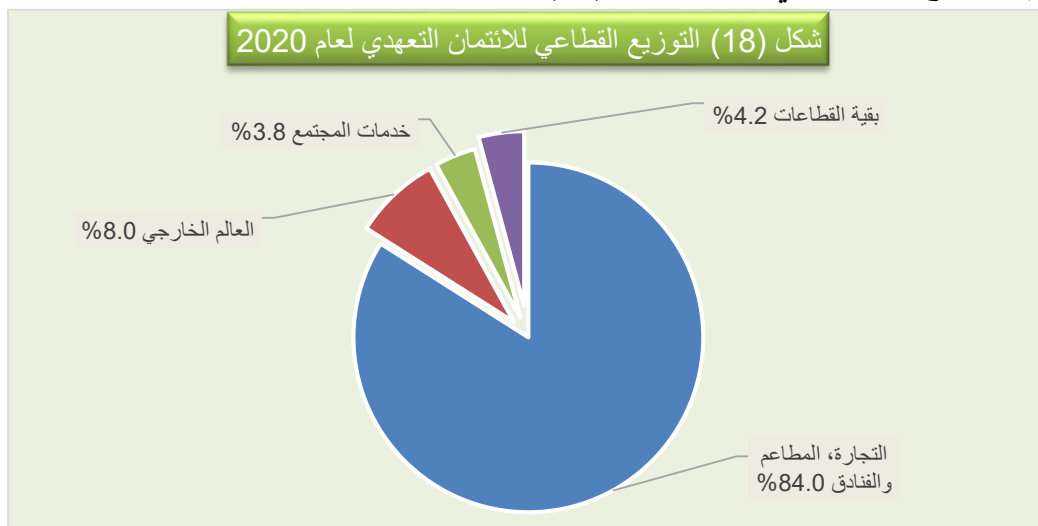
شكل (16) الائتمان النقدي حسب النوع لدى المصارف العاملة في العراق لعامي 2020-2019 (ترليون دينار)



أما على صعيد التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف العاملة في العراق فقد سجل الائتمان النقدي لعام 2020 ارتفاعاً بنسبة (18.5%) عن العام السابق ليسجل (49.8) ترليون دينار مقابل (42.1) ترليون دينار عام 2019. أحتل قطاع التجارة، المطاعم والفنادق المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان النقدي بنسبة (42.8 %) يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة (20.2 %)، ليأتي قطاع خدمات المجتمع بالمرتبة الثالثة وبنسبة (14.8 %) فيما سجلت بقية القطاعات ما نسبته (22.2 %) من إجمالي الائتمان النقدي.



أما على صعيد الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2020 فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً نسبته (0.7%) عن العام السابق ليبلغ ما مقداره (25.5) ترليون دينار مقابل (25.3) ترليون دينار عام 2019. وقد تصدر قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح بنسبة (84%)، فيما أحتل قطاع العالم الخارجي المرتبة الثانية من إجمالي الائتمان التعهدي وبنسبة (8%)، يليه قطاع خدمات المجتمع ليسجل المرتبة الثالثة وبنسبة (3.8%)، بينما سجلت بقية القطاعات نسبة (4.2%) من مجموع الائتمان التعهدي الممنوح، كما هو في ملحق جدول (11).





الفصل الرابع

تطورات قطاع المالية العامة

Public Finance Sector Developments

قطاع المالية العامة

أولاً: الموازنة العامة

- سجلت الإيرادات العامة (الفعلية) لعام 2020 انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (41.2-%) قياساً بالعام السابق 2019 مشكلة ما نسبته (31.8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
- سجل الانفاق العام (الفعلي) انخفاضاً بنسبة (31.9-%) قياساً بالعام 2019 ليشكل ما نسبته (38.3%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكما مبين في الجدول (12).

جدول (12)

تطورات الإيرادات والانفاق العام (الفعلي) للموازنة العامة للدولة لعامي (2020-2019)

مليار دينار

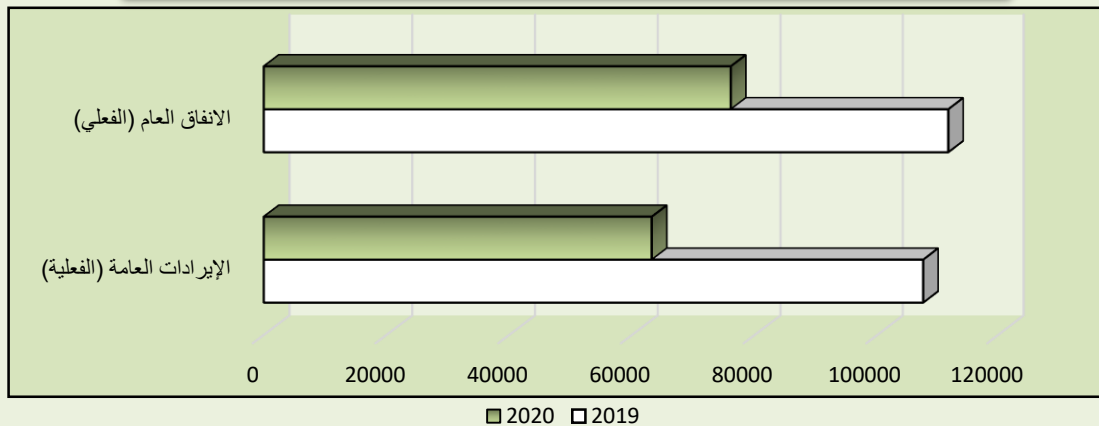
2020	2019	الابواب
63199.7	107567.0	الإيرادات العامة (الفعلية)
-41.2	1	معدل النمو %
76082.4	111723.6	الانفاق العام (الفعلي)*
-31.9	38.1	معدل النمو %

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

البيانات أولية قابلة للتعديل

*لا تتضمن تسديدات (الالتزامات الحكومية)

شكل (19) تطورات الإيرادات والانفاق العام (الفعلي) لعامي 2020-2019 (مليار دينار)



أ- الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات العامة لعام 2020 انخفاضاً كبيراً بلغت نسبته (41.2%) لتبلغ (63.2) ترليون دينار مقابل (107.6) ترليون دينار لعام 2019، ويعزى هذا الانخفاض الى تدني الإيرادات النفطية بنسبة (45.1%) نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية فضلاً عن التزام العراق بتخفيض الإنتاج حسب مقررات أوبك +، حيث تشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من اجمالي الإيرادات لتبلغ نسبة مساهمته (86.2%) وبمبلغ قدره (54.4) ترليون دينار ، فضلاً عن انخفاض كل من الإيرادات الرأسمالية، الإيرادات التحويلية، الإيرادات الأخرى، الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج، الرسوم، بنسبة (72.3%، -50.8%، -44.9%، -13.7%، -13.5%) على التوالي.

بالمقابل سجلت كل من حصة الموازنة من أرباح القطاع العام، الضرائب على الدخول والثروات، هذا العام ارتفاعاً بنسبة (198.1%، 38.8%) على التوالي، وكما موضح في جدول (13).

جدول (13)

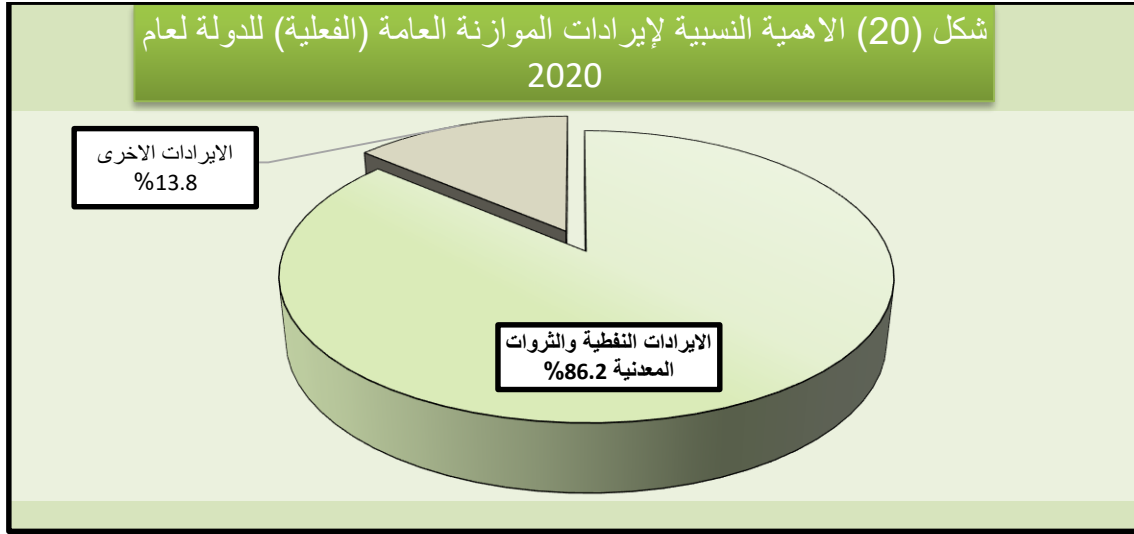
مكونات إيرادات الموازنة العامة للدولة (فعلي) لعامي 2019-2020

مليار دينار

أبواب الإيرادات	2019	2020	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في اجمالي الإيرادات العامة %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	99,216.3	54,448.5	-45.1	86.2
الضرائب على الدخول والثروات	2,389.0	3,316.1	38.8	5.2
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	1,625.5	1,402.1	-13.7	2.2
إيرادات أخرى	1,674.2	922.9	-44.9	1.5
الإيرادات التحويلية	1,024.5	504.5	-50.8	0.8
الرسوم	927.1	801.6	-13.5	1.2
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	594.5	1,771.9	198.1	2.8
الإيرادات الرأسمالية	115.8	32.1	-72.3	0.1
المجموع الكلي للإيرادات	107,567	63,199.7	-41.2	100.00

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

البيانات أولية قابلة للتعديل



ب- الانفاق العام

سجل الانفاق العام انخفاضاً ملحوظاً هذا العام بنسبة (31.9%-) ليلغ (76.1) ترليون دينار مقابل (111.7) ترليون دينار عام 2019 مشكلاً ما نسبته (38.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويعزى ذلك الى انخفاض الانفاق بشقيه (الاستثماري والجاري) بنسبة (86.9%-، 16.5%-) على التوالي، واستاثر الانفاق الجاري بالنسبة الأكبر من إجمالي الانفاق العام لتبلغ نسبة المساهمة (95.8%) فيما بلغت نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري (4.2%) من إجمالي الانفاق العام ، وكما مبين في الجدول (14).

جدول (14)

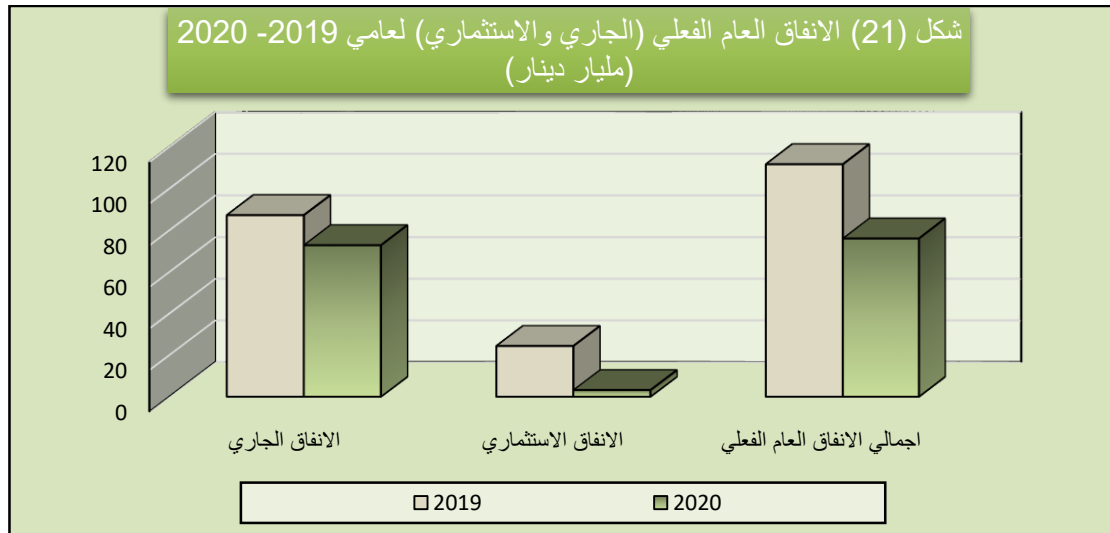
الانفاق العام الفعلي (الجاري والاستثماري) لعامي 2019-2020

مليار دينار

الانفاق العام	2019	2020	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الانفاق العام %
الانفاق الجاري	87301	72873.5	-16.5	95.8
الانفاق الاستثماري	24422.6	3208.9	-86.9	4.2
إجمالي الانفاق العام الفعلي	111723.6	76082.4	-31.9	100.00

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

البيانات أولية قابلة للتعديل



1- الانفاق الجاري

سجل الانفاق الجاري في عام 2020 انخفاضاً بنسبة (16.5%) ليبلغ (72.9) ترليون دينار مقابل (87.3) ترليون دينار لعام 2019، مشكلاً نسبة (36.7%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى ذلك الى انخفاض جميع مكونات الانفاق الجاري بسبب الازمة المزدوجة (الصحية وانخفاض أسعار النفط) وعدم إقرار موازنة 2020. سجلت تعويضات الموظفين النسبة الأكبر من إجمالي الانفاق الجاري لتبلغ (55%) تليها نفقات الرعاية الاجتماعية بنسبة (22.5%) واحتلت فقرة المنح والاعانات وخدمة الدين المرتبة الثالثة بنسبة (15.6%)، فيما سجلت الفقرات الأخرى النسبة المتبقية البالغة (6.9%)، وكما موضح في جدول (15).

جدول (15)

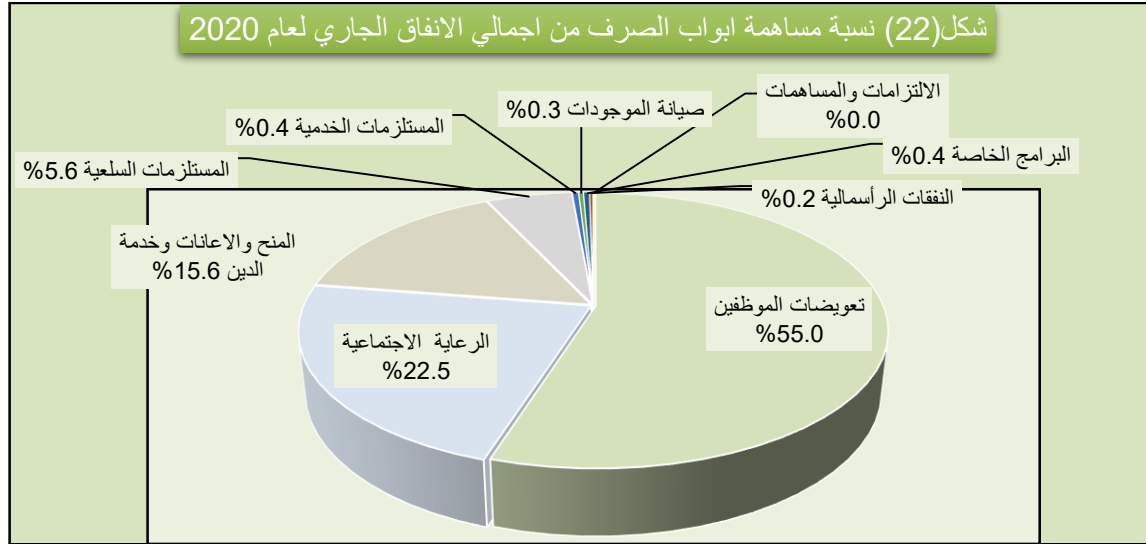
الانفاق الجاري للموازنة العامة للدولة (فعلي) لعامي 2019-2020

مليار دينار

أبواب الصرف	المبالغ		نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الانفاق الجاري %
	2020	2019		
تعويضات الموظفين	40037.3	40633.5	-1.5	55
الرعاية الاجتماعية	16427.9	19696	-16.6	22.5
المنح والاعانات وخدمة الدين	11294.5	16364.5	-31.0	15.6
المستلزمات السلعية	4105	7371.8	-44.3	5.6
المستلزمات الخدمية	313.6	1520.7	-79.4	0.4
صيانة الموجودات	226.5	560.7	-59.6	0.3
البرامج الخاصة	296.6	565.8	-47.6	0.4
الالتزامات والمساهمات	11.0	56.5	-80.5	0.0
النفقات الرأسمالية	161.1	531.5	-69.7	0.2
المجموع	72873.5	87301	-16.5	100.0

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

البيانات أولية قابلة للتعديل



2- الانفاق الاستثماري

سجل الانفاق الاستثماري خلال عام 2020 انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (86.9%) ليلبلغ (3.2) ترليون دينار مقابل (24.4) ترليون دينار عام 2019، ليسجل ما نسبته (1.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى هذا الانخفاض الى انتشار وباء كورونا وتوقف اغلب المشاريع فضلاً عن تدني الإيرادات العامة ما أدى الى تقليص النفقات العامة لاسيما الاستثمارية لجميع القطاعات، استحوذ قطاع المباني والخدمات على اعلى نسبة تخصيص من إجمالي الإنفاق الاستثماري، إذ سجل نسبة مساهمة بلغت (41.5%)، يليه كل من القطاع الصناعي، قطاع النقل والمواصلات، وقطاع التربية والتعليم، القطاع الزراعي بنسبة (25.9%)، (23.4%)، (6.7%)، (2.5%) على التوالي، كما موضح في جدول (16).

جدول (16)

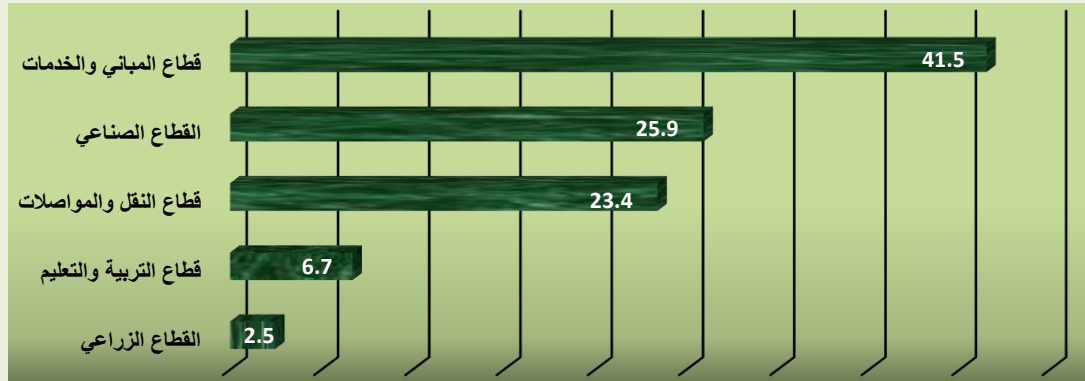
الانفاق الاستثماري للموازنة العامة للدولة لعامي 2019-2020

أبواب الصرف	المبالغ		نسبة التغير %	نسبة المساهمة في اجمالي النفقات الاستثمارية %
	2020	2019		
قطاع المباني والخدمات	1331.4	1901	-30.0	41.5
القطاع الصناعي	831.7	19653	-95.8	25.9
قطاع النقل والمواصلات	751.1	2311.8	-67.5	23.4
قطاع التربية والتعليم	215.3	256.2	-15.9	6.7
القطاع الزراعي	79.4	300.6	-73.6	2.5
المجموع	3,208.9	24422.6	-86.9	100.0

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة

البيانات اولية قابلة للتعديل

شكل (23) نسبة المساهمة في اجمالي النفقات الاستثمارية لعام 2020



ثانياً: تطورات الدين العام الداخلي

سجل رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام 2020 ارتفاعاً بنسبة (67.6%) عن العام السابق أي بمقدار (25915.1) مليار دينار ليبلغ (64246.6) مليار دينار مقابل (38331.5) مليار دينار عام 2019 جدول (17) ، ويعزى هذا الارتفاع الى انخفاض الإيرادات الحكومية بسبب تدهور أسعار النفط مما دفع الحكومة الى اللجوء الى الاقتراض الداخلي لتقليص فجوة عجز الموازنة العامة للدولة بموجب قانوني الاقتراض لعام 2020، كما شكل رصيد الدين العام الداخلي نسبة (32.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وفيما يأتي تحليل فقرات الدين العام الداخلي لعام 2020 :-

حوالات وزارة المالية لدفع رواتب منتسبي شركات التمويل الذاتي، دعاوى الملكية، تغطية عجزالموازنة العامة الاتحادية واستكمال بناء قدرات التسليح لوزارة الدفاع:أ- حوالات وزارة المالية خارج الميزان

1. لم يتغير رصيد الدين القائم لحوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) في نهاية 2020 مقارنة بنهاية عام 2019 والبالغ (3826.9) مليار دينار.
2. ارتفع رصيد الدين القائم للحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي في عام 2020 بنسبة (186.4%) قياساً بالعام السابق ليبلغ (40452.4) مليار دينار مقابل (14125.4) مليار دينار نهاية عام 2019، ولم يتم خصم حوالات مصرف الرافدين لعام 2020.

ب- القروض

شهدت فقرة القروض خلال عام 2020 ارتفاعاً بلغت نسبته (54.5%) ، ويعزى ذلك الى منح القروض لتمويل عجز الموازنة لعام 2020 والتي بلغت (6017) مليار دينار، اما باقي الفقرات فبعضها شهدت انخفاضاً في نسب نموها والبعض الآخر لم تتغير نسب نموها عن عام 2019 ، وكالاتي:-

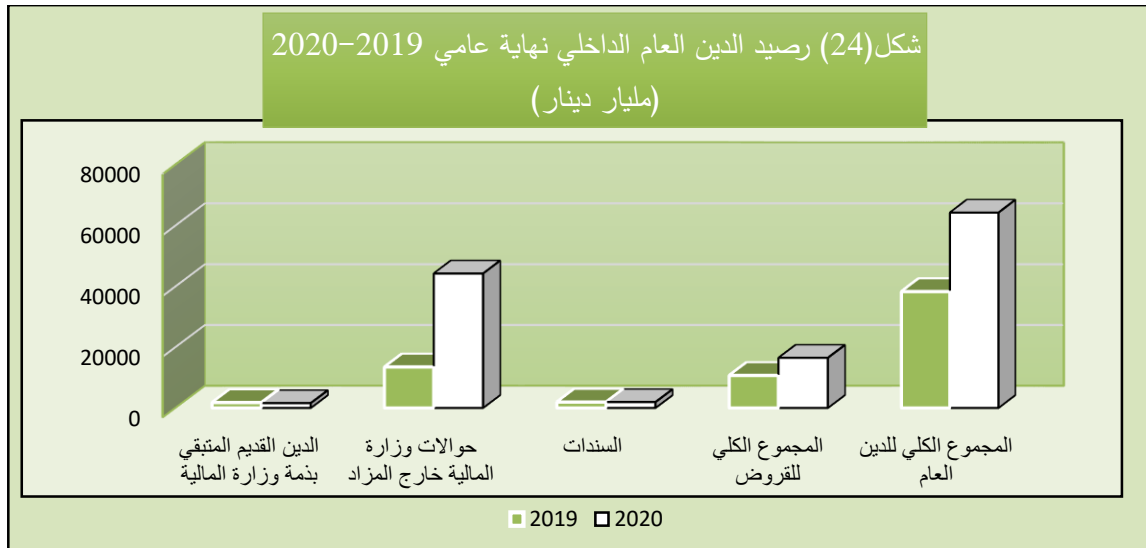
1. انخفض قرض المصرف العراقي للتجارة بنسبة (9.7-%) والبالغ (1826.7) مليار دينار عام 2020 مقابل (2024.0) مليار دينار عام 2019.
2. لم تتغير مبالغ كل من (قرض مشاريع المديريات الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (314) لعام 2014) و (قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها للمدة 2010 - 2014) خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019 والتي بلغت (606.5) مليار دينار و (8045) مليار دينار على التوالي.

ج - السندات

انخفضت مبالغ السندات المباعة (سندات مستحقات المقاولين) بنسبة (0.2-%) عام 2020 لتبلغ (1916.5) مليار دينار مقابل (1921.2) مليار دينار عام 2019.

د - اتفاقية إعادة جدولة الدين الحكومي

انخفض رصيد الدين المتبقي بذمة وزارة المالية لصالح البنك المركزي بنسبة (11.4-%) ليبلغ (1555.5) مليار دينار عام 2020 مقابل (1755.5) مليار دينار عام 2019.



جدول (17)

تطورات الدين العام الداخلي لعامي 2019-2020

مليار دينار

التفاصيل	رصيد الدين القائم نهاية عام 2019	رصيد الدين القائم نهاية عام 2020
مزادات حوالات الخزينة (364) يوم	—	—
الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية	1,755.5	1,555.5
حوالات وزارة المالية خارج المزا	23,979.3	44,279.3
- حوالات خزينة استحقاق (364) يوم خارج المزا	5,527.0	—
- حوالات الاحتياطي الالزامي	3,826.9	3,826.9
- الحوالات المخصصة في السوق الثانوي من قبل البنك المركزي	14,125.4	40,452.4
- الحوالات المخصصة من مصرف الرافدين	500.0	—
السندات	1,921.2	1,916.5
- التسليم الآجل	—	—
- السندات الوطنية	—	—
- سندات الفلاحين	—	—
- سندات مستحقات المقاولين	1,921.2	1,916.5
المجموع الكلي للقروض	10,675.5	16,495.2
- قرض المصرف العراقي للتجارة	2,024.0	1,826.7
- قرض مشاريع المديرية الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لعام 2014	606.5	606.5
- قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها لعام 2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014	8,045.0	8,045.0
- القروض الممنوحة خلال عام 2020	—	6017
المجموع الكلي للدين	38,331.5	64,246.6

البيانات أولية قابلة للتعديل



الفصل الخامس
تطورات القطاع الخارجي
وميزان المدفوعات العراقي

**Developments of External Sector and Iraqi
Balance of Payments**

القطاع الخارجي

أولاً- التجارة الخارجية

سجل حجم التجارة الخارجية لعام 2020 انخفاضاً بلغت نسبته (32.0%) ليبلغ (95.0) مليار دولار مقابل (139.7) مليار دولار لعام 2019، ويعزى ذلك الى انخفاض كل من قيمة الصادرات بنسبة (42.6%) لتسجل (46.8) مليار دولار مقابل (81.6) مليار دولار في العام 2019 نتيجة انخفاض إيرادات النفط بنسبة (42.7%) عن العام السابق، فضلاً عن انخفاض الاستيرادات على أساس سيف بنسبة (17.2%) لتسجل (48.2) مليار دولار مقابل (58.1) مليار دولار عام 2019، وكما موضح في الجدول (18).

جدول (18)

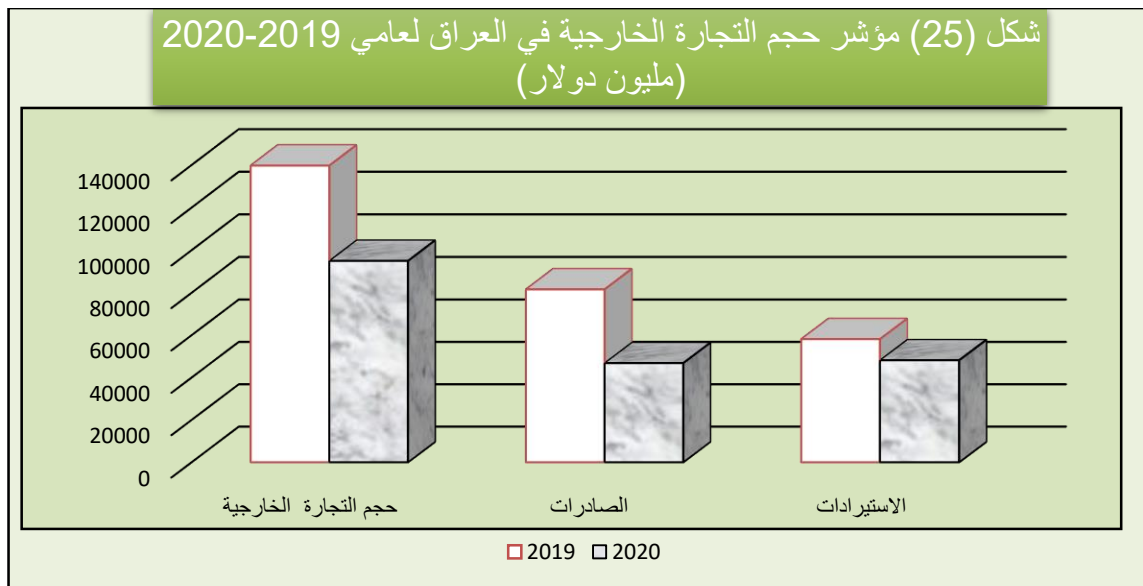
مؤشر حجم التجارة الخارجية لعامي 2019 - 2020

مليون دولار

2020	2019	
94961	139723	حجم التجارة الخارجية
46811	81585	الصادرات
48150	58138	الاستيرادات*

* احتساب الاستيرادات على أساس سيف (cif)

البيانات أولية قابلة للتعديل



1- أهم شركاء التجارة الخارجية للعراق

احتلت الدول الاسيوية هذا العام المرتبة الأولى في الشراكة التجارية مع العراق، اذ شكلت صادرات واستيرادات العراق الى الدول الاسيوية مانسبته (78.1%) و (70.9%) من اجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي ، تليها دول أوروبا الغربية في الشراكة التجارية، اذ بلغت نسبة مساهمة صادرات العراق الى تلك المنطقة (12.8%) من إجمالي الصادرات، فيما بلغت نسبة مساهمة الاستيرادات (13.7%) من اجمالي الاستيرادات، وبلغت نسبة مساهمة الصادرات الى كل من دول أمريكا الشمالية والدول العربية (4.8%، 3.4%) من اجمالي الصادرات على التوالي، وساهمت الاستيرادات بما نسبته (2.4%، 7.6%) من اجمالي الاستيرادات على التوالي، فيما شكلت نسبة صادرات واستيرادات العراق الى باقي دول العالم مانسبته (0.9% و 5.4%) من اجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي، كما هو موضح في الجدول (19).

جدول (19)

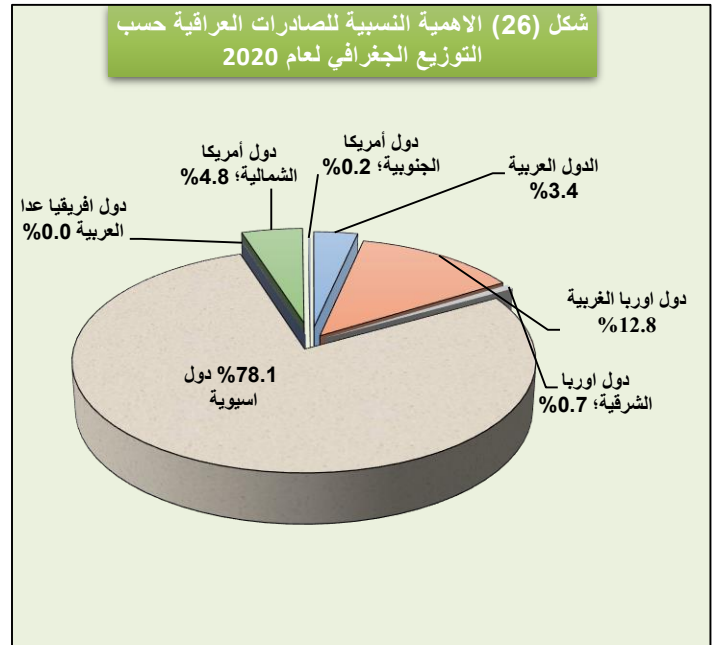
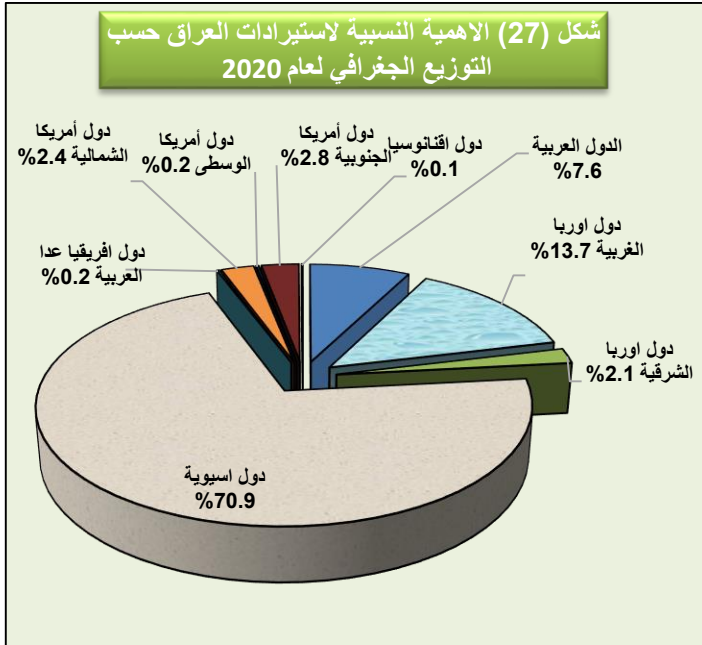
تطور حجم التجارة الخارجية مع اهم الشركاء التجاريين لعامي 2019 - 2020

مليون دولار

الدولة	2019		2020		المساهمة في اجمالي الصادرات عام 2020 %	المساهمة في اجمالي الاستيرادات عام 2020 %
	الصادرات	الاستيرادات*	الصادرات	الاستيرادات*		
الدول العربية	2,398	3,601	1,615	3,664	3.4	7.6
دول اوربا الغربية	17,113	7,910	5,996	6,577	12.8	13.7
دول اوربا الشرقية	412	1,441	323	1,006	0.7	2.1
دول اسيوية	55,218	41,212	36,536	34,148	78.1	70.9
دول افريقيا عدا العربية	2	82	9	87	0.0	0.2
دول أمريكا الشمالية	6,210	2,214	2,252	1,189	4.8	2.4
دول أمريكا الوسطى	0	92	0	92	0.0	0.2
دول أمريكا الجنوبية	232	1,553	80	1,363	0.2	2.8
دول اوقيانوسيا	0	33	0	24	0.0	0.1
المجموع	81,585	58,138	46,811	48,150	100.0	100.0

البيانات أولية قابلة للتعديل

*قيمت الاستيرادات على أساس سيف (cif)



2- التركيب السلعي للصادرات العراقية

سجلت فقرة الوقود المعدنية المتضمنة (النفط والمنتجات النفطية) أعلى نسبة مساهمة والتي بلغت (99.7%) من اجمالي الصادرات، فيما سجلت بقية الفقرات (المواد الغذائية والحيوانات الحية، المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، سلع مصنعة) النسبة المتبقية والبالغة (0.3%) من اجمالي الصادرات عام 2020، وكما مبين في جدول (20).

جدول (20)

الهيكل السلعي للصادرات العراقية لعامي 2019 - 2020

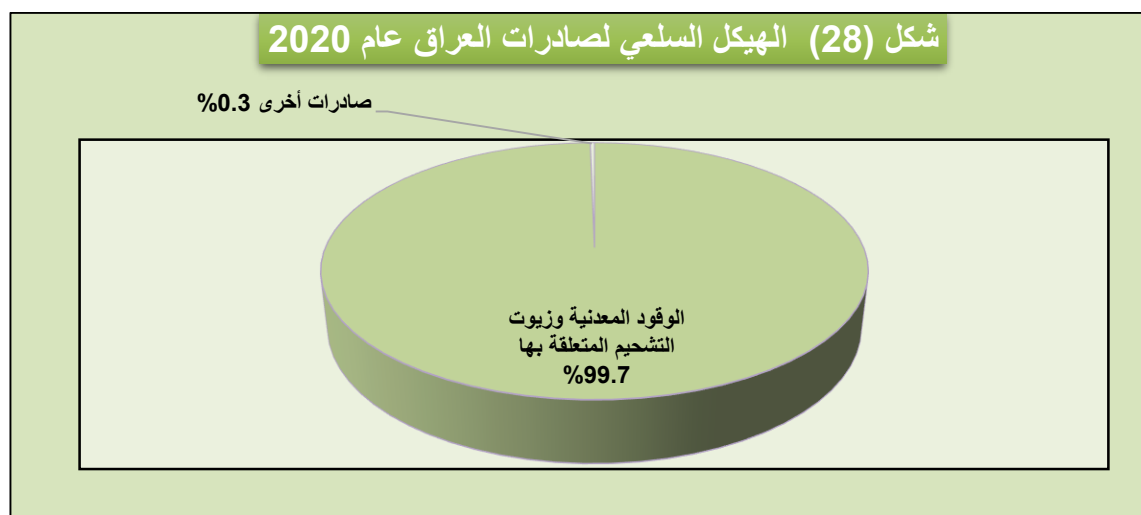
مليون دولار

السلع	2019	الأهمية النسبية %	2020	الأهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	16	0.02	12	0.03
المشروبات والتبغ	0	0.0	0	0.0
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	29	0.04	33	0.07
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها*	81,412	99.78	46,674	99.7
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0.0	0	0.0
المواد الكيماوية	0	0.0	0	0.0
سلع مصنعة	128	0.16	92	0.2
مكائن ومعدات نقل	0	0.0	0	0.0
مصنوعات متنوعة	0	0.0	0	0.0
السلع غير المصنفة	0	0.0	0	0.0
المجموع	81,585	100.0	46,811	100.0

*تتضمن صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية

البيانات أولية قابلة للتعديل

شكل (28) الهيكل السلعي لصادرات العراق عام 2020



3- التركيب السلعي للواردات العراقية

احتلت فقرة المكائن ومعدات النقل المرتبة الاولى في سلم ترتيب الاولوية لنسب المساهمة في إجمالي الاستيرادات والبالغة (38.5%) ، تليها فقرتي (مصنوعات متنوعة) و (سلع مصنعة) بنسبة (15.8%) و (11.4%) على التوالي، وسجلت فقرات (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم)، (المواد الكيميائية)، (زيوت وشحوم حيوانية ونباتية)، (المواد الغذائية والحيوانات الحية) النسب البالغة (9.8%، 6.7%، 6.4%، 5.4%) على التوالي، اما الفقرات المتبقية (السلع غير المصنفة)، (المواد الخام باستثناء الوقود)، (المشروبات والتبغ) فقد سجلت (2.9%، 1.8%، 1.3%) من إجمالي الاستيرادات على التوالي ، وكما مبين في جدول (21).

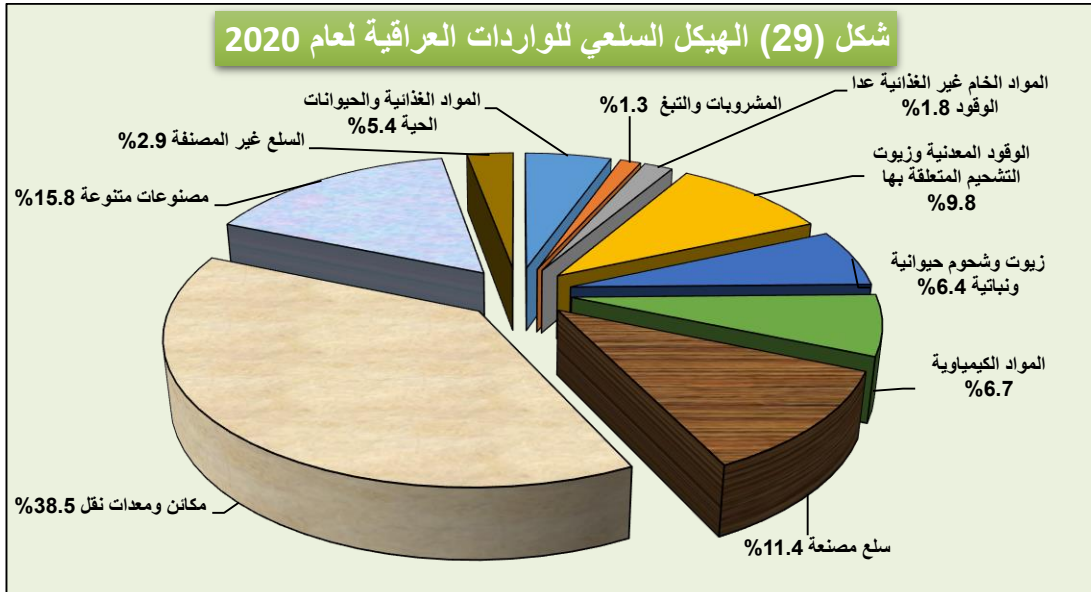
جدول (21)

الهيكل السلعي للواردات العراقية لعامي 2019 - 2020

مليون دولار

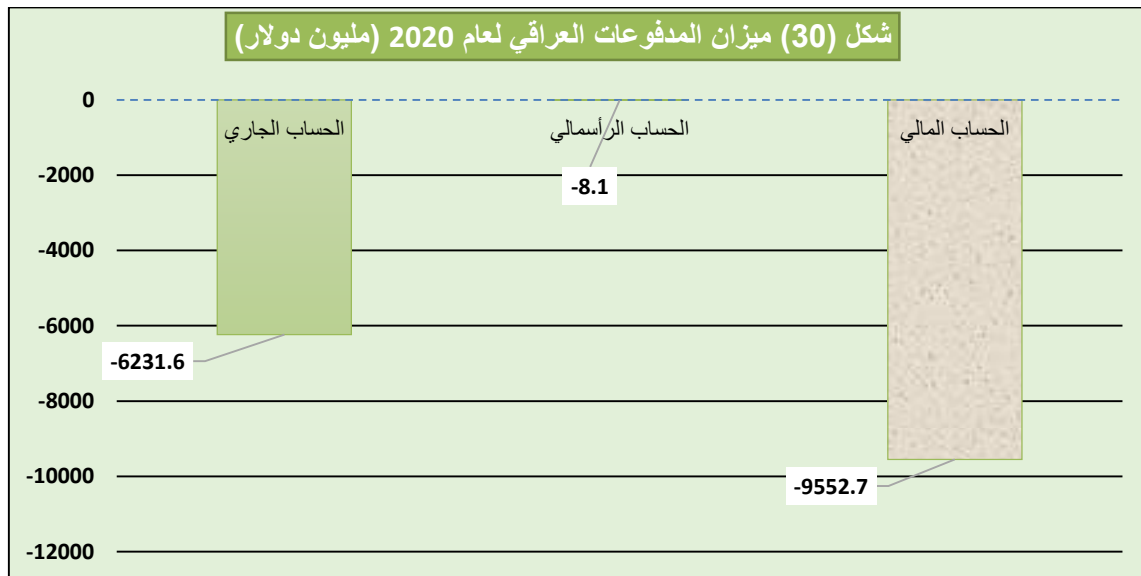
السلع	2019	الأهمية النسبية %	2020	الأهمية النسبية %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	3,139	5.4	2,600	5.4
المشروبات والتبغ	756	1.3	626	1.3
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	1,046	1.8	867	1.8
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	5,698	9.8	4,718	9.8
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	3,721	6.4	3,082	6.4
المواد الكيميائية	3,895	6.7	3,226	6.7
سلع مصنعة	6,628	11.4	5,489	11.4
مكائن ومعدات نقل	22,383	38.5	18,538	38.5
مصنوعات متنوعة	9,186	15.8	7,608	15.8
السلع غير المصنفة	1,686	2.9	1,396	2.9
المجموع	58,138	100.0	48,150	100.0

ملاحظة: قيمت الاستيرادات على أساس سيف (cif)
البيانات اولية قابلة للتعديل



ثانياً: ميزان المدفوعات

في ضوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2020 عجزاً مقداره (8272.2) مليون دولار، لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا العجز، والتي تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الآتي: -



أولاً- الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري عجزاً مقداره (6231.6) مليون دولار خلال عام 2020، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الآتي:

1- الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال عام 2020 فائضاً بقيمة (5901.7) مليون دولار، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (46829.0) مليون دولار، بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (6904.9) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (48149.8) مليون دولار على أساس سيف و (40927.3) مليون دولار على أساس فوب، حيث تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف إلى فوب.

2- صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال عام 2020 عجزاً مقداره (9994.8) مليون دولار وجاء العجز المتحقق في هذا الحساب نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (13797.5) مليون دولار أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الإستيرادات لتحويلها من سيف إلى فوب. في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (3802.7) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3- حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال عام 2020 عجزاً بلغ (1838.0) مليون دولار وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب: -
أ- تعويضات العاملين: تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لإقل من سنة، وحققت صافي حساب تعويضات العاملين خلال عام 2020 فائضاً بلغ (18.6) مليون دولار.

ب- دخل الاستثمار: حقق صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (1856.6) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات، أغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشركات الأجنبية العاملة في العراق المحولة إلى الخارج، إضافة إلى مدفوعات وزارة المالية إلى الخارج عن فوائد الدين العام الخارجي.

4- حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال عام 2020 عجزاً مقداره (300.5) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات البالغة (1130.4) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتعويضات حرب الخليج البالغة (1122.0) مليون دولار والتي تشكل نسبة (3%) من قيمة النفط الخام المصدر، أما جانب المقبوضات فقد سجل مبلغاً مقداره (791.2) مليون دولار تمثل أغلبها المنح المقدمة إلى العراق من

المنظمات الدولية كمساعدات إنسانية الى النازحين من المناطق الساخنة ، في حين حقق صافي التحويلات الخاصة فائضاً بلغ (38.7) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين الى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة .

ثانياً- الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال عام 2020 عجزاً مقداره (8.1) مليون دولار، ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الاصول الثابتة إضافة الى المنح الرأسمالية المقدمة الى العراق من قبل منظمات دولية.

ثالثاً - الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال عام 2020 مبلغاً مقداره (9552.7) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة سالبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضاً لمكونات هذا الحساب:

1- صافي الاستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2020 مبلغاً مقداره (3044.0) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الاصول المالية الخارجية بقيمة (148.5) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (2895.5) مليون دولار عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2- صافي استثمار الحافطة

حقق صافي استثمار الحافطة خلال عام 2020 مبلغاً مقداره (2511.2) مليون دولار، نتيجة الزيادة في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (2519.4) مليون دولار، فيما حقق جانب المطلوبات زيادة في الخصوم المالية للقطاعات الأخرى غير المقيمة في العراق بقيمة (8.2) مليون دولار.

3- صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال عام 2020 عجزاً مقداره (6835.7) مليون دولار، نتيجة انخفاض الأصول المالية لكل من القطاع الرسمي وشركات الإيداع الأخرى والقطاعات الأخرى بقيمة (5530.6، 635.7، 105.8) مليون دولار على التوالي ، وحقق جانب المطلوبات لهذا الحساب زيادة في الخصوم المالية بقيمة (756.9) مليون دولار نتيجة زيادة التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (273.9) مليون دولار مع زيادة في الخصوم المالية عن المسحوب من القروض الخارجية الممنوحة للعراق البالغة (2054.0)

مليون دولار في حين سجلت الأقساط عن هذه القروض انخفاضاً في الخصوم المالية بلغت (1571.0) مليون دولار ، وحققت الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى انخفاضاً مقداره (193.3) مليون دولار .

4- الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2020 عجزاً بلغ (8272.2) مليون دولار نتيجة انخفاض استثمارات البنك المركزي في محفظة الأوراق المالية خلال هذه الفترة.

5- فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال عام 2020، مبلغاً قدره (3313.0) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات، أو إن هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية أو للقطاع الخاص لم تغط بالكمال لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر.



الفصل السادس

تطورات نظام المدفوعات العراقي

Developments of the Iraqi Payment System

تطورات نظام المدفوعات العراقي

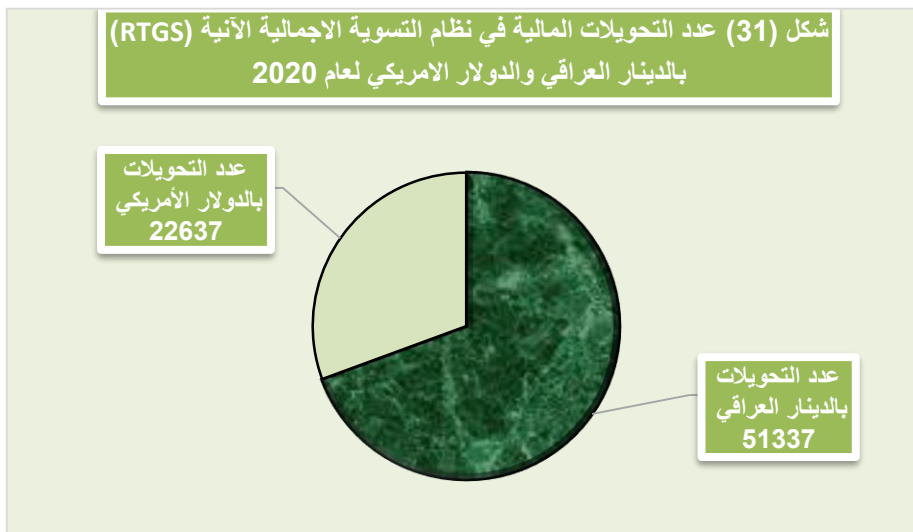
يملك العراق واحداً من أكثر أنظمة الدفع الإلكترونية تطوراً في العالم وهو النظام المسؤول عن تبادل المدفوعات إلكترونياً بين المصارف باستخدام شبكة أمنة وفعالة، والبنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التشغيلي له باعتباره مالكا للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن سلامة وكفاءة أنظمة الدفع، وتعد من مؤشرات قياس درجة التطور في القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع المصرفي.

أهم محتويات نظام المدفوعات العراقي

أ- نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS).

يربط نظام (RTGS) البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسية للبنوك ووزارة المالية لتبادل اوامر الدفع ذات القيمة العالية داخل العراق وان فعاليات هذا النظام توفر الاستعاضة عن التنفيذ اليدوي للعمليات وبذلك أنهى المخاطر الناشئة عن إجراء التسوية الشاملة لقيم المدفوعات بين المصارف.

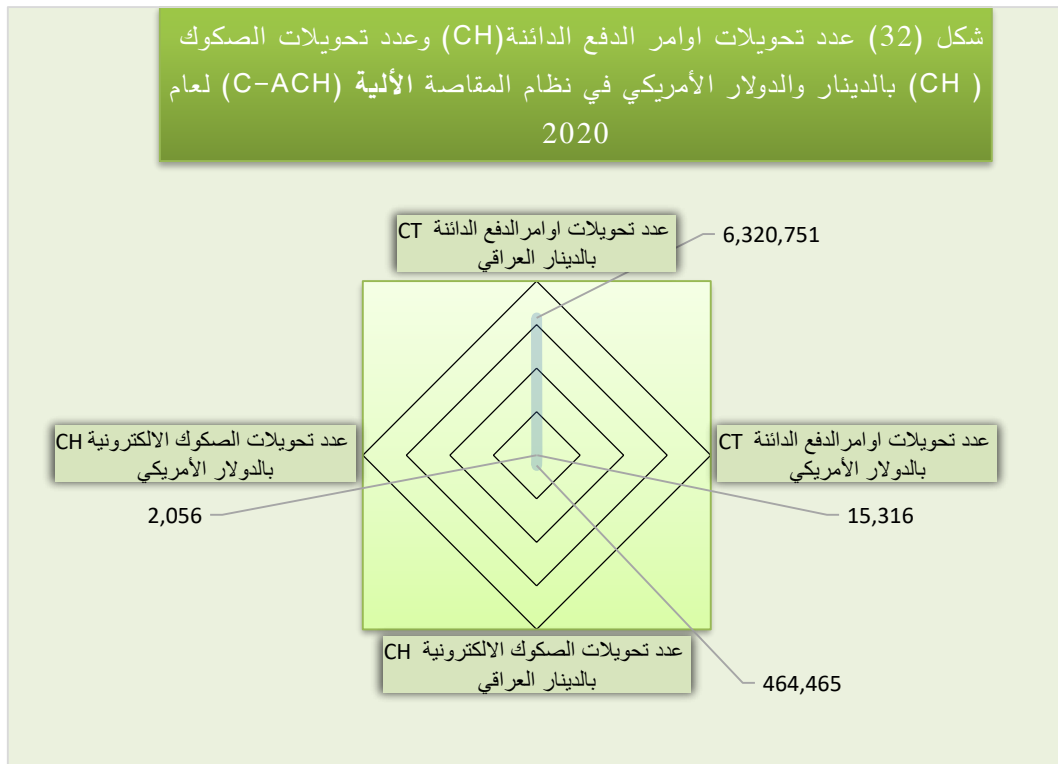
تمت مشاركة (4) مصارف في النظام خلال هذا العام ليلغ العدد الكلي للمشاركين (75) مصرفاً إضافة الى وزارة المالية وهيئة التقاعد العامة ودائرة رعاية القاصرين والشركة العامة للبريد والتوفير، بلغ عدد التحويلات المالية في نظام التسوية الاجمالية (RTGS) (51,337) تحويل بالدينار العراقي و(22,637) تحويل بالدولار الامريكي.



ب- نظام المقاصة الالكترونية (C-ACH)

نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وأرسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الآتية (RTGS)، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وارسل صورة الصك وبياناته من خلال نظام الفرع الى نظام المشارك في الادارة العامة.

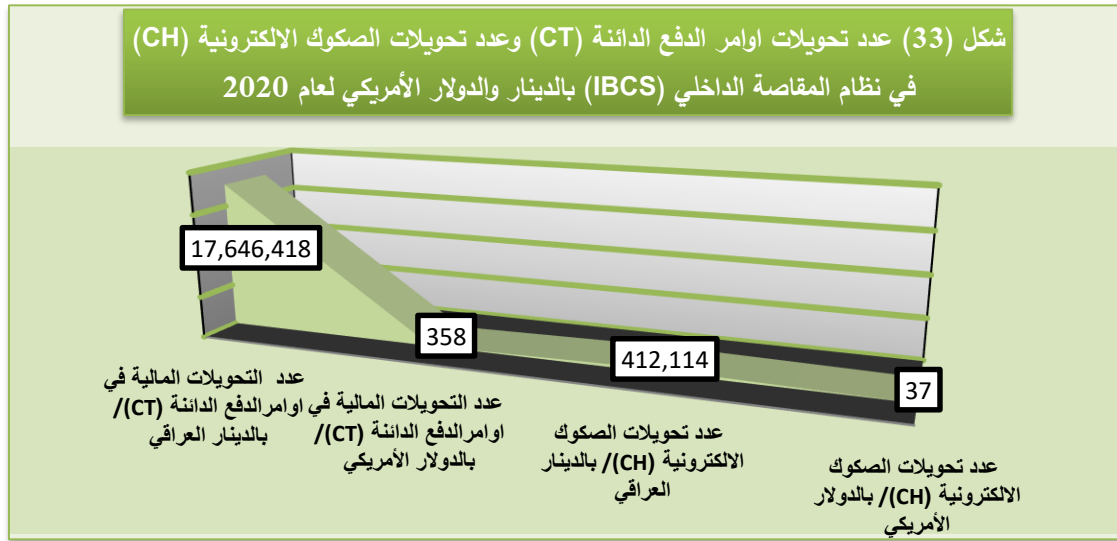
- تم اشتراك (4) مصارف خلال هذا العام بالإضافة الى وزارة المالية في نظام المقاصة الالكترونية (C-ACH) ليلبلغ العدد الكلي للمصارف المشاركة (73) مصرفاً وتم اشتراك (7) فروع بالنظام ليلبلغ العدد الكلي لفروع المصارف المشاركة (789) فروع في النظام ، فيما بلغ عدد تحويلات اوامر الدفع الدائنة (CT) في نظام المقاصة الالكتروني (C-ACH) (6,320,751) تحويل بالدينار العراقي و(15,316) تحويل بالدولار الامريكي. كما بلغ عدد تحويلات الصكوك الالكترونية (CH) في نظام المقاصة الالكتروني (ACH) (464,465) صك بالدينار العراقي و(2,056) صك بالدولار الامريكي، جدول (22).



ج- نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد IBCS

نظام لتبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية التي لا تمتلك أنظمة مصرفية شاملة حيث يتيح للإدارة العامة للمصرف الدقة والكفاءة والشفافية في مراقبة التحويلات ويوفر قاعدة بيانات لإجراء عملية المطابقة والتدقيق.

بلغ عدد المصارف وفروعها المشاركة في نظام المقاصة (5) مصارف و (20) فرع ليلعب العدد الكلي للفروع المشاركة (361) فرع، كما بلغ عدد تحويلات الصكوك الالكترونية (CH) في نظام المقاصة الداخلي (IBCS) (412,114) صك بالدينار العراقي و (37) صك بالدولار الأمريكي، وبلغ عدد التحويلات المالية عن طريق اوامر الدفع الدائنة (CT) في نظام المقاصة الداخلي (IBCS) (17,646,418) تحويل بالدينار العراقي و (358) تحويل بالدولار الأمريكي.

**د- نظام الدفع بالتجزئة العراقي (IRPSI)**

ضمن إطار السعي لتحديث وتطوير الخدمات المالية والمصرفية في العراق وبما يواكب التطورات الدولية في هذا الميدان سعى البنك المركزي العراقي على إنشاء البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة (IRPSI) والذي يشمل المقسم الوطني للدفع بالتجزئة (INRS) ونظام التشغيل المتبادل للدفع عن طريق الهاتف النقال (IIMPS) لتحويل الأموال بين المحافظ الالكترونية المفتوحة في هذا النظام والمحافظ الالكترونية المفتوحة في شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق الهاتف النقال وعليه يتم تحويل المبالغ بين الحسابات الحقيقية والمحافظ الالكترونية، وكذلك يمكن اجراء عمليات السحب والايداع والشراء بواسطة المحافظ المفتوحة في هذا النظام، وتم الانطلاق الفعلي لنظام الدفع بالتجزئة العراقي (IRPSI) مع المصارف والشركات حيث تم ربط (9) مصارف، وبلغ عدد المصارف المشاركة في نظام الدفع بالتجزئة (39) مشارك، اما فيما يخص الشركات قد تم ربط شركة (الشبكة الدولية) وبلغ عدد الشركات المشاركة (8) شركات وذلك بعد الانتهاء من الإجراءات الإدارية والفنية التنظيمية كافة.

بلغ عدد التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية فيما بين المصارف المشاركة في المقسم الوطني (1,974,186) تحويل بالدينار العراقي و(9,935) تحويل بالدولار الامريكي. وبلغ عدد التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال للشركات المشاركة في المقسم الوطني (3,156,337) و(2,036,197) تحويل بالدينار العراقي لشركتي محافظة زين العراق وآسيا حوالة على التوالي.



جدول (22)

عدد التحويلات المالية بالدينار العراقي والدولار الامريكي من قبل المشاركين في أنظمة المدفوعات العراقي لعام 2020

اسم النظام	عدد التحويلات بالدينار	عدد التحويلات بالدولار
نظام RTGS	51,337	22,637
نظام C- CAH		
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	6,320,751	15,316
ب- الصكوك الالكترونية CH	464,456	2,056
نظام IBCS		
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	17,646,418	358
ب- الصكوك الالكترونية CH	412,114	37
نظام IRPSI		
أ- التحويلات المالية عن طريق المقسم الوطني	1,974,186	9,935
ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال		
1- شركة محافظة زين العراق	3,156,337	
2- اسيا حوالة	2,036,197	

أهم التطورات في نظام المدفوعات العراقي لعام 2020

تشير أهم التطورات في نظام المدفوعات لعام 2020 الى الآتي: -

- مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة:

تنفيذا لتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب قرار (281) لسنة 2017 بالتحويل من النقد الى الدفع الإلكتروني في دفع الرواتب ومستحقات الموظفين من خلال فتح حساب مصرفي لكل موظف مرتبط ببطاقة مدنية حصراً، تم الآتي: -

- ضمن مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة تمّ توظيف رواتب موظفي الدولة لعام 2020 بواقع (2,076) وحدة إنفاق (ممولة ذاتياً ومركزياً)، وبلغ عدد الموظفين الموطنة رواتبهم (867.6) ألف موظف حكومي في عام 2020 ليلبلغ العدد الكلي (1,861.1) ألف موظف لغاية شهر كانون الأول / 2020، فضلاً عن توظيف مستحقات (608.9) ألف مستفيد من هيئة التقاعد الوطنية بموجب القرار (270) الصادر عن الأمانة لمجلس الوزراء.

- تهيئة وإضافة (4) مصارف الى قائمة المصارف المعتمدة من قبل هذا البنك في مشروع توظيف الرواتب ليلبلغ العدد الكلي (32) مصرفاً وبواقع (6) مصارف حكومية و(22) مصرف أهلي فضلاً عن (4) فروع لمصارف اجنبية.

- استناداً الى قرار مجلس الامن الوطني رقم (12) في 2019/5/22 المتضمن البدء بتوظيف رواتب الموظفين والمرتبات العاملين في وزارتي الدفاع والداخلية، باشرت وزارة الداخلية ابتداءً من شهر نيسان/ 2020 بدفع رواتب منتسبيها بشكل الكتروني وبلغ عدد المنتسبين الذي تم توظيف رواتبهم الى غاية كانون الأول/ 2020 (302.4) ألف منتسب.

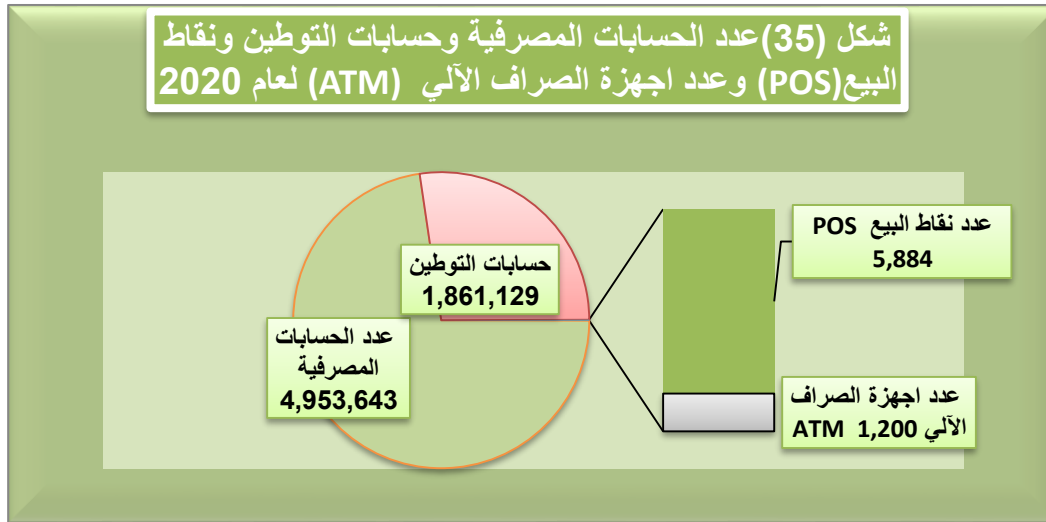
- الشمول المالي

لتعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية لفئات المجتمع كافة وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة والتي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة ولضمان حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم عمل البنك المركزي على تحقيق هذا الهدف من خلال عدد من الخطوات المهمة التي اتخذها من أبرزها.

-إضافة لجان فرعية جديدة منبثقة عن اللجنة العليا للشمول المالي وكما يأتي:

- لجنة حماية المستهلك المالي التي تهدف الى وضع الأطر القانونية والضوابط اللازمة لقيام المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بتعزيز مستويات الإفصاح والشفافية حول الخدمات المالية المقدمة والحقوق والواجبات لغرض حماية الزبون.

- لجنة الخدمات المالية الرقمية التي تهدف الى المساهمة في تنفيذ برامج خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ووضع الخطط التي تساهم في تعزيز انتشار ادوات الدفع الالكتروني المختلفة.
- التعاون مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ) للبدء في اعداد وتنفيذ المسوحات الخاصة بجانب الطلب على الخدمات
- الانضمام الى منظمة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) كعضو رئيسي يساهم في إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
- بلغت الحسابات المصرفية المفتوحة لعام 2020 (4,953,643) حساب، وحسابات التوطين (1,861,129) حساب، وبلغت نقاط البيع (POS) (5,884) نقطة، كما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) (1,200) جهاز.

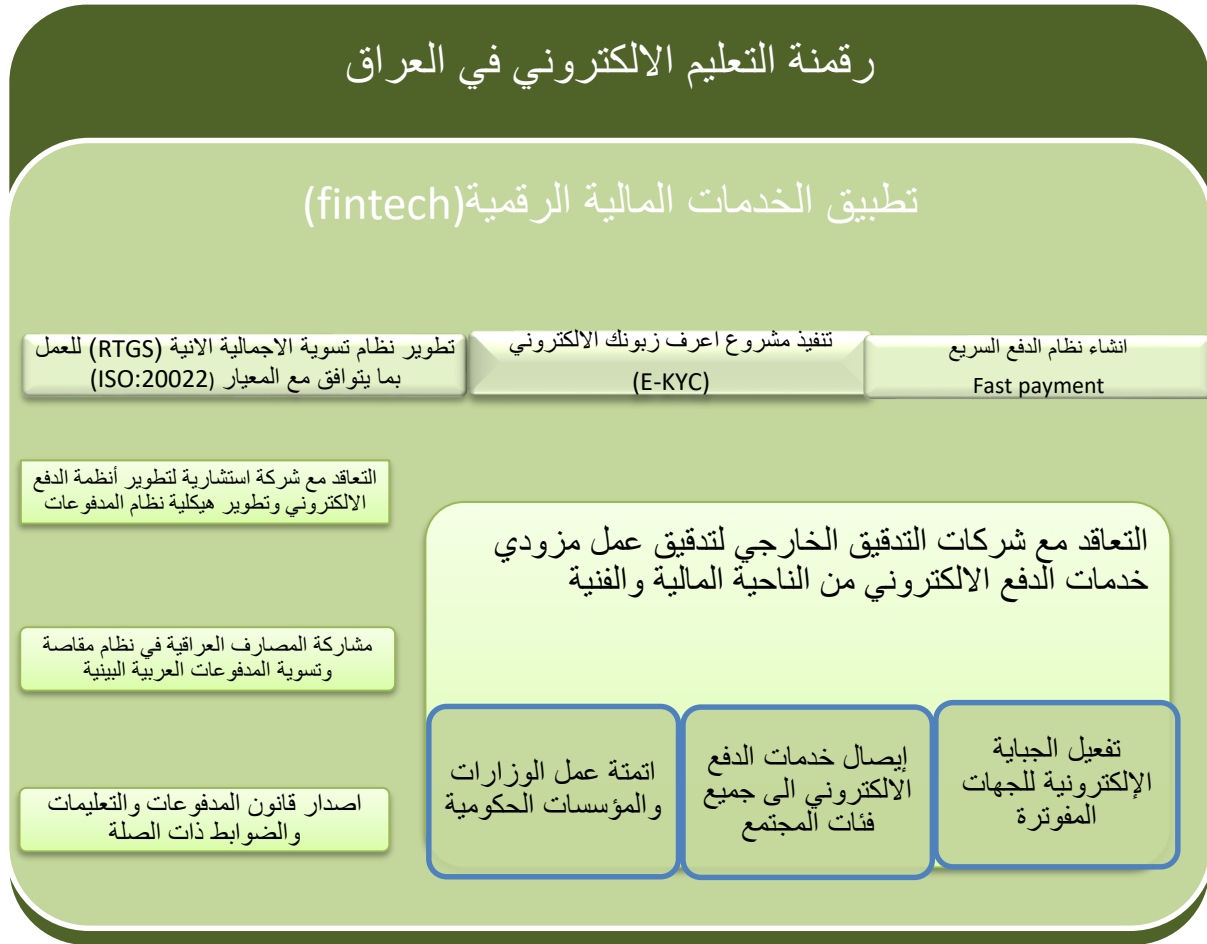


اهم الخطط المستقبلية لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق

- تطوير البنية التحتية لتعزيز الشمول المالي والامتة الالكترونية من خلال:
 - 1- تفعيل مشروع الجباية الالكترونية للجهات المفوترة.
 - 2- مشروع أتمتة عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية.
 - 3- مشروع انشاء نظام الدفع السريع Fast payment.
 - 4- مشروع رقمنة التعليم الالكتروني في العراق.
 - 5- تنفيذ مشروع اعرف زبونك الالكتروني (E-KYC) إذ توفر قاعدة بيانات موحدة لتسهيل عملية التعرف على الزبون.
 - 6- تطبيق الخدمات المالية الرقمية (fintech).
 - 7- تطوير نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) للعمل بما يتوافق مع المعيار (ISO:20022).

- 8- مشاركة المصارف العراقية في نظام المقاصة الإقليمي (بني) وهو نظام مقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية.
- 9- اصدار قانون المدفوعات والتعليمات والضوابط ذات الصلة.
- 10- اعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وايصال خدمات الدفع الالكتروني الى جميع فئات المجتمع.
- 11- التعاقد مع الشركات الاستشارية لرسم استراتيجية الدفع وتطوير هيكلية أنظمة المدفوعات.
- 12- التعاقد مع شركات التدقيق الخارجي لتدقيق عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني من الناحية المالية والفنية ومدى مطابقتها للمعايير الدولية وتعليمات هذا البنك.

شكل (36) اهم الخطط المستقبلية لتطوير انظمة الدفع الالكتروني في العراق





الملاحق الإحصائية Statistical Appendices

ملحق جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة لعامي 2019-2020

سنة الاساس 2007=100
(مليار دينار)

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام 2019	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لعام *2020	الاهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	7773.1	8123.0	4.3	4.5
التعدين والمقالع :-	133275.3	116417.6	61.5	-12.6
- النفط الخام	133000.8	116257	61.4	-12.6
- الانواع الاخرى من التعدين	274.5	160.6	0.1	-41.5
الصناعة التحويلية	2313.1	2327.1	1.2	0.6
الكهرباء والماء	2352.3	2484.9	1.3	5.6
البناء والتشييد	12979.5	4204.5	2.2	-67.6
النقل والاتصالات والخزن	16164.8	13145.2	6.9	-18.7
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	17605.2	14015.8	7.4	-20.4
المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال:-	12141.1	10006.1	5.3	-17.6
- البنوك والتأمين	2975.4	2019.3	1.1	-32.1
- ملكية دور السكن	9165.7	7986.8	4.2	-12.9
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	20454	18674.4	9.9	-8.7
الحكومة العامة	15170.5	14397	7.6	-5.1
الخدمات الشخصية	5283.4	4277.4	2.3	-19.0
المجموع حسب الانشطة	225058.4	189398.6	100	-15.8
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	1983.3	1286.3	-	-35.1
الناتج المحلي الاجمالي	223075	188112.3	—	-15.7

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

*تقديرات اولية فصلية

ملحق جدول (2)

النتائج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية لعامي 2019-2020

(مليار دينار)

الانشطة الاقتصادية	القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعام 2019	القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعام 2020 *	الاهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	10411.1	11716.0	5.8	12.5
التعدين والمقالع :-	114831.6	61063	30.3	-46.9
- النفط الخام	114386.3	60795.7	30.2	-46.9
- الانواع الاخرى من التعدين	445.3	267.3	0.1	-40.0
الصناعة التحويلية	5903	5988.5	3.0	1.4
الكهرباء والماء	8095.7	7779.2	3.9	-3.9
البناء والتشييد	18576.3	6853.9	3.4	-63.1
النقل والاتصالات والخزن	24037	19661	9.8	-18.2
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	23890.4	19152.2	9.5	-19.8
المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال:-	22329.3	18692.6	9.3	-16.3
- البنوك والتأمين	5400.3	3885.1	1.9	-28.1
- ملكية دور السكن	16929	14807.5	7.4	-12.5
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:-	53410.2	50342.7	25.0	-5.7
الحكومة العامة	44190.6	42621.5	21.2	-3.6
الخدمات الشخصية	9219.6	7721.2	3.8	-16.3
المجموع حسب الانشطة	281484.6	201249.1	100.00	-28.5
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	3599.7	2474.8	—	-31.3
النتائج المحلي الاجمالي	277884.9	198774.3	—	-28.5

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء .

*تقديرات اولية فصلية

ملحق جدول (3)

عرض النقد (M1، M2) ومكوناته لأشهر عامي 2019-2020

(مليار دينار)

المدة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	M1	أخرى	M2
كانون الثاني 2019	39,791.6	36,878.2	76,669.8	17,583.2	94,253.0
شباط	40,545.2	35,426.4	75,971.6	17,750.7	93,722.3
آذار	40,982.1	36,776.4	77,758.5	17,863.2	95,621.7
نيسان	41,383.8	37,243.0	78,626.8	18,477.3	97,104.1
أيار	42,392.0	36,062.1	78,454.1	17,589.0	96,043.1
حزيران	42,966.6	38,211.3	81,177.9	17,288.4	98,466.3
تموز	42,889.0	39,999.5	82,888.5	16,613.5	99,502.0
آب	43,595.9	40,603.5	84,199.4	16,744.2	100,943.6
أيلول	44,278.5	40,581.2	84,859.7	16,943.2	101,802.9
تشرين الأول	46,597.2	39,562.1	86,159.3	16,560.2	102,719.5
تشرين الثاني	46,547.2	39,937.0	86,484.2	16,337.6	102,821.8
كانون الأول	47,638.6	39,132.4	86,771.0	16,670.1	103,441.1
كانون الثاني 2020	46,865.0	39,313.0	86,178.0	16,353.0	102,531.0
شباط	46,217.0	43,041.0	89,258.0	16,419.0	105,677.0
آذار	49,445.0	42,401.0	91,846.0	16,374.0	108,220.0
نيسان	52,076.0	42,637.0	94,713.0	15,983.0	110,696.0
أيار	53,154.0	40,977.0	94,131.0	15,884.0	110,015.0
حزيران	53,346.0	41,129.0	94,475.0	15,779.0	110,254.0
تموز	56,536.0	40,554.0	97,090.0	14,017.0	111,107.0
آب	56,980.0	40,658.0	97,638.0	14,037.0	111,675.0
أيلول	54,449.0	42,041.0	96,490.0	16,005.0	112,495.0
تشرين الأول	55,124.0	40,745.0	95,869.0	15,948.0	111,817.0
تشرين الثاني	56,959.0	40,992.0	97,951.0	15,784.0	113,735.0
كانون الأول	59,987.0	43,366.0	103,353.0	16,553.0	119,906.0

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (4)

المعدل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي إتجاه الدولار الامريكي في السوق المحلية
لأشهر عامي 2019 - 2020

(دينار / دولار)

2020	2019	المدة
1202	1195	كانون الثاني
1194	1193	شباط
1199	1196	آذار
1226	1195	نيسان
1227	1194	أيار
1243	1194	حزيران
1230	1195	تموز
1223	1199	آب
1222	1195	أيلول
1241	1196	تشرين الأول
1249	1201	تشرين الثاني
1351	1202	كانون الأول
1234	1196	المعدل

البيانات اولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (5)

الكميات المباعة من الدولار الأمريكي في البنك المركزي لعامي 2019-2020

(مليون دولار)

2020			2019			المدة
المجموع	حوالة/ تعزيز رصيد	نقد	المجموع	حوالة/ تعزيز رصيد	نقد	
5005	4516	489	4740	4201	539	كانون الثاني
4628	4158	470	3308	2852	456	شباط
3926	3620	306	3729	3246	483	آذار
1555	1555	0	4381	3862	519	نيسان
2665	2616	49	4564	4055	509	أيار
2819	2581	238	3301	2878	423	حزيران
3860	3655	205	4538	4008	530	تموز
3372	3082	290	3531	3175	356	آب
4669	4296	373	5021	4528	493	أيلول
3819	3481	338	4829	4323	506	تشرين الأول
4567	4200	367	4195	3767	428	تشرين الثاني
3195	2951	244	4988	4456	532	كانون الأول
44080	40711	3369	51125	45351	5774	المجموع

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (6)

مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي لعامي 2019-2020

(مليون دولار)

2020		2019		المدة
المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	
2780	5005	5000	4740	كانون الثاني
3500	4628	2400	3308	شباط
7200	3926	5500	3729	آذار
3500	1555	4650	4381	نيسان
2950	2665	4658	4564	أيار
1800	2819	5000	3301	حزيران
900	3860	4500	4538	تموز
0	3372	4750	3531	أب
0	4669	4000	5021	أيلول
4000	3819	6100	4829	تشرين الأول
3100	4567	6200	4195	تشرين الثاني
1000	3195	6093	4988	كانون الأول
30730	44080	58851	51125	المجموع

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (7)

الاحتياطي الإلزامي نهاية عامي 2019-2020

(مليار دينار)

2020		2019		المدة
المصارف الاهلية	المصارف الحكومية	المصارف الاهلية	المصارف الحكومية	
1210	8505	1265	9311	كانون الثاني
1183	8572	1317	9200	شباط
1184	8315	1282	8817	آذار
1170	8907	1294	8736	نيسان
1095	8226	1311	8860	أيار
1028	8290	1201	7977	حزيران
1021	7925	1171	8206	تموز
1038	7856	1076	7954	اب
1056	7840	2023	7214	أيلول
1075	8254	1183	8435	تشرين الأول
1054	8083	1172	8491	تشرين الثاني
1062	8131	1160	8420	كانون الأول

البيانات اولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (8)

حوالات البنك المركزي العراقي استحقاق (182) يوم واستحقاق (365) يوم بالدينار العراقي لعامي 2019-2020

مليون دينار												
2020						2019						المدة
معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (365) يوم	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (182) يوم	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (365) يوم	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المسدد	المبلغ المباع (182) يوم	
			2.5	41,000	78,000				2.5		60,000	كانون الثاني
3		34,600										شباط
			2.5	35,000	47,640				2.5	60,000	20,000	آذار
												نيسان
			2.5	100,030	38,330				2.5	80,000	90,000	آيار
												حزيران
				78,000					2.5	60,000	41,000	تموز
	20,000					2.9		20,000				آب
				47,640					2.5	20,000	35,000	أيلول
	51,500					3.0	55,000	51,500				تشرين الأول
				38,330					2.5	90,000	100,030	تشرين الثاني
	1,00,010					3.0	70,000	100,010				كانون الأول
3	171,510	34,600	2.5	340,000	163,970	3.0	125,000	171,510	2.5	310,000	346,030	المجموع

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (9)

رصيد الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع والقطاع لعامي 2019-2020

(مليون دينار)

2020	2019	الفقرات
25,262,846	26,575,051	الحكومة المركزية
20,043,470	20,794,265	جارية
0	0	توفير
5,219,376	5,780,786	ثابتة
23,740,789	24,822,690	المؤسسات العامة
21,485,161	22,592,905	جارية
32,917	26,583	توفير
2,222,711	2,203,202	ثابتة
35,920,533	30,708,684	القطاع الخاص
21,867,133	16,530,570	جارية
12,619,980	12,588,037	توفير
1,433,420	1,590,077	ثابتة
84,924,168	82,106,425	المجموع

البيانات أولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (10)

رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع لعامي
2020-2019

(مليون دينار)

2020	2019	الفقرات
21,234,010	18,355,430	الحكومة المركزية
2,195	2,096	المكشوف
0	207	الاوراق التجارية المخصومة
21,231,815	18,352,745	القروض والسلف
0	382	ديون متاخرة التسديد
2,717,075	2,654,868	المؤسسات العامة
107,642	162,496	المكشوف
0	0	الاوراق التجارية المخصومة
2,531,148	2,420,006	القروض والسلف
78,285	72,366	ديون متاخرة التسديد
25,866,652	21,042,213	القطاع الخاص
2,155,440	2,244,163	المكشوف
67,985	85,755	الاوراق التجارية المخصومة
19,270,522	14,637,516	القروض والسلف
4,372,705	4,074,779	ديون متاخرة التسديد
49,817,737	42,052,511	المجموع

البيانات اولية قابلة للتعديل

ملحق جدول (11)

التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية لعامي

2020-2019

(مليون دينار)

الائتمان التعهدي		الائتمان النقدي		الأنشطة
*2020	2019	*2020	2019	
857	84,767	2,098,462	2,165,861	الزراعة والصيد
235	1,322	11,179	192	التعدين
51,292	106,113	1,388,336	2,369,116	الصناعة التحويلية
279,279	372,962	384,595	1,512,284	الماء، الكهرباء والغاز
21,385,823	18,681,613	21,304,458	7,576,818	التجارة، المطاعم والفنادق
386,420	79,871	1,570,022	2,075,263	النقل، التخزين والمواصلات
26,554	483,623	5,556,073	854,555	التمويل والتأمين
973,585	2,633,456	7,379,406	15,507,631	خدمات المجتمع
2,041,532	2,015,296	12,597	0	العالم الخارجي
304,579	810,799	10,112,609	9,990,791	التشييد والبناء
25,450,156	25,269,822	49,817,737	42,052,511	المجموع الكلي

*البيانات تقديرية قابلة للتعديل

ملحق جدول (12)
ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2020 حسب منهجية الطبعة السادسة
IRAQI BALANCE OF PAYMENTS (BPM6) 2020'

Million Of U.S \$

(مليون دولار)

Items	(FOB)	(CIF)	الفقرات
first -current account	-6,231.6		اولا- الحساب الجاري
1- Trade balance	5,901.7		1- الميزان التجاري
Exports (F.O.B)	46,829.0		الصادرات (فوب)
— Crude oil	44,305.7		— النفط الخام
- *Governmental	44,305.7		- *حكومي
- private	0.0		- خاص
— Oil Products	2,367.1		— المنتجات النفطية
- Governmental	2,338.0		- حكومي
- private	29.1		- خاص
— Other exports	156.2		— الصادرات الاخرى
Imports	40,927.3	48,149.8	الاستيرادات
1.Government Imports	6,320.8	7,436.3	1- الاستيرادات الحكومية
A- consumption imports	1,449.0	1,704.7	أ- الاستيرادات الاستهلاكية
B- capital imports	1,026.2	1,207.3	ب- الاستيرادات الرأسمالية
C- Refined oil products	2,140.2	2,517.9	ج- استيرادات المنتجات النفطية
D- Other Gov.imports	1,674.7	1,970.2	د- الاستيرادات الحكومية الاخرى
E- Cost of currency printing	30.7	36.2	هـ- تكاليف طبع العملة
2- Private Sector imports	34,606.5	40,713.5	2- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	8,651.8	10,178.5	أ- استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	25,954.7	30,535.0	ب- استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية
C.Oil products imports private sector	0.0	0.0	ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
2- Services Account, net	-9,994.8		2- صافي حساب الخدمات
Receipts	3,802.7		المقبوضات
Payments**	13,797.5		المدفوعات**
3-Primary Incom Account	-1,838.0		3- حساب الدخل الاولي
Compensation of employee	18.6		تعويضات العاملين
Investment Income	-1,856.6		دخل الاستثمار
— Receipts	545.7		— المقبوضات
— Payments	2,151.7		— المدفوعات
- Interest/external debt	922.6		- الفوائد على الدين العام الخارجي
- others	1,229.1		- اخرى
4-Secondary Incom Account	-300.5		4- حساب الدخل الثانوي
Special transfers Included Remittances	38.7		التحويلات الخاصة بضمنها تحويلات العاملين
Official	-339.2		التحويلات الرسمية
— Receipts	791.2		— المقبوضات
Total of Grants	739.3		اجمالي المنح
Other current transfers	51.9		التحويلات الجارية الاخرى
— Payments	1,130.4		— المدفوعات
Total of Grants	0.0		اجمالي المنح
Other current transfers	1,130.4		التحويلات الجارية الاخرى
UN Compensation Fund	1,122.0		صندوق التعويضات
Others	8.4		اخرى

* Including the value of oil in kind

**Includes the costs of shipment & insurance deducted from imports value CIF (7222.5) million US \$

Note :Preliminary data .

*: بضمنها قيمة النفط العيني

**تتضمن تكاليف الشحن والتأمين المستقطعة من قيمة الاستيرادات سيف البالغة (7222.5) مليون دولار

ملاحظة : البيانات اولية .

تابع ملحق جدول (12)
ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2020 حسب منهجية الطبعة السادسة
IRAQI BALANCE OF PAYMENTS (BPM6) 2020'

Million Of U.S \$

(مليون دولار)

Items	(FOB)	(CIF)	الفقــــــــــــــــرات
second- Capital Account/ net	-8.1		ثانياً- صافي الحساب الراسمالي
credit	0.1		الدائن
debit	8.2		المدين
third- Financial Account/net	-9,552.7		ثالثاً- صافي الحساب المالي
1- Direct investment /Net	3,044.0		1- صافي الاستثمار المباشر (في الخارج - في الداخل)
Abroad	148.5		في الخارج (صافي)
In Iraq	-2,895.5		في الداخل (صافي)
2- Portfolio Investment /Net	2,511.2		2- صافي استثمار الحافظة (الموجودات-المطلوبات)
- Assets	2,519.4		- الموجودات
a-General Government	2,519.4		أ - الحكومة العامة
drawing	9,350.0		المسحوب (المستثمرة)
paid	6,830.6		المسدد (المطفأة)
b-Other sectors	0.0		ب - قطاعات أخرى
drawing	0.0		المسحوب (المستثمرة)
paid	0.0		المسدد (المطفأة)
- Liabilities	8.2		- المطلوبات
a-General Government	0.0		أ - الحكومة العامة
drawing	0.0		المسحوب (المستثمرة)
paid	0.0		المسدد (المطفأة)
b-other Sectors	8.2		ب - قطاعات أخرى
drawing	14.4		المسحوب (المستثمرة)
paid	6.2		المسدد (المطفأة)
3- Other Investment , net	-6,835.7		3- صافي الاستثمار الآخر
a- Official , net	-6,287.5		أ- صافي الاستثمار الرسمي
- Assets	-5,530.6		- الموجودات
- Claims held abroad	2.1		- المستحقات من الخارج
- Change In Government Available Stock	-2,794.5		- التغير في الرصيد المتاح للحكومة
- Trade Credit	-2,738.2		- إئتمانات التجارة
- Other equity	0.0		- حصص الملكية الأخرى
- Liabilities	756.9		- المطلوبات
- Obligation on government	273.9		- التزامات على الحكومة
- Loan disbursements	2,054.0		- المسحوب من القروض
- Amortization	-1,571.0		- التسديدات
- Trade Credit	0.0		- إئتمانات التجارة
b- Private, net/ ODC's	-442.4		ب- صافي الاستثمار لشركات الایداع الأخرى (الموجودات - المطلوبات)
- Assets	-635.7		- الموجودات
- Liabilities	-193.3		- المطلوبات
c- Forign Deposits,net /Other Sectors	-105.8		ج- صافي الودائع في الخارج / قطاعات أخرى
4-Reserve assets	-8,272.2		4- الأصول الاحتياطية
- Central bank	-8,272.2		- البنك المركزي
- Reserves	-8,272.2		- الإحتياطيات
- Reserve Assets	-8,272.2		- الموجودات الاحتياطية
a-Monetary Gold	0.0		أ- الذهب النقدي
b-Special Drawing Rights	-2.4		ب- حقوق السحب الخاص
c-Reserve Position in the Fund	0.0		ج- وضع الإحتياطي لدى الصندوق
d-Foreign Assets	-8,269.8		د- الموجودات الأجنبية
1- Currency and Deposites	7,100.6		1- العملة والودائع
With Monetary Authorities-	5,953.0		- لدى السلطات النقدية
-With banks	1,147.6		- لدى البنوك الخارجية
2- Securities	-15,370.4		2- الأوراق المالية
-Equities	0.0		- سندات الملكية
-bonds & notes	0.0		- سندات وإذونات
- Money Market			- أدوات السوق النقدية / صافي المشتقات المالية
Instrument\Finacial / Derivatives,net	-15,370.4		
3-Other Claims	0.0		3-المستحقات الأخرى
Fourth- Errors and omissions Net: Financial Account-(current account+Capital Account)	-3,313.0		رابعا - صافي السهو والخطأ الحساب المالي -(الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)

Statistics & Research Department